

تتمة للمحاضرات المقررة للسداسي الثاني مادة التهيئة 2

في هذه الحصص المتبقية نستعرض القانون 10- 02 المؤرخ في 29 جويلية 2010 و المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و الذي من خلاله نستعرض لمخلص العمل و الذي نجد به دراسة نموذجية لعملية التهيئة انطلاق من الدراسة التحليلية إلى تحديد المشاكل و الاختلال على مستوى المنطقة و ما هي الحلول المقترحة.

المخطط الوطني لتهيئة إقليم

ملخص

إن إعداد المخطط الوطني لتهيئة إقليم، يشكل رهانا وطنيا، لذلك شرعنا منذ سنة 2000 في عملية تصحيح واسعة تلمس جميع قطاعات الحياة في بلادنا. فمن الوثام المدني إلى المصالحة الوطنية، وإصلاح المنظومتين القضائية والتربوية، إلى التخلص من الديونية، مروراً بإنعاش النمو، وتقليص البطالة والتضخم، يلاحظ أن بلادنا قد عرفت تقدماً كبيراً في طريق إعادة البناء والتنمية.

ويتعين علينا من أن فصاعداً، إعداد بلادنا لمواجهة الاستحقاقات الكبرى للمستقبل من خلال تنظيمها إقليمياً. فالعالم من حولنا مستمر في التغيير، ثم أن بروز فاعلين اقتصاديين جدد، والسياق الطاقوي الجديد، والدور المتزايد للتكنولوجيات الجديدة، وحالة اللأمن التي تسود العالم، ورهان الهجرات الجديدة جنوب صحرائنا الكبرى كلها تمثل تحديات يتعين علينا التكيف معها.

يرتكز هذا التكيف بالنسبة لبلادنا خاصة على أخذ بعين الاعتبار العديد من المتطلبات.

وتتمثل أول هذه المتطلبات في الإستجابة للاختلالات في تموقع السكان والنشاطات في الإقليم : لقد بينّ إحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 أن 63 % من سكاننا يتجمعون في الشمال على مساحة 4 % من التراب الوطني. ويتموقع 28 % من السكان في الهضاب العليا على مساحة 9 % من إقليم. في حين لا تستقبل مناطق الجنوب التي تشكل 87 % من المساحة إجمالية للبلاد إلا 9 % من السكان. وهذه الاختلالات، مكلفة بالنسبة للمجموعة الوطنية ومصدر توترات بالنسبة لمواردنا الطبيعية. ولا يتعلق امر في هذا الخصوص بمقارنة أو مغاضلة بين إقاليم، بل بضمان تهيئتها بطريقة منسجمة بما يتناسب وطاقة التحمل لدى إواسط الطبيعية دون أن تتدهور أو تتلف.

و يتمثل المطلب الثاني في تفعيل جاذبية أقاليمنا : ففي سياق اقتصاد مفتوح وأكثر تدويلاً، فإن المحافظة على نمو قوي لبلادنا مرهونة بمواصلة عصرنة اقتصادنا، ويتعلق امر بتقوية جاذبية إقليم الوطني من خلال إنشاء التجهيزات ووفرة الخدمات. إن الدينامية الاقتصادية، وخلق مناصب للشغل هي في صميم الانشغالات. وترتكز الاستراتيجية التي يتوجب وضعها على تحسين وتنويع ما هو متوفر من المنشآت بتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية وإبداعية، مع ضمان تطوير إوراق الرابحة للإقليم، وعليه فهناك عدة أعمال ينبغي القيام بها : إقامة حلقة تدفق عال لتكنولوجيات الاتصال، تهيئة المناطق الاقتصادية والتكنولوجية لاستقبال المؤسسات، عصرنة شبكات النقل، إنجاز قواعد لجوسنية وخدمية، وكذا توفير إطار حياة راق.

وعليه يجب أن تعتمد هذه الاستراتيجية بالخصوص على تنظيم فضاءات البرمجة الإقليمية، وعلى بروز أقطاب الجاذبية وإنشاء مناطق مندمجة للتنمية الصناعية، ومدن جديدة وانطلاقاً منها يتم وضع الآليات الكفيلة بتوزيع النمو على مجمل التراب الوطني.

وهناك في الأخير المطلب الثالث المتمثل في الحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي لبلادنا، وتنشيطه : فالتمو لا يمكن أن يكون من أن فصاعداً، إلا مستداماً.

إننا مؤتمنون على مستقبل أطفالنا وأحفادنا. في حين أن الموارد الطبيعية نادرة وضغط المخاطر الكبرى لا يزال محدقاً ببلادنا. وعليه يتعين علينا بناء إقليم مستدام، وإعطاء أهمية دائمة للعلاقة بين التنمية وأعباء البيئة. فمن خلال هذا يمكننا ضمان ديمومة رأس المال الطبيعي والثقافي قصد نقله للأجيال القادمة وعدم تعريض قدراتها في الاستفادة منه.

تلك هي أهداف هذا المخطط الوطني لتهيئة إقليم، وهو الفعل الذي تعلن الدولة من خلاله سياستها لتهيئة إقليم، التي تنوي انتهاجها خلال العشرين سنة القادمة.

كما يعني هذا المخطط بشكل قوي أننا لن نقبل أبداً بإهمال أقاليمنا وتركها للمصاغة، فكل جزء من التراب الوطني يمثل أحد عناصر الثروة الوطنية، وعلينا أن نعتزف لكل منها بالحق في التطور والازدهار، ولكن في إطار استراتيجية شاملة ومتحكم فيها.

وعليه فإن المخطط الوطني لتهيئة إقليم يشكل بالنسبة لبلادنا طموحاً في مستوى الرهانات الماثلة أمامنا، ويحدث قطيعة مع الممارسات القديمة للتخطيط المركز والبيروقراطي وغير القابل للتطور في أغلب إحيان، وعلى العكس من ذلك فإن هذا المخطط يركز على معاينة متفق عليها لوضعية إقليمنا، وعلى مشاورات واسعة قدر إمكان. وانطلاقاً من السيناريوهات المنهجية والاستراتيجية، يحدد المخطط بصفة دقيقة وبرغماتية ما ستكون عليه التوجهات إ ساسية للدولة بالنسبة للعقدين القادمين والمتمثلة في : التوفيق المتسجم بين الضرورتين الخاصتين بالتهيئة الاقليمية أي إقامة توازن مستدام بين المكونات الكبرى إقليم بلادنا، وتكييفها مع متطلبات الاقتصاد المعاصر.

لكن المخطط الوطني لتهيئة إقليم ليس مجرد وثيقة توجيهية تحدد المبادئ الكبرى فحسب كون أن المقترحات التي يتضمنها تتطلب التجسيد على أرض الواقع. لقد تم فتح ورشات كبرى عبر مجمل التراب الوطني منذ سنة 2000 (الطريق السيار شرق - غرب، خط السكة الحديدية ذات السرعة العالية، إنشاء سدود كبيرة، تحويلات كبرى للمياه فيما بين إقاليم، وحدات لتحلية مياه البحر، تطوير تكنولوجيا إعلام والاتصال (ت.إ.إ) والفلاحة والتربية والتكوين والصحة وبناء الجامعات، والبحث وإبتكار، وتعميم السكن وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). وهي ورشات تندرج ضمن آفاق تفعيل المخطط وتجسيده في برامج عمل محددة ودقيقة. كما تؤشر هذه البرامج على إرادتنا ليس فقط في إعادة التوزيع، بل أيضاً في الحث والدفع والتوجيه وخلق الثروات قصد تقوية وتعزيز الجزائر برمتها.

ومن خلال هذا المخطط الوطني لتهيئة إقليم سيكون المطلوب منا العمل على مستوى جيل كامل و لفائدة هذا الجيل بكامله. وإذا لم نقم بذلك فهذا يعني ترك بلادنا بدون خط توجيهي وبدون استراتيجية، بيد أنه يتعين علينا تحضير مستقبلنا وتقديم مشروع إقليمنا.

الغهرس	
مقدمة	9
التشخيص : الجزائر، إقليم متباين	11
1 - نظام الماء والتربة	11
2 - أوساط حساسة ومخاطر كبرى قاهرة	14
3 - النظام التراثي : رهان هوية وإقليم	16
4 - نظام النقل والهيكل القاعدية	16
5 - النظام ا نتاجي	18
6 - النظام الحضري	21
أربعة سيناريوهات لجزائر المستقبل	24
السيناريو 1 : التوازن ا رادي	24
السيناريو 2 : دينامية التوازن	28
السيناريو 3 : اقليم التنافسي	32
السيناريو 4 : اقليم المتناثر	36
السيناريو المقبول : التوازن ا قليمي والتنافسية	40
رهانات وتحديات تهيئة الإقليم الوطني	43
الرهانات الستة الكبرى للمخطط الوطني لتهيئة اقليم	43
الخطط التوجيهية الأربعة والبرامج المشرونة للعمل الإقليمي	45
الخط التوجيهي 1 : نحو إقليم مستدام : إدماج إشكالية البيئة في بعدها القاري وا قليمي	45
الخط التوجيهي 2 : إنشاء ديناميات إعادة التوازن ا قليمي	59
الخط التوجيهي 3 : خلق شروط جاذبية وتنافسية ا قليم	71
الخط التوجيهي 4 : تحقيق ا نصاف ا قليمي	95
الخلاصة	102

الغهرس (تابع)	
استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم	103
1 - الحكم والتهيئة : حجر الزاوية في المخطط الوطني لتهيئة اقليم	103
2 - دور الفاعلين في تهيئة اقليم	104
3 - مؤسسات ا دائرة ا قليمية	106
4 - إعادة خلق العلاقة ا قليمية : التشاور والمشاركة والشراسة	107
5 - استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة اقليم : أية مراحل؟ أي توجيه مرحلي؟	109
6 - أدوات تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة اقليم (SNAT)	109
خلاصة عامة	111
مراحل وأهداف إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 2030)	115
1 - أهداف المخطط الوطني لتهيئة اقليم	115
2 - تفرع المخطط الوطني لتهيئة اقليم إلى مخططات قطاعية وإقليمية	115
3 - المسعى التساهمي : من أجل ملاءمة أكبر للمخطط الوطني لتهيئة اقليم	115
4 - المهام الخمس التي أدت إلى إعداد المخطط الوطني لتهيئة اقليم	116
5 - تقديم عام للوثائق السبع عشرة (17) التي ارتكز تحضير المخطط الوطني لتهيئة اقليم عليها	117
6 - دوات القطاعية والفضائية لتفرعات المخطط الوطني لتهيئة اقليم	119
1.6 المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المصلحة الوطنية	119
2.6 مخططات تهيئة فضاءات البرمجة ا قليمية	121
3.6 المخططات التوجيهية لتهيئة المدن ا ربع (4) الكبرى : الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة	123
4.6 المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل (SDAL)	124
5.6 نظام تهيئة إقليم الكتل الجبلية	124
- تحليل المعطيات ا ولية لتطوير التوزيع الجغرافي للسكان من خلال ا حصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008	125

13 في القعدة عام 1431 هـ 21 أكتوبر سنة 2010 م الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 61 9	إن المخطط الوطني لتهيئة إقليم يمثل قوة توجيه للعمل ووثيقة للتخطيط الاستراتيجي. تهيئة إقليم، تعني عدم إهمال الدولة إقليمي وتركه عرضة للمصادفة. ن كل فضاء هو جزء من التراب الوطني يعترف له بالحق في التطور والرفاه، فهو مثل انسان لا يمكن أن يكون بدون جذور. وعلى الصعيد المحلي، يتعين خلق الشروط التي تمكن انسان من العمل والعيش في المنطقة التي يرغب فيها مع إعادة خلق الروابط مع إقليم. فما إقليم هو اساس والبوقة التي تتم فيها أنشطة وحياة المواطنين. كما أن إقليم الوطني هو مزيج بين معطيات ميدانية وامتدادات للتاريخ. يعني المخطط الوطني لتهيئة إقليم بسلام زمني آخر: المدى الطويل (عشرون سنة)، أي العمق الظرفي لجيل كامل. إن المخطط الوطني لتهيئة إقليم لا يقدم حلولاً للمسائل المحلية، بل يعتمد على العناصر الأساسية ذات الاهتمام الوطني. ومن هنا فهو يقوم بدور الموحد للسياسات العمومية ويحترم صلاحيات كل قطاع. فالتهيئة إقليمية لا تحل مشاكل القطاعات، بل تسهر على تفعيلها وانسجام أعمالها. ويرتكز المخطط الوطني للتهيئة إقليمية على ثلاثة أسس وبثلاثة استحقاقات أساسية هي: الرهان الديمغرافي وهو استحقاق مبرمج بدقة مع وصول الوجهة الكبيرة من طالبي العمل. الرهان الاقتصادي بضمونه المرتبط بالتنافسية وتأهيل إقليم، ويتزامن هذا الرهان مع إنشاء منطقة التبادل الحر والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة. الرهان التكنولوجي الذي يتطلب الحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي في ظل وضعية ندرة واضطراب المياه والتربة حيث تزداد المنافسة قوة بين الاستعمال واستدامة الموارد. ويأتي المخطط الوطني لتهيئة إقليم في بيئة دولية تتميز بـ: - بروز فاعلين جدد (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا...) - بروز حضارة كونية متعددة المراكز.	مقدمة: إن المخطط الوطني لتهيئة إقليم هو فعل تعلن بموجبه الدولة عن مشروعها إقليمي. ويبرز المخطط الوطني لتهيئة إقليم الطريقة التي تعتزم الدولة اعتمادها في إطار التنمية المستدامة لضمان التوازن، والتنافس، وجاذبية التراب الوطني في جميع مكوناته بما فيها الدفاع والإقليم الوطني، مثلما هي المذكورة في المادة 5 من القانون رقم 01 - 20 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة إقليم وتنميته المستدامة. فالتكفل بضرورات الدفاع عن إقليم وأمنه يرمي إلى حماية التراب الوطني والسكان والحفاظ على المصالح الوطنية من كل أنواع التهديدات أو الاعتداءات من خلال تجسيد العناصر المنصوص عليها في المخططات القطاعية ومن بينها: - النظام العمومي والحماية المدنية. - الصحة العمومية. - المواد الأولية، والطاقة. - من الغذائي والمواد الصناعية. - إشغال العمومية. - النقل ووسائل الاتصال. - أمن أنظمة إعلام إقليمي. - تمشين التراث الثقافي المادي وغير المادي، القاسم المشترك للوحدة الوطنية. إن كلاً من الدفاع والإقليميين مضمونان من خلال أعمال وإرادة الدولة من أجل تأمين تنمية الوسائل الطبيعية للتراب الوطني بطريقة ذكية بحسب الطاقات التي تحتويها مختلف أقاليمنا. فالمخطط الوطني لتهيئة إقليم يدرج الجزائر ويدمجها في سياق شامل وتنافسي على الصعيد العالمي ضمن فضاءاتها الطبيعية للانتماء والتطور (الفضاء المغربي، الفضاء الأوروبي متوسطي، الفضاء أفريقي).
---	--	--

10 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 61 13 في القعدة عام 1431 هـ 21 أكتوبر سنة 2010 م	لقد عرفت الجزائر تسع سنوات من التحسن وتدعيم موقعها المالي الخارجي، مراهنة على مكاسب الاستقرار الاقتصادي الكلي، وسجل ميزان المدفوعات الجارية فائضا بين سنتي 2000 و2008. كما عرفت احتياطات الصرف تطورا كبيرا خلال السنوات الأربع الأخيرة، وانخفاضاً قوياً للمديونية الخارجية، أمر الذي سمح للاقتصاد الجزائري بمقاومة أزمة الاقتصاد الدولية الخطيرة. لقد تمكن تحسن الوضعية المالية العمومية والسلوك المنظم للسياسة النقدية في 2008 باستثمار فائض السيولة بطريقة فعالة، وبقاء على التضخم تحت الرقابة، والمزيد من دعم الاستقرار المالي، واستقرار نسبة الصرف الفعيلة والحقيقية للدينار بصفة خاصة انطلاقاً من الدعم القوي الذي طبع الموقع المالي الخارجي للجزائر في سنة 2008 سمح بتقليص جوهري أثر الصدمة الخارجية الناجمة عن التضخم المستورد. ومن جهة أخرى تدل المؤشرات الاقتصادية لسنة 2008 على استمرار النمو المدفوع بالتوسع الذي حققه قطاع البناء وإشغال العمومية وقطاع الخدمات، فتبعية الجزائر القوية اتجاه المحروقات واعتماد ميزانية الدولة عليها، وضعف القطاع الفلاحي في تغطية الحاجيات الغذائية والنمو الصناعي الضعيف بالنظر للطلب، تعيق وتيرة النمو الحقيقي. لقد استمرت الجزائر خلال سنة 2008 التي تميزت بأزمة المالية الدولية، في تحقيق أداء اقتصادي جيد. وبالرغم من تراجع قطاع المحروقات الذي عرف للسنة الثالثة على التوالي انخفاضاً في القيمة المضافة وتدهور نسبي للفلاحة بسبب الجفاف المتواتر، ومع ذلك تطور الناتج الداخلي الخام بفضل ديناميكية قطاعات البناء وإشغال العمومية، والخدمات، حيث تجاوز النمو خارج المحروقات المدعم ببرنامج الاستثمارات العمومية نسبة 6% للسنة الثانية على التوالي، في الوقت الذي بقي فيه التضخم تحت المراقبة (4.8% كمعدل سنوي مقابل 3.5% في 2007). وهذه الوتيرة هي أكثر ارتفاعاً منذ أربع سنوات ضمن سياق يتميز بسيولة هيكلية مفرطة. وبالنسبة للمستقبل، فعلى الجزائر المراهنة على مكاسب الاستقرار الاقتصادي الكلي، وستواصل التحكم في التسيير رغم أزمة الاقتصاد والمالية الدولية، مع الاستمرار في توفير الشروط الملائمة من أجل المزيد من تنويع الاقتصاد الوطني وتوزيع أفضل للأنشطة والسكان عبر إقليم الوطني.	- توافد الهجرات الجديدة على حدودنا الجنوبية. - اللأمن المتزايد. - الدور المهم للتكنولوجيات الجديدة. - السياق الطاقوي الجديد فاق 2030. - الرهانات الكبرى للبيئة الكونية، ورهانات التغير المناخي. كما يأتي ضمن سياق يتميز باستقرار أطار الاقتصادي الكلي للجزائر وتحسن المؤشرات الأساسية مع: - عدد سكان يقدر بـ 34.1 مليون نسمة (إحصاء سنة 2008) أي بمعدل زيادة تبلغ 1.6%. - ناتج داخلي خام (PIB) يقدر بـ 11773 مليار دج سنة 2008 أي بمعدل نمو يبلغ 18% بالقيمة الجارية مقارنة بسنة 2007 وبـ 2.4% بالقيمة الحقيقية. - ناتج داخلي خام للفرد بـ 4897 دولار/الفرد في 2008 مقابل 3482 دولار/الفرد في 2006. - نسبة نمو خارج المحروقات بـ 6.1% سنة 2008 مقابل 4.7% سنة 2005. - نسبة بطالة بـ 11.8% في 2009 مقابل 13.8% في 2007. - نسبة تضخم بـ 5.7% في 2009 مقابل 2.5% سنة 2006. - خدمة مديونية أقل من 2% من الصادرات - مديونية خارجية تقدر بـ 3.3% من الناتج الداخلي الخام في 2008 مقابل 16% سنة 2006. وهكذا، وبعد عودة الاستقرار الاقتصادي الكلي سنة 2000، عرف أداء الاقتصاد للجزائر تطورا بين 2001 و2008 كما يدل على ذلك تطور النمو الاقتصادي القوي خارج المحروقات بدفع من مخططات إنعاش ودعم النمو، وكان أداء المالي الكلي للجزائر أكثر تطورا.
--	--	---

التشخيص : الجزائر، إقليم متباين

عرف المجتمع الجزائري تحولات عميقة لا سيما في ميدان الانفتاح على الاقتصاد الليبرالي و كان ذلك في مرحلة ديمغرافية جديدة ذات نمو أشد ضعفا. ورغم الانخفاض في نسبة النمو الديموغرافي فالضغط ستيدياً على الموارد الطبيعية في المناطق ذات الكثافة السكانية : بتجمع 63 % من الجزائريين في مناطق الشمال التي تمثل 4 % من اقليم الوطني، و 28 % يعيشون في الهضاب العليا أي على مساحة 9 % من اقليم، في حين لا تستقطب مناطق الجنوب الممتدة على مساحة 87 % من اقليم إلا 9 % من السكان. وتستمر المدن الكبرى وخاصة الجزائر وهران وقسنطينة وعناية في جذب المهاجرين إليها مع بروز "عودة" للسكان نحو الهضاب العليا، غير أن وتيرة هذه العودة لاتكفي حدوث تغيير في التوجه نحو التسحل.

لقد أحدث تركز السكان وا نشطة في الشريط الساحلي، اختلالات مكلفة للمجتمع، وأدى إلى ضغوط قوية في استخدام الموارد ا ساسية الحيوية : الماء والتربة، بغض النظر عن تعرض مجمل ا قالم الهشة للمخاطر الكبرى الطبيعية والصناعية.

ولهذا السبب فإن شعار ا ساسي لتهيئة اقليم الوطني ينبغي أن يكون : إعادة التوازن، والخيارات ا ساسية. والضوابط التي ستحكم إعادة هذا التوازن محددة فيما يلي :

إن اقليم هو الحلقة المفصلية بين ا نظمة الموجودة المثلثة في (الماء، التربة، السكان، المدن إلخ). وعليه تم إنجاز التشخيص وفق مقارنة نسقية تهتم بالتفاعل والترابط للمشاكل ا قليمية في نفس النظام.

وعليه يتمفصل هذا التشخيص في ستة أنظمة :

1 - نظام الماء والتربة.

2 - النظام ا يكلوجي.

3 - النظام التراثي.

4 - النظام المرتبط بالنقل والاتصال والتعليم والتكوين.

5 - النظام ا نتاجي.

6 - النظام الحضري.

1 - نظام الماء والتربة

تمتد الجزائر على طول 1622 كلم من الشواطئ المتوسطية، وتتوغل بأكثر من 2000 كلم في القارة ا فريقية، في أعماق الصحراء. وتميزها ثلاثة تجمعات فيزيائية كبرى :

- جبال التل، 4 % من اقليم.

- الهضاب العليا 9 % من اقليم.

- الصحراء 87 % من اقليم.

فهذا التباين الفيزيوجرافي إلى جانب التنوع الكبير للمناظر وا نظمة البيئية يفسر جزئيا ثراء وهشاشة الموارد الطبيعية.

1.1. هشاشة الماء في الجزائر

يشكل الماء عنصرا أساسيا واستراتيجيا لتهيئة اقليم : تؤثر وفرته في توزيع وتتركز السكان والتعمير وا نشطة الاقتصادية.

لقد جعلت حصة 600 م3 للفرد في السنة، الجزائر في مرتبة البلدان الواقعة تحت سقف الندرة، وتسجل عجزا مخيفاً في المياه. وباضافة إلى ندرة المورد، فإن مايزيد في تعقيد هذه الوضعية وجود فوارق فضائية في ميدان توزيع المورد، ونقص في تسيير الماء.

ويرمي مخطط العمل الوارد في المخطط التوجيهي للموارد المائية للعشرين سنة القادمة إلى :

- تغطية الاحتياجات المتعلقة بالماء الشروب والصناعي والفلاحي ضمن سيناريو سنة هيدرو لوجية متوسطة.

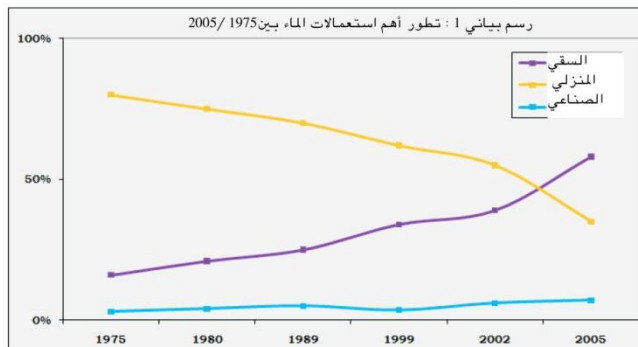
>> وحتى وإن - تغطية الاحتياجات من الماء الشروب والصناعي وكذا 60 % من احتياجات الري في حالة سنة جفاف. - في حالة سيناريو فصل رطب، سيكون هناك نقص في الحصة اليومية من المياه للفرد الواحد والتي ستبلغ 180 لتر في اليوم/الفرد.

وحتى وإن كانت تغطية الطلب على الماء مرهنية على المدى المتوسط، فإن وضع سياسة صارمة بات ضروريا.

ولهذا فقد أصبح اللجوء إلى استعمال المياه غير التقليدية حتمية أولى، **حيث يكمن الحل الأول** في تحلية مياه البحر : فالجزائر تتوفر على قدرات بدأت للتو في استغلالها، فضلا عن وجود العديد من المشاريع الجاري إنجازها. لا سيما تقنية تحلية الماء التي تسمح بتقليص الضغط على الموارد الجوفية.

ويكمن الحل الثاني في المياه المستعملة. يقوم هذا الخيار ا قل كلفة على الـ 750 هكتومتر مكعب من الماء التي تلفظ سنويا : استرجاع 40 % من هذه المياه المستعملة وهو ما يعادل قدرة ستة (6) سدود بطاقة 60 هكتومتر مكعب. لقد تم لغاية اليوم إنجاز 102 محطة للتطهير كما يجري حاليا إنجاز 74 محطة بطاقة معالجة تبلغ 567 هكتومتر مكعب في السنة ويجري استغلال جزء كبير منها في الفلاحة.

176 محطة تطهير، تشكل إجمالي حظيرة محطات التطهير والمعالجة.



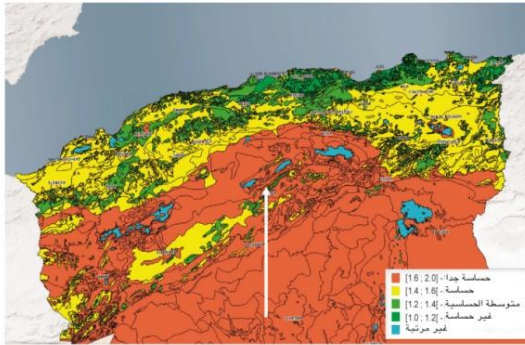
>> تعرف الموارد من التربة والغطاء النباتي حالة من الهشاشة والتدهور الدائم (..) ويشكل الحفاظ على التراث السحابي إحدى ا لسياسات الرئيسية لحماية البيئة.

وتستجيب حماية الساحل في الوقت نفسه إلى ضرورة المحافظة على الخصائص والتنوع الحيائي وعلى المناظر وبقاء على الخصائص الطبيعية في هاته المناطق التي تشكل قدرات اقتصادية واجتماعية استثنائية.

ويتعين أن تستعيد السهوب، التي تعرضت للتدهور بفعل استيطان السكان ويزور زراعة مكثفة مستقبليها ضمن نموذج للتنمية يقوم على تعدد الأنشطة ويسمح بعمليات كبرى عادة الاعتبار لفضاءاتها الطبيعية.

ويجب أن تستخدم الواحات كقواعد للإنعاش الاقتصادي قاليم الجنوب، إذ بالرغم من كونها مهددة، فإنها تمثل قدرات كبيرة للتنمية: المناجم، المحروقات، الفلاحة، السياحة، الطاقة الطبيعية، المبادلات العابرة للحدود.

خريطة 1: المناطق الحساسة للتصحر
مشروع DISMED المديرية العامة للغابات 2003



للموارد، تخضع معه هاته الفضاءات إلى ضغوط بشرية قوية، تسببت في تدهورها. وفي السهوب، يتسبب الحرث الميكانيكي غير الملائم في هذه الفضاءات الهشة، إلى جانب الرعي المفرط الذي زاد من خطورته جفاف مستوطن ودائم، وإلى عدم تجديد أصناف النباتات وتعرض التربة العارية إلى إفقار متواتر، مر الذي يؤدي إلى فقر الوسط البيئي

والتصحر حيث أصبحت الواحات عرضة للتهديد تحت ضغط عدة عوامل مجتمعة ترتبط بالضغط البشري والطبيعي ويبرز من بينها: تجمع الرمال، الملوحة، صعود المياه، الاستعمال المفرط للماء، عمليات الاستصلاح الفلاحي المفرط، النمو الديمغرافي والتعمير المتسارع.

وتُظهر نقائص التسيير البيئي الوعي الضعيف بمشاكل حماية وتأمين هذا التراث. إنها إشكالية جديدة تطرح على مستوى الجزائر والمغرب العربي وتستدعي تمولا فكريا وسياسيا حقيقيا، من شأنه فرز الرهانات الخاصة بمنطقة. إن إنشاء إحدى عشرة حظيرة وطنية

وخمس محميات طبيعية وأربع محميات للصيد، يوفر قدرات معتبرة، ترتفع على مساحة تفوق 22 % من التراب الوطني.

وتستجيب حماية وتأمين أوساط الفضاء الوطني لاعتبارات اقتصادية أكثر منها إلى ضرورة ضمان حياة نوعية للسكان الحاليين والمستقبليين ولتراث طبيعي لا يعوض.

وهكذا يجب أن تسمح إعادة إنعاش التنمية وتحسين إطار الحياة في المناطق الجبلية بأن تؤدي وظائفها المتمثلة في حماية الموارد الطبيعية والربط بين هذه قاليم والقاليم السهلية.

>> المسألة

البيئية هي إشكالية جديدة تستدعي تحولا فكريا وسياسيا حقيقيا، من شأنه أن يسمح بتحديد الرهانات الخاصة بمنطقة. إن إنشاء إحدى عشرة حظيرة وطنية

3- النظام التراثي: رهان هوية وإقليم

إن التنظيم الفضائي ينبغي أن يبرز التميز بين تهيئة الفضاء الجغرافي الذي يرتبط بواقع تقسيم إداري، والتشديد الدائم للإقليم من خلال رجال حاملين لهويات وتناغمات اجتماعية.

وللاستجابة لهذا الهدف، تم وضع استراتيجية للحفاظ على التراث الثقافي وتأمينه، مبنية على جوهر هوية إقليم وليس فقط على شكله الفضائي.

لقد تم التعرف على أقطاب تراثية عالية الدلالة من خلال قيمتها المادية وغير المادية، وترجمتها على شكل حظائر ثقافية داخل قطاعات محمية ومواقع تاريخية وأثرية. ويتعلق الأمر بتشكيل فضائي جديد ذي بعد اجتماعي ثقافي، ويمثل فرصة لكل مواطن على الصعيد المحلي للمشاركة والتنافس في تشييد إقليم.

ومن المؤكد أن هذا المسعى التجديدي يستدعي الدعم فيما يتعلق بوضع مخططات لحماية وتأمين المواقع اثرية، ومخططات لصون وتأمين القطاعات والمناطق المحمية ومخططات تهيئة الحظائر الثقافية.



>> "حماية وتأمين

التراث الثقافي الوطني ضمن استراتيجية عامة لتهيئة وتنمية إقليم



فباتخاذ كل من الهوية وإقليم كعنصرين محددين للمخطط التوجيهي للمناطق اثرية والتاريخية، فإن قطاع الثقافة يكون قد وضع خارطة أولويات ترسم خيارات طرق حماية وتأمين التراث الثقافي، وهذه أولويات هي:

- خاصة تدهور وهشاشة بعض أصناف التراث الثقافي (هندسة إرض)
- أصناف التراث الثقافي التي لم يتم حمايتها ولا تأمينها بصفة مقبولة (مواقع ما قبل التاريخ، القصبات، القصور، قرى تقليدية).
- مناطق صحراوية لم تخضع أصلا لنظام حماية ولا لبرامج تأمين.
- كبريات مواقع المقاومة الشعبية.

- تراث مشترك (قرطاجي، روماني، وندالي، بيزنطي، إسلامي، عثماني واستعماري) ومن خلال خارطة هذه أولويات الممتدة إلى سنة 2030، يتم ربط أعمال الحماية والمحافظة بمفهوم يرفع توازن أصناف التراث الثقافي الوطني (مواقع، نصب، محميات أثرية، مراكز تاريخية، حظائر ثقافية) وتأمين أهم الخصوصيات الثقافية لموروثنا الثقافي.

وتقوم هذه الاستراتيجية، فيما يخص التراث الثقافي، بتنفيذ مسار إجمالي ومترابط، ينطلق بالجرد مروراً بالتصنيف والاسترجاع وينتهي بالتأمين، ويتوجب على كل من حول له التدخل في تسيير التراث الثقافي وترقية السياحة على مدى هذا المسار، المحافظة على القيم الثقافية وصونها.

إن آثار المنتظرة من الترقية الثقافية عديدة من بينها:

- تطوير السياحة والترفيه.
- تنمية قطاع اقتصاد ثقافي مرتبط مباشرة بتأمين التراث الثقافي.
- تعزيز جاذبية وشهرة إقليم.

4- نظام النقل والهيكل القاعدية:

تتوفر الجزائر على هيكل للنقل والاتصال وكذا على خدمات مشتركة، بيد أن تنظيمها يجب أن يكون متنسجما من أن مع حاجيات الاقتصاد والعولة.

2.4 شبكة اتصالات متنامية

مع تطور الهاتف النقال والدخول إلى الإنترنت، سمحت التكنولوجيات الجديدة بتجهيزات مكثفة في شكل وسائل اتصال للسكان. غير أن مساهمة صناعة المواصلات السلكية واللاسلكية في تطوير الشبكة الوطنية لا تزال ضعيفة، وقد تكبج الانفتاح على الخارج.

تطور الاستهلاك في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية

المؤشرات	2000	2002	2004	2009
عدد المستخدمين للإنترنت	450 000	530 000	610 000	4.000.000
عدد مواقع الإنترنت	1500	3000	70 000	150.000
عدد مواقع الإنترنت لكل 10.000 ساكن	-	-	20	43
عدد المستخدمين للإنترنت ذات التدفق العالي (ADSL)	-	-	75.000	900.000
عدد خطوط التدفق العالي (ADSL)	-	-	100 000	900.000

>> يتمثل الهدف الاستراتيجي للتهيئة في ربط كامل ومتدرج للإقليم.

ويبدو من الضروري توسيع وإدراج الهياكل ضمن الشبكة الوطنية وإحداث تجديد عميق للخدمات وللمساعي التخطيط المشترك وذلك من أجل دعم تنافسية وجاذبية الإقليم.

1.4 شبكات نقل متقطعة

تتكفل شبكة الطرق بقرابة 90 % من النقل الداخلي للمسافرين والسلع. وتعرف شبكة النقل تحول عميق (تضاعف حظيرة السيارات وتطور الحمولة المفيدة) وتواجه سوء تنظيم متنامي النقل ومشاكل عجز التخطيط.

وتنتظم شبكة النقل بواسطة السكة الحديدية انطلاقا من خط عرضي حديدي شمالي يربط من الشرق إلى الغرب أهم المدن والموانئ، والمناطق الصناعية لشمال البلاد، وانطلاقا من هذا المحور هناك أربعة مداخل تصل إلى الجنوب. ويتميز الجزء الكبير من الشبكة بخط في اتجاه واحد. **وتفسر هذه الوضعية الضعف الواضح لصحة النقل بالسكة الحديدية في نظام النقل للبلاد حيث يتولى نقل من 7 إلى 8 %، مما يدل على عدم فعاليتها وخاصة تنافسيته مقارنة بالنقل عبر الطرق.**

ومن بين الموانئ الساحلية الـ 34، ترتبط التسعة الرئيسية منها بشبكات طرق وسكة حديدية، المر الذي يمكنها من مواجهة ارتفاع حجم النشاط : ومن جهته يضمن النقل البحري مجمل نشاط التجارة الخارجية، بيد أن هذا الأخير يعاني من تنظيم غير كاف للموانيء وترجمه خدمات أقل نجاعة وطول فترات الانتظار.

وتتمركز حوالي 90 % من حركة النقل الجوي حول سبعة من مجموع 63 مطارا تتوفر عليها البلاد. ففي هذه المطارات وبصفة عامة في المطارات الدولية الستة عشر (16) عرف النشاط زيادة ملموسة، أما خارجها فقد عرفت حركة النقل الجوي الوطنية تراجعا قويا بصفة أساسية.

وأمام هذه المعايينات، فإن الهدف الاستراتيجي للتهيئة هو ربط كامل ومتدرج للإقليم، ربط يأخذ في الحسبان عدد السكان وكثافة التنمية الاقتصادية. وبالموازاة مع ذلك تشكل أراضي العبور مطلبيا يجب أخذه بعين الاعتبار في علاقته بثمين دور السكة الحديدية.

3.4 توزيع هياكل التعليم والتكوين العالي : فوارق يتوجب تداركها

إن عدد الطلبة المصمى خلال السنة الجامعية 2008-2009 يفوق 1.170.743 منهم 135.000 حاصلين على البكالوريا سنة 2009، نسبة البنات وصلت 57 %. هذا التعداد يؤطره ما يقارب 35000 أستاذ، منهم حوالي 7000 من صف الماجستير، بمعدل تأطير أستاذ واحد لكل 30 طالبا.

وفيما يتعلق بقدرات الاستقبال البيداغوجية والخدمات الجامعية، فإن القطاع يتوفر على 1.200.000 مقعد بيداغوجي، وحوالي 510.000 سرير للإقامة.

إن توزيع هذه المؤسسات غير عادل بالمرّة (متمركز جدا في الجزائر العاصمة)، فالجسم الكبير لبعض المؤسسات يطرح مشاكل الصيانة والتسيير.

ومن جهة أخرى، فإن التمايز بين الإقليم، وترجمه الفوارق الهامة في تكوين السكان.

وهكذا فإن حصة "عدد الطلبة بالنسبة لكل 100.000 ساكن" مؤشر على هذه الفوارق : إذ تبلغ 7.124 طالب في مدينة مثل قسنطينة، و 415 طالب في برج بوعريج و 6.320 طالب في عنابة و 507 في الطارف.

5. النظام الإنتاجي

يشكل قطاعا المحروقات والفلاحة أساسا للنمو الاقتصادي الجزائري، غير أن البلاد توجد في وضعية انتقالية تتميز بإصلاحات اقتصادية عميقة وهيكلية تدريجية لاقتصاد مفتوح على التنافسية وإعادة تموقع القطاعات الإنتاجية.

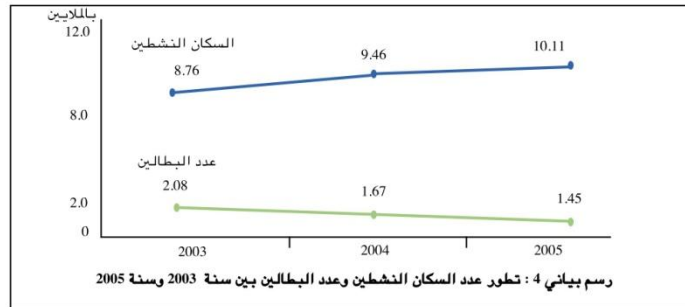
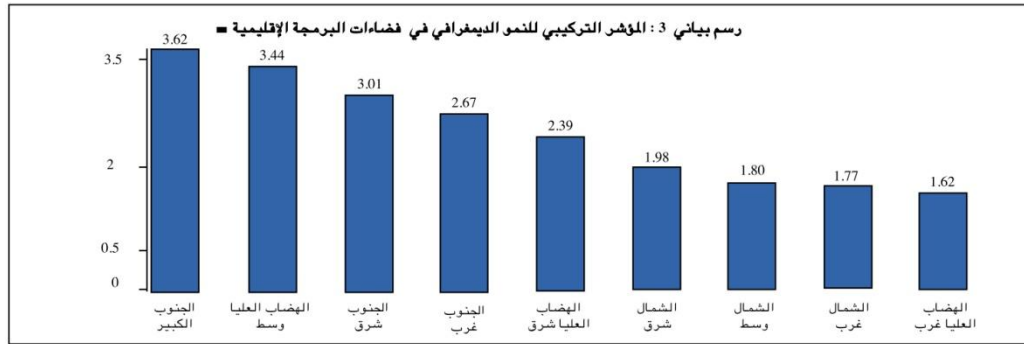
فتفحص الاتجاهات الكبرى يسمح ببعض المعايينات : انخفاض في حصة الفلاحة في القيمة المضافة (من 11,5 % إلى 7,5 % بين 2000 و 2009) انخفاض في حصة الصناعة (من 8 % إلى 5 %)، وارتفاع طفيف في قطاع البناء و اشغال العمومية (من 9,3 % إلى 10,7 %) ونمو محسوس في قطاع المحروقات (من 45 % إلى 52 %)، وكذا استقرار في قطاع الخدمات (من 26 % إلى 25 %). ويعتمد النمو الاقتصادي بصفة متزايدة على تثمان أسعار العالمية للنفط. هذا التوجه قد يترجم ديمومة اقتصاد ثنائي يهيمن عليه هذا القطاع، والذي تضمن الدولة من خلاله الدور الاستراتيجي في الاقتطاع وإعادة توزيع الربح. ومن جهة أخرى، فالسياق الانفتاحي الذي تشهده البلاد، يمكن أن يشجع على الاستقطاب المباشر للاستثمارات، ومن المفروض أنه سيسمح بنقل المعرفة والتكنولوجيا.

وهكذا عرفت الجزائر تحولات عميقة لجهازها الإنتاجي، وفي توزيع وانتشار سكانها، مع ما يترتب عن ذلك من آثار على التوزيع الإقليمي لبلادنا. وقد برز نتيجة لذلك، اختلافان يمثّلان في : جميع أهم القدرات الاقتصادية في الشمال تلاوفا مع الكثافة السكانية، حيث نجد 37 % من الوظائف بشرق البلاد مقابل 38 % في الوسط و 25 % في الغرب.

يضاف إلى هذا ضغط ديموغرافي متباين حسب الإقليم، لم يتم التحكم في آثاره كما ينبغي.

>> هناك اختلافان: تواجد مجمل القدرات الاقتصادية في الشمال، 37 % من مناصب العمل في الشرق مقابل 38 % في الوسط و 25 % في الغرب

وفيما يتعلق بالتشغيل، نلاحظ حركة مزدوجة، سكان نشطون في تزايد (11.2 مليون في سنة 2009) مع نسبة نشاط تقدر بـ 43.9 % وبطالة في انخفاض تقدر بـ 1.3 مليون في سنة 2009 أي نسبة 11.82 %.



وفي ميدان الصيد وتربية المائيات، فإن أهمية الواحية البحرية والهيكل المينائية، وتنوع الثبات البحري والعدد الكبير للأعشاب المائية الاصطناعية، تشكل مجتمعة حقولا هامة للتشغيل واحتياطي إنتاج لم يستغل بعد.

وفي هذا إطار، حدد المخطط التوجيهي شطة وتربية المائيات سبع (7) مناطق للتسيير الكامل للصيد وتربية المائيات (G.I.P.A) على مستوى 14 ولاية ساحلية و53 منطقة يوجد بها نشاط لتربية المائيات (Z.A.A) على مستوى الهضاب العليا والجنوب.

3.5 الطاقة : رهان كبير للمستقبل :

لعبت المحروقات دورا كبيرا وأساسيا في دينامية التنمية اقليمية. غير أن النضوب المحتمل للاحتياطيات سيؤدي إلى التعجيل بحدوث عجز في تغطية الاحتياجات الوطنية مع آفاق المخطط الوطني لتهيئة الاقليم.

ولهذا، فإن تحديد حقول جديدة للطاقة يعتبر امتدادا لسياسة عقلنة الطلب، واستغلال أمثل لمواطن ارض ومضاعفة الموارد المالية الناجمة عن المحروقات.

إن المجال المنجمي الجزائري الواسع وغير المكتشف بما فيه الكفاية، لم يظهر كل قدراته. وتوقعا

لاستنفاد الاحتياطيات، الذي يعد ظاهرة طبيعية وحتمية في كل الدول المنتجة للمواد الطاقوية وخصوصا الجزائر، يجب علينا حاليا تكثيف الجهود لتنويع اقتصاد وتنمية الطاقات الجديدة والمتجددة.

ويتمثل الهدف في بلوغ 10 % من الطاقة المتجددة في 2030 وتحقيق 10 % من الطاقة المتجددة سنة 2030.

>> يتمثل الهدف في بلوغ 10 % من الطاقة المتجددة في 2030

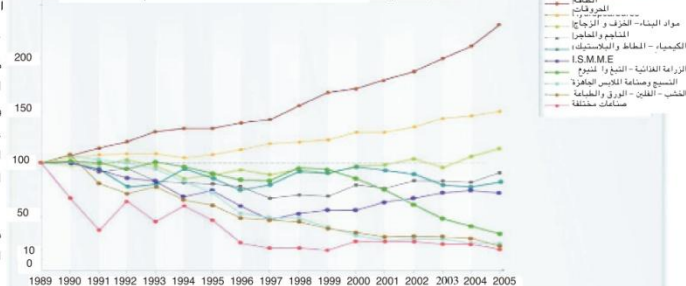
1.5 الصناعة الوطنية في مفترق الطرق :

لقد اقترنت القطيعة مع الاقتصاد المخطط بالتخلي عن التصنيع، ولم يكن القطاع الخاص قادرا على حمل مشعل القطاع العمومي المحتضر. وإذا كان استئناف النمو في الصناعة متوقعا على أمل إعادة تنظيم ا سوق والانفتاح في إطار المنافسة الدولية، فإن الركود الذي يميز هذا القطاع قد يشجع الفضايات المصنعة ويزيد في الاختلالات بين الشمال المصنع والجنوب، وأيضا بين المدن الشمالية الكبرى وباقي التراب الوطني.

2.5 قدرة القطاع الفلاحي والصيد البحري :

أدى التوسع المستمر للمساحة الفلاحية الصالحة للزراعة إلى تجنيد أغلبية اراضي القابلة للاستغلال الفلاحي دون تغطية العجز في الاحتياجات الفلاحية والغذائية. حيث تصل تكلفة الاستيراد إلى 3.5 مليار دولار كل سنة. وبالنظر إلى نظام تساقط ا مطار والموارد المائية تمثل كل منطقة كبيرة من البلاد خاصيات فلاحية (الفلاحة المسقية، تربية الحيوانات، البقول إلخ) تضاف إليها اتجاهات جديدة، تتمثل في تخصصات وبروز حركيات فلاحية في الضواحي الحضرية.

رسم بياني 5 : تطور مؤشرات الانتاج للقطاع العام بين 1989 و2005



4.5 التجارة والخدمات

يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية في الناتج الداخلي الخام، ويشكل القطاع الأول للتشغيل، وتعتبر التجارة النشاط الأكثر تطوراً (11.7 % اليوم) متبوعة بالنقل والاتصالات (8.7 %) ثم الخدمات (3.5 %). غير أن الاختلالات الفضائية جد متميزة : تستقبل مناطق الشمال 70 % من الوظائف، فالشغل مرتبط بتوزيع السكان.

ومن جهته، سجل قطاع السياحة الذي عرف تقدماً إلى غاية سنة 1991 (723,000) شخص وافد) انخفاضاً عالياً في حركة الجانب على الحدود (95000 وافد)، وسجل في سنوات 2000 عودة إلى المستويات السابقة التي تعكس أساساً عودة السياحة العائلية وتأمين بعض أنواع السياحة مثل السياحة الصحراوية، السياحة المرتبطة بأحداث معينة، السياحة الثقافية وسياحة العمال، وهذا يترجمه دخول للسياح قدر عدهم بـ 1.772.000 سنة 2008 عبر الحدود و 1.911.506 في سنة 2009، ويعتبر رقماً قياسياً في حد ذاته.

6. النظام الحضري

عرفت المدن والريف الجزائري تحولات عميقة تحت تأثير النمو الديمغرافي والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في العقود الأخيرة. وهذا عرف النسيج العمراني توسعاً وتدهوراً لا يسمح للمدن بالقيام بمجمل وظائفها وتطوير الخدمات والتجهيزات الضرورية من أجل سيرها الحسن وإشباعها.

1.6 الجزائر في تحول عمراني

في مسار استرداد أن نسبة 86 % من السكان تقيم في تجمعات مقرات بالنسبة للمدن (الولايات والبلديات) وهو اتجاه سيتزايد في العشريات المآزومة أو في حالة المقبلة. وبالفعل فقد امتصت المدن فائض النمو الديمغرافي الكبير المقترن بالنزوح الريفي، وهكذا

انتشر التعمير في جميع التراب الوطني مع تكثيف الشبكة في المنطقة القبلية ونمو مدهل في الجنوب وحول الهضاب العليا.

وقد رافق هذا النمو تدهور في إطار الحياة، يميزه توسع النسيج العمراني غير المهيكل والسبب التجهيز، مما أدى إلى تهميش أحياء بكاملها وإلى انتشار السكن العشوائي وبيوت الصفيح (بمعدل 8% من حظيرة السكن في المتوسط) وبناء السكنات مع خرق التشريع والتنظيم المتعلق بالعمران. كما أدى إلى تطور المشاكل المرتبطة بالتنقلات والنقل والتلوث وزيادة التعرض للمخاطر الكبرى.

2.6 نظام حضري بوظائف سيئة التطوير

البنية الحضرية

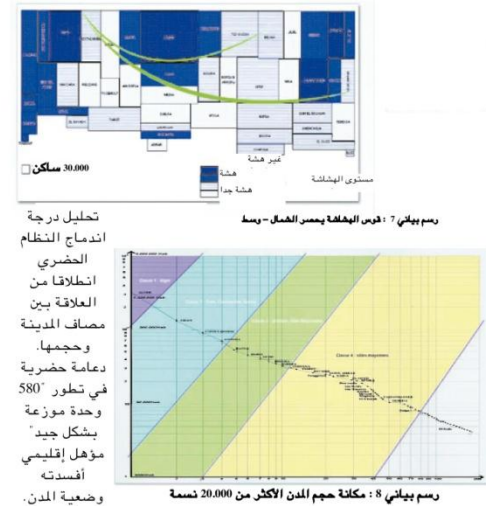
لقد كان للنمو الديمغرافي الاستثنائي المسجل منذ الاستقلال انعكاسات ملحوظة على التنظيم الحضري والتوزيع الفضائي للتجمعات السكنية، وقد ترتب عنه على صعيد التنظيم وحجم التجمعات اختلالات متنوعة يتعين معالجتها على غرار :

- التجمعات الرئيسية حول الساحل.
- التمرکز الطبيعي للسكان في إقليم :

فبالرغم من تزايد عدد التجمعات في العقود الأخيرة، تبقى البنية الحضرية، تهيمن عليها الجزائر العاصمة وبدرجة أقل وهران وقسنطينة وعناية. وتستمر هذه المدن في التزايد جراء نمو ضواحيها ونمو المدن الكبيرة ومن جهة أخرى، تضاعف عدد المدن التي تضم أكثر من 100.000 ساكن (سطيف، الجلفة، البليدة، سكيكدة، باتنة، تلمسان...) تضاعف وتشكل المستوى القوي للبنية الحضرية الحالية، لكن تنقصها القاعدة الاقتصادية الكافية لبث النمو. ويضاف إلى هذا، عدم تكيفها الوظيفي بسبب غياب المركزية، ونمو غير مراقب وغير قانوني للضواحي الحاملة للمخاطر التي تزيد في عدم الاستقرار الاجتماعي، الذي يقتصر مع ثقل التنشيط الحضري. وبموازاة ذلك، تجسد الانتقال من جزائر ريفية إلى جزائر حضرية بارتفاع عدد المدن الصغيرة انطلاقاً من اصقاع الريفية الصغيرة.

وخارج التجمعات السكنية الأربعة الكبرى، تبقى المدن غير قادرة على القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية خارج التطوير الإداري، وعليه، يتمثل الهدف في الأخذ بعين الاعتبار طبيعة كل تجمع وتطوير القدرات والشروع في مبادرات استدرادية بالنسبة للمدن المتأزمة أو المتراجعة اقتصادياً

وهكذا فإن إحدى طموحات سياسة تحديث الريف تتمثل بالضبط في وضع شروط تنمية ريفية تتكفل بطريقة أفضل بتنوع الوضعيات وتجاوز المقاربات والنظرة القطاعية.



وضع شروط تنمية ريفية تأخذ بعين الاعتبار تنوع الوضعيات وتجاوز المقاربات القطاعية

وتوجد المدن في الخط الأول من المعركة التنموية وهي معنية أكثر فأكثر كفعل في المبادرات الولائية، وتقع على عاتقها مسؤولية تطوير أقاليمها في سياق هاته المنافسة. وتستدعي هذه الوضعية القيام بتحويلات راديكالية في مواقع التجمعات السكانية الكبرى مما سيؤدي إلى إعادة تشكيل عميق للأنظمة العمرانية. ومن جهة أخرى، لا يسمح النظام العمراني الحالي بامتصاص تزايد سكان المدن المعلى من أن إلى غاية عشرين سنة. وهذا يتطلب إعادة توازن الاقليم الوطني وتكييف النظام الحالي المبني على الرهانات التالية : إنشاء شبكة من المدن متكاملة ومتفصلة وإنجاح عملية تأهيل المدن الكبرى وتحديثها.

3.6 عالم الريف

يرتبط مستقبل النظام الحضري ارتباطاً وثيقاً بالتحويلات الاجتماعية - الاقتصادية التي تميز عالم الريف. ويمثل عدد سكان الريف 30 % تقريبا من السكان الجزائريين. ويعرف سكان الريف تراجعاً ديمغرافياً ملموساً ويتجهون أكثر فأكثر نحو التوطن في مدن ريفية. بيد أن الحركات الديمغرافية والاقتصادية الظاهرة، تختلف من منطقة أخرى، وإذا كانت ظروف الحياة قد عرفت تحسناً نسبياً، فإن أثر سياسة تجهيز الوسط الريفي لم تبلغ أهداف المتوقعة بالنظر لاستمرار الفقر والبطالة والهشاشة الاجتماعية بالرغم من التقدم الملحوظ في السنوات الأخيرة.

لقد أدى شيوع المقاربات التنموية، التي تعتبر الوسط الريفي مجرد فضاء مكمل للمدينة إلى حرمان الريف الجزائري بشكل كبير، وفي هذا إطار، لم يعرف عالم الريف تنفيذ (مشروع اقتصادي وإجمالي) منسجم وكامل من شأنه أن يمنحه فرصاً للتنمية تحمل في طياتها التقدم والعصرية.

السنة	السكان الحضريون	السكان الريفيون	إجمالي السكان	حصة السكان الحضريين
1966	3.778.482	8.243.518	12.022.000	31,40 %
1977	6.686.785	10.262.515	16.948.000	40 %
1987	11.444.249	11.594.693	23.038.942	49,70 %
1998	16.966.967	12.133.926	29.100.863	58,30 %
2008	23.870.000	10.230.000	34.100.000	70 %

الرسم 6 : تطور السكان الحضريين بين 1966 و 2008

خلاصة : الرهانات الوطنية

تعرف الجزائر على المستوى الوطني وعلى جميع مستويات إقليم تناقضات اجتماعية ومجتمعية وريفية وحضرية، فالغوارق جبلية ومائلة للعيان بين الفئات الاجتماعية والغضاءات : ريفية، حضرية، هضاب عليا، الساحل، الجبل، السهوب : ويتعلق الأمر بمشاكل مجتمع برمته، مشاكل تمر حلولها بسياسة تقوم على انصاف والتضامن.

بين الاجتماعي والمجتمعي، توجد البلاد في مرحلة حاسمة من تطورها : مرحلة انتقال ا غلبية من السكان إلى التمدد الحضري بسبب قوة استقطاب المدينة لهؤلاء السكان، فالجزائر حضرية أكثر فأكثر في ظرف يتعين فيها تدارك التأخر المسجل في الريف مع التركيز على المدن الكبرى قصد التحكم في النمو الحضري والتنمية النوعية للمدن، وذلك يشكل تناقض آخر كبير بين الريف والحضري، الذي يتعين على البلاد تسييره قصد دعم الوحدة الوطنية والتلاحم الاجتماعي.

فهناك متطلبات جديدة تفرض نفسها في ميدان خلق مناصب العمل والاستقرار الاقتصادي، التوازن والتنافسية بين ا إقليم، اقتصاد الماء وحماية التربة وتنمية مجمل ا إقليم. وفي مواجهة هذه ا فاق، فإنه من الصعب تحديد أهداف كمية أو حلول ملائمة، ويظهر تشخيص ا إقليم الوطني رهانا كبيرا : إعادة التوازن ا إقليمي.

لقد كان نمو سكان المناطق الساحلية نموا طبيعيا ولا زال هذا النمو مرتفعا بالرغم من التراجع المحسوس في وتيرته وفي وتيرة تدفق الهجرات القادمة من المناطق الداخلية. وبشكل التعمير المفرط للساحل اتجاهها ثقيل، حيث وجدت المناطق الساحلية نفسها بين توجه متطور يزيد من الاختلالات الحالية وبين سياسة تهدف إلى توقيف هذا التوجه، مما يعني عدم وجود بديل حقيقي لهذه الحالة : وعليه فإن إعادة التوازن بين التركيبيات الرئيسية للتراث الوطني، تشكل الرهان ا عظم لخريطة جغرافية جديدة للتراث الوطني، فالهدف طموح، ن ا مر يتعلق بإحداث تغيير جذري لتوجه ساد أكثر من قرن، ويسير عفويا نحو التفاقم أكثر فأكثر.

تكتسب الجزائر أكثر فأكثر الطابع الحضري، في الوقت الذي يتعين تدارك تأخر الريف، مع تكثيف الموارد الكبرى قصد التحكم في النمو الحضري والتنمية النوعية للمدن.

إنه لا يمكن كبح تعمير الساحل إلا بتنمية الهضاب العليا والجنوب بما فيه الكفاية قصد تثبيت السكان في إقليمهم، والنظر فيما إذا كان يجذب سكان التل، وتتجسد الاستقلالية في تشكل جديد. للتل على عوامل خاصة به، مثل إعادة هيكلة النظام الحضري وإقامة علاقات جديدة - بين الساحل - الجبل. ويتعين على النظام الحضري القيام بدور المحرك للتنمية الاقتصادية الوطنية مع ضمان حياة نوعية لسكانه والحفاظ على رأس المال من الموارد ا وسطا الطبيعية للمنطقة بموازاة ذلك، تصبح جبال التل منطقة وسيطة بين الساحل والهضاب العليا. ويمكن للمرتفعات والسهول الجبلية بمنطق التنمية الخاص بها أن تستقبل السكان القادمين من الساحل برسم أنظمة للاتصالات تسمح باستفادة عمق البلاد من توزيع النمو الاقتصادي لمناطق الساحل.

ويهدف تطوير الهضاب العليا إلى تثبيت السكان بإقليمهم، ا مر الذي يستدعي نموا مساويا للنمو الطبيعي ورصيدا سلبيا من الهجرة، إن نظرة أكثر تفالا من شأنها أن تتوقع جانبية للهضاب العليا تجذب سكان الساحل نحوها، إن نجاح تنمية الهضاب العليا يخضع لقدرتها على استقبال سكان جدد وعلى تلبية طلبات سكانها الاقتصادية والاجتماعية وخاصة تلك المتعلقة بالتشغيل والماء، وانطلاقا من تقديرات الصولة الواقعية والممكنة للتحويلات المحتملة يمكن عندئذ الشروع في توزيع السكان الجدد على مختلف أقاليم الهضاب العليا والجنوب والمرتفعات وتشكل تنمية الجنوب رهانا خاصا، إذ يتعلق ا مر با حرى بفتح أكثر منه بإعادة فتح، كون هذه المناطق لم تستفد من برنامج التنمية الاقتصادية والبشرية مقارنة مع القدرات الهائلة التي يزخر بها، كما هو الشأن بالنسبة للهضاب العليا، فاهمية تنمية الجنوب مرهونة بقدرته على الاستجابة لاحتياجات السكان الجدد فالجنوب الذي تتمثل أهم عوائقه في شدة حرارة المناخ وصعوبة المسالك، يكتنز قدرات هائلة ينبغي تهيئتها، التوسع والانتشار.

تشكل إعادة توازن مكونات إقليم الوطني الرهان الكبير لجغرافية جديدة لإقليم.

ويتعلق ا مر بتغيير عميق في الاتجاه القائم منذ أكثر من قرن والذي يتجه بتلقائية نحو التوسع والانتشار.

سيناريوهات

أربعة سيناريوهات لجزائر المستقبل

شكل التشخيص معاينة نقدية للوضعية القائمة، و وثيقة تقديرية واستشرافية للإقليم الوطني. فهناك اليوم عدة "إمكانات" متاحة أمام مستقبل ا إقليم الوطني تتجسد في أربعة سيناريوهات قابلة للإنجاز بالنظر للوضعية وللتطورات الجارية على ا إقليم الوطني. إن إنجاز هذا السيناريو أو ذاك، مرتبط بالسياسات التي سيتم تنفيذها بصفة فعلية، لكن كل هذه السيناريوهات غير مرغوب فيها. فتقديم وصف للتطورات ا أكثر سلبية سيعطينا لا محالة فرصة أفضل للخيارات التي يتعين اعتمادها بخصوص التطورات المأمولة للإقليم.

وقصد جعل مختلف السيناريوهات أكثر وضوحا وفهما، تم تقديمها بطريقة متباعدة. وبالرغم من واقعيتها، فإن أيا منها لن يكون وحده، صورة للإقليم الوطني. فقد تمثلت المنهجية لحظة الاختيار، في إبراز كل ما هو إيجابي فيها. والسيناريو المرغوب فيه، **يؤلف** مابين كل العوامل الملائمة في **السيناريوهات الأربعة**.

ويتضمن هدف السيناريو المرغوب فيه في التوفيق من خلال توليفة منسجمة بين مطلبين لتهيئة ا إقليم :

- إعادة التوازن المستدام بين التركيبيات الرئيسية للإقليم.
- تكثيف ا إقليم مع متطلبات الاقتصاد المعاصر.

وتخضع قيمة هذه التوليفة لقدرتها على الحفاظ على الانسجام الداخلي وعلى تحديد ا ولويات والمستويات وعلى بحث تنسيق حقيقي. إن اختيار أحد السيناريوهات المرجعية يمكن إثراؤه من خلال المساهمات المستنبطة من السيناريوهات ا أخرى.

السيناريو 1 : التوازن الإرادي

يهدف هذا السيناريو إلى تصور تنمية قوية للهضاب العليا والجنوب، تسمح بكبح تطور الساحل من حيث السكان والقواعد ا نتاجية : ويتعين من خلال ذلك أن يتواجد 55 % من السكان في الشمال في حين يتوزع 45 % منهم على الهضاب العليا والجنوب.

ويرتكز هذا السيناريو على منطق مركز ويصبح أولوية مطلقة للدولة.

حيث تقوم هذه ا خيرة بالشروع في سياسة للأشغال الكبرى، تهيكل البنية الضرية للأقاليم التي يعاد فتحها ثانية لاستقبال سكان جدد، ويبحث ا أنشطة التي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يتعين خلق القواعد ا نتاجية في الهضاب العليا والجنوب قصد دعم تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وخاصة من خلال إعادة قسرية لمواقع ا أنشطة.

1.1 تهيئة الإقليم

بقصد التدخل في التوازنات الإقليمية وتغيير الاتجاهات للمحطة، تقوم الدولة بوضع القواعد الإنتاجية للهضاب العليا من خلال تحويل الوحدات العمومية الكبرى وتطوير جهاز تشريعي مدعم وأدوات للتدخل، تقنية وعقارية تابعة للدولة. وفي المقابل، يمكن تركيز الاهتمام على التنمية الاقتصادية المحلية ا إقليمية. وبالتوازي مع ذلك، يجب أن تتكفل عملية النقل الطوعي للسكان بحجم 2.500.000 شخص يوزعون بين الهضاب العليا (2 مليون) والجنوب (0.5 مليون). بوضع تنظيم إقليمي ائدواجي مناسب. ويجب أن ترافق هذه العملية استثمارات مكثفة في هياكل النقل وتحويل الماء ويتم تحقيق البرنامج بسرعة وخاصة بمساعدة الخبرة اجنبية، التي تدعم المؤسسات الجزائرية المدعوة إلى إعادة هيكلة نفسها حتى تستجيب أفضل استجابة لهذا الطلب الهام.

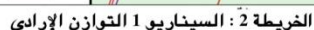
إن إقامة شبكة من المدن الجديدة في الهضاب العليا، تساعد على إبراز دعامة حضرية جديدة. فالمنطقة التالية التي تظل قاطرة النمو وانتعاج البلاد، لم يُعد

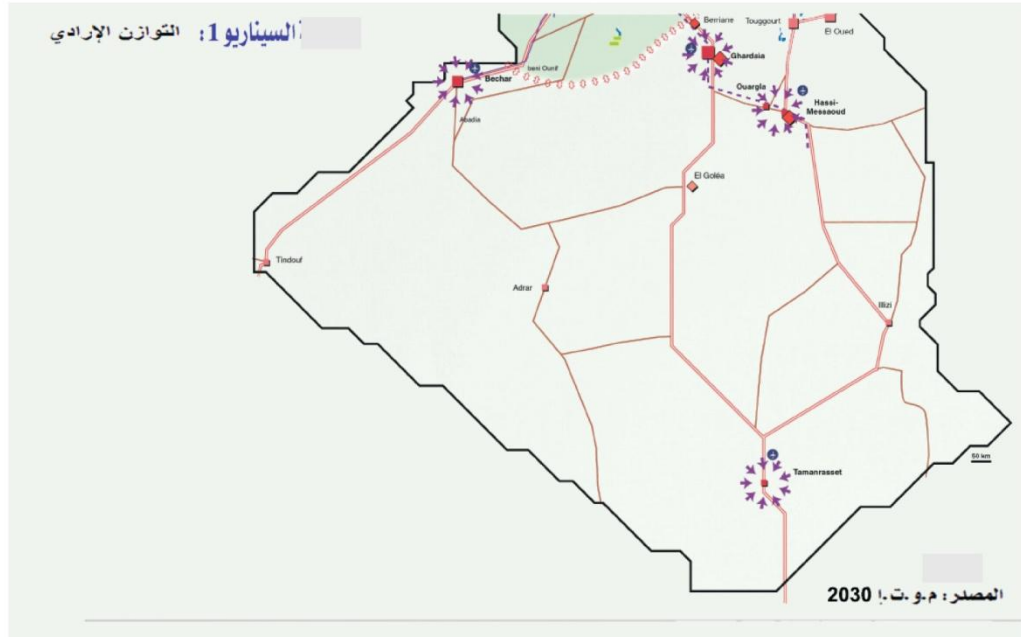
السيناريو ا تضع الدولة القواعد ا نتاجية للهضاب العليا من خلال نقل مواقع المؤسسات والوحدات الاقتصادية العمومية الكبرى وتطوير جهاز تشريعي مدعم وأدوات للتدخل

2.1 تنمية الإقليم

ترمي السياسة البيئية إلى الحد من آثار التهيئة على الوسط والموارد الطبيعية، وإلى زيادة العرض من الموارد المائية من خلال التحولات الهامة مما يطرح مشكلا من وجهة النظر هذه. وبصفة عامة، يتواصل الضغط البشري في الشمال، في حين يتطور في الجنوب وفي الهضاب العليا. وقد يؤدي إلى نزاعات حول الاستغلال على حساب تربية الماشية و الفلاحة قد تصل إلى غاية اختفاء المراعي والرحل. ولتفسي السبب **يصعب حل المشاكل البيئية ويؤدي انعدام هيكل التحكيم، بين المرتفعين، إلى الزيادة من حدة الضغط على الموارد الطبيعية.**

في هذا السيناريو وفي هذه الفرضية، فإن عصرنة المجتمع الجزائري لا تصاحبها تحولات سياسية واجتماعية كافية: إذا كانت الدولة تسيّر بنظم مركز. وبهدف تحقيق الغالبية، فإن الدولة تعتمد اللامركزية في تنفيذ جزء من المشاريع على مستوى الولايات وفضاءات البرمجة الإقليمية وتحتفظ، مع ذلك، بالرقابة على السياسات المقررة على المستوى المركزي.





السيناريو 2 : دينامية التوازن

إن الرؤية الحيوية للتوازن تندرج ضمن خيار الهضاب العليا، المتمثل في **تثمين مزدوج للإقليم : إنشاء (أقطاب للتوازن) تضمن تنمية الهضاب العليا والجنوب من جهة، وإعادة هيكلة الشريط الساحلي والتلي من جهة أخرى**. ولا تقتصر هذه النظرة على إعادة التوازن بين الساحل والداخل، بل تشمل أيضا التوازن بين الحضري والريفي والتوازن المستدام للإقليم، وتعد مراعاة سقف طاقة الاستقبال والتحمل للشريط الساحلي فكرة تفرض نفسها.

1.2 تهيئة الإقليم

إن سياسة التهيئة تعدّ الرابط بين سياسة التضامن الفضائي وسياسة التنمية الاقتصادية. لذا، تعتمد منطقا شراكيا : **تتولى الدولة بصفتها الضامن للتضامن الفضائي، وضع سياسة حيوية للتوازن الإقليمي، ويتولى القطاع الخاص من جهته تطوير أهم قواعد الإنتاجية**. وتقوم الدولة بتنفيذ سياسات عمومية قوية وتبقى فاعلا اقتصاديا في بعض القطاعات الاستراتيجية.

ويتم تحديد استراتيجية إقليمية قوية ضمن منظور تهيئة مستدامة. وهي استراتيجية ترمي إلى نشر الديناميكية التي يعرفها الساحل على كافة المنطقة التالية بالارتكاز على شبكة حضرية جد مهيكلية ومجهزة للقيام بوظائف أكثر تميزا وأكثر ملائمة للمرتفعات الجبلية. ويجب، بالوازاة مع ذلك، إنشاء شبكة مرتبطة بأقطاب حضرية داخل البلاد قصد إبقاء على السكان العاملين، وإنشاء مدن جديدة في الهضاب العليا. **ويتمثل الهدف في المساعدة على بروز نظام حضري على مجموع الإقليم يكون متسلسلا ومتفصلا ومتكيفا مع التشكيلات الفضائية : تمفصل متكامل للمدن في الشمال، شبكة من المدن في الهضاب العليا**

السيناريو 2
تثمين مزدوج للإقليم: إنشاء أقطاب للتوازن، ضمان تنمية الهضاب العليا والجنوب من جهة، ومن جهة أخرى هيكلة شريط الساحل والتل

وأرخبيلات من الوحدات الحضرية في الجنوب.

إن خصوصيات الفضاءات التي هي في صميم السياسات المعتمدة يضمنها تدعيم الجهاز التشريعي في ميدان التهيئة، وتفعيل إجراءات التشاور. وتعوض هذه المقاربة الشاملة لكل إقليم المساعي القطاعية، وترافقها مختلف أشكال تمفصل المدن في إطار النظام الحضري. وإذا ما تحقق هدف توقيف الهجرة، فإن الهضاب العليا ستستفيد 4.450.000 ساكن إضافي في عشرين سنة، مما يترتب عنه تسجيل طلب يقارب 1.500.000 منصب عمل. وفي الجنوب سيؤدي هذا السيناريو المحتمل إلى زيادة 1.650.000 ساكن إضافي، ويخلق في حدود 40.000 طلب منصب عمل. وهكذا سيكون عالم الريف مستقطبا ومجهزا بما يبقيه جذابا وضامنا للتحديث. ويرتكز التشابك الحضري/ الريفي على ضيعات نشيطة، تحد من التصحر وتشجع حماية أراضي الفلاحة ذات القيمة العالية المضافة والواقعة بالقرب من المدن.

وتلعب المنشآت دورا مركزيا في تقليص العزلة وتشجيع التنمية الاقتصادية المستمرة والمتسلسلة. وتربط الشبكة مجمل إقليم بالتكيف مع هذا التشابك الحضري إقليمي. وتتولى الدولة وضع المنشآت الكبرى، في حين تتكفل الكيانات غير المركزية بنفس العملية على المستوى المحلي.

2.2 تنمية الإقليم

إن أخذ طاقة التحمل البيئية للأقاليم بعين الاعتبار، ينبغي أن يسمح بتوقع وتقليص أثار البيئية للتنمية. ويتعلق الأمر بتسيير أفضل للضغوط البشرية، وخاصة في المناطق الحضرية، من خلال تقليص أشكال التلوث، وبا حرى في منطقة الساحل بواسطة حماية وسط الطبيعية. وبالهضاب العليا سيتم تسيير أثار البيئية الناجمة عن التهيئة والحد منها. وفي الجنوب سيتم اتخاذ إجراءات لحماية التراث الميني والوسط الطبيعية وفي تخوم المجمعات العمرانية. وسيتم البحث على المستوى المحلي، عن التناسب المطلوب بين تنمية إقليم الموارد المائية، وسيكون التموين بالماء من مصادر مختلفة وعلى أساس تجهيزات جديدة وتأهيل التجهيزات القائمة.

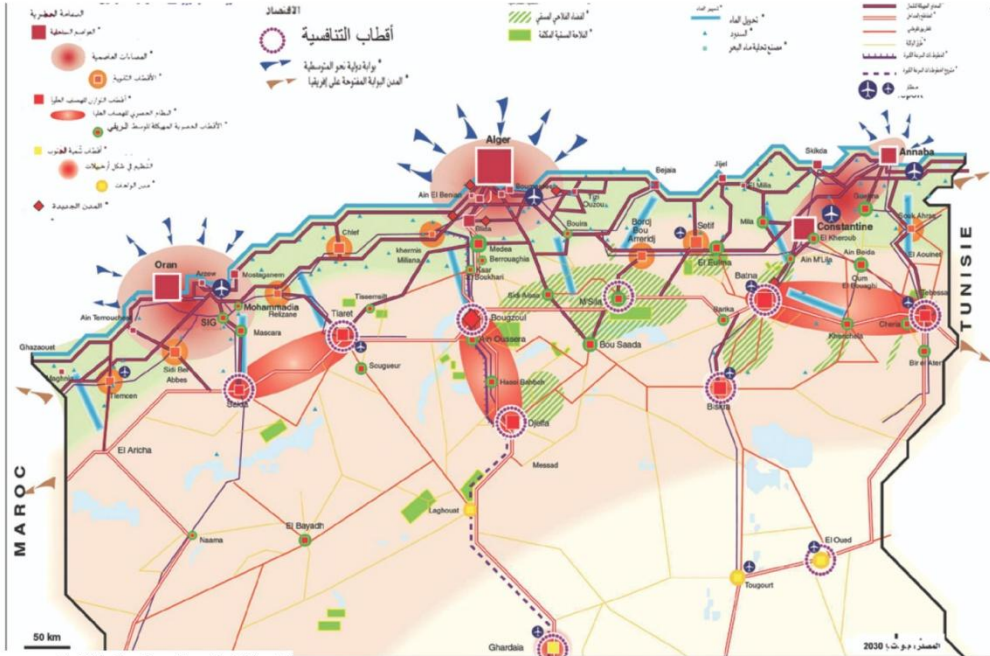
وتتولى الدولة بصفتها الضامن للضامن الفضائي، توجيه التنمية الاقتصادية، وتدخل في بعض القطاعات الرئيسية، وتضمن الانتقال الاقتصادي نحو اقتصاد السوق. ويرتسم الخروج من نمط الربيع تدريجيا بتقوية النسيج الاقتصادي وخروجه من الطابع الموازي. وتقوم الدولة بتنويع مصادر دخلها من خلال جباية تدريجية ومعتدلة للاقتصاد. ويضمن القطاع الخاص مجمل تنمية القواعد الناجية في محيط أقطاب الجاذبية والمدن الكبرى، وتساهم الجماعات اقليمية أساسا في عصرنة المرافق الحضرية والتنمية المحلية. ويتجسد الانفتاح على الخارج بالخصوص، في بعث علاقات جديدة عابرة للحدود. ثم أن تدعيم إعادة هيكلة المدن الكبرى، وتقوية وظائفها العليا وجاذبيتها سيعززان من انفتاحها على الفضاء المغاربي وأوروبا والعالم.

كما تساهم عملية تحديث الاقتصاد والخدمات العمومية في توزيع التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية. وعلى صعدة المحلية، لابد من إشراك المواطن في اتخاذ القرارات ومرافقة حركة تدريجية في اللامركزية الملائمة لفضاءات البرمجة اقليمية واللامركزية، ويتعلق الأمر ببيرو جماعات اقليمية قادرة على التعبير عن اهتمامات المواطن بما يسمح بتحسين أفضل للسياسات العمومية.

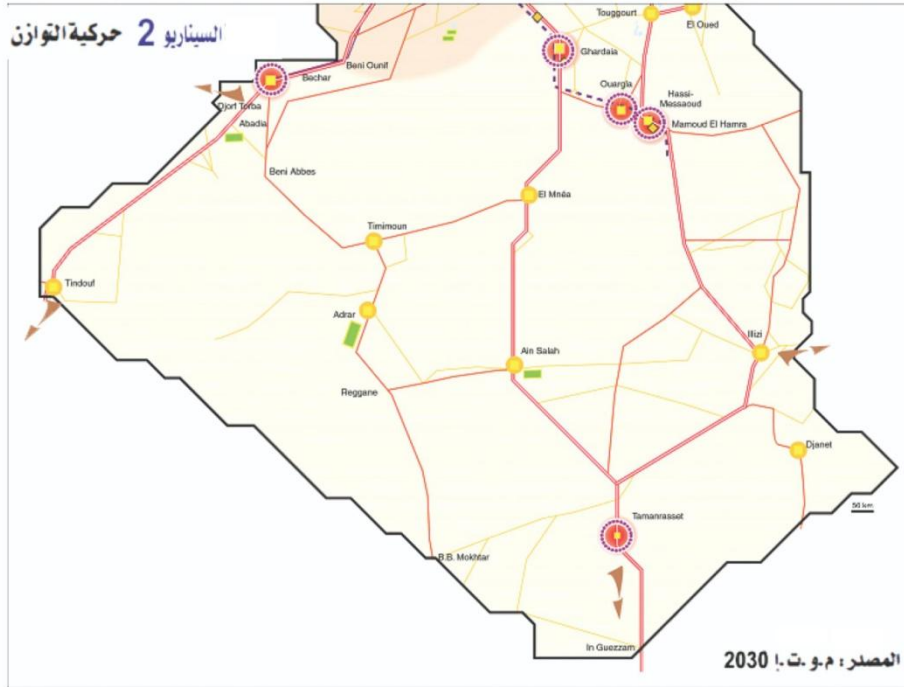
>> إنعكاس السيناريو 2

الدولة، باعتبارها الضامن للضامن الفضائي، توجه التنمية الاقتصادية، تتدخل في بعض القطاعات الحيوية وتضمن الانتقال الاقتصادي نحو اقتصاد السوق

السيناريو 2 : حركة التوازن



الخريطة 3 : السيناريو 2 حركة التوازن



تعرف البنية الحضرية تطورا ثانيا، يميز المدن أكثر كثافة سكانية، وأكثر نموا عن المدن ذات القواعد الإنتاجية الضعيفة لكي تترشح كقطب للنمو، وبشكل إنشاء جماعات إقليمية ذات السلطات الواسعة رهانا كبيرا للتسيير الحضري. وهكذا ينتظم الفضاء الريفي بين أقاليم الريفية المتطورة في أجواء نفوذ المدن الكبرى والغضاءات الريفية المتخلفة. وتستفيد أقاليم من خدمات المدن الكبرى، إلا أنها تواجه صعوبات راجعة إلى المنافسة حول الموارد، أما الغضاءات الثانية الضعيفة التجهيز، فتتميز بفقدان الحيوية وبالتحصير المكبوح بنظام المساعدات العمومية للسياسات التعويضية.

وعليه، فالهيكل الجديد ليست موجهة لمل إشكالية هذه الثنائية : بل تستهدف دفع حركيات أقطاب النمو وإقامة صلة قوية بين الغضاءات. وبهذه الصورة، يرتفع مستوى نوعية الحياة بالموازاة مع تزايد الفوارق الإقليمية، وبما أنه سيتم إنجاز بعض المنشآت واستغلالها من طرف الخواص، فإن أقاليم أقل أداء لن تستفيد من هذا الجهاز وبالتالي تعاني داخل البلاد بعض العزلة.

2.3 تنمية الإقليم

إن الحد من الوفورات الخارجية السلبية، وتطوير صناعة الترفيه والسياحة القائمة على تجميع الثروات التراثية، هي أهداف البنية الرئيسية غير أنها تصطدم بالضغط المتزايد على الغضاءات المنتجة ذات الكثافة السكانية بالرغم من إجراءات الحماية أنية. وتضمن آليات السوق ضبط استخدام الماء : الاستغلال المريح، التنازل، رفع أسعار الماء. ويتنوع التموين عندما يبدو مربحا، ويرافق تحلية ماء البحر استغلال طبقات جوفية جديدة والعمل على استغلال أمثل للموارد ونظمة التوزيع الحالية.

إن إعادة هيكلة القطاع العمومي في مؤسسات كبيرة خاصة، يجب أن يرافقه بروز شبكة من المؤسسات المتوسطة والصغيرة تساهم في إخراج البلاد من الاقتصاد الموازي : تخلصها من الربيع البترولي وفي هذا السيناريو لاحتفظ الدولة بالرقابة إلا على قطاع المحروقات في إطار شراكة محتملة مع

السيناريو 3 : الإقليم التنافسي

في هذا السيناريو يعاد تشكيل التراب الوطني بإعطاء كل الفرص لاقتصاد السوق، وفي انتظار ذلك تضمن الدولة عملية الانتقال بخلق شروط اقتصاد متنوع ومستقل قبل الانتقال إلى وظائفها في ميدان الضبط. **وتمتظ بمسؤولية سياسة التهيئة ومرافقة قوى السوق في تشكيل إقليم تنافسي وجذاب.**

ويتعلق الأمر على الخصوص بتقليص الاختلالات الإقليمية وبضمان حد أدنى من انصاف الاجتماعي.

1.3 تهيئة الإقليم

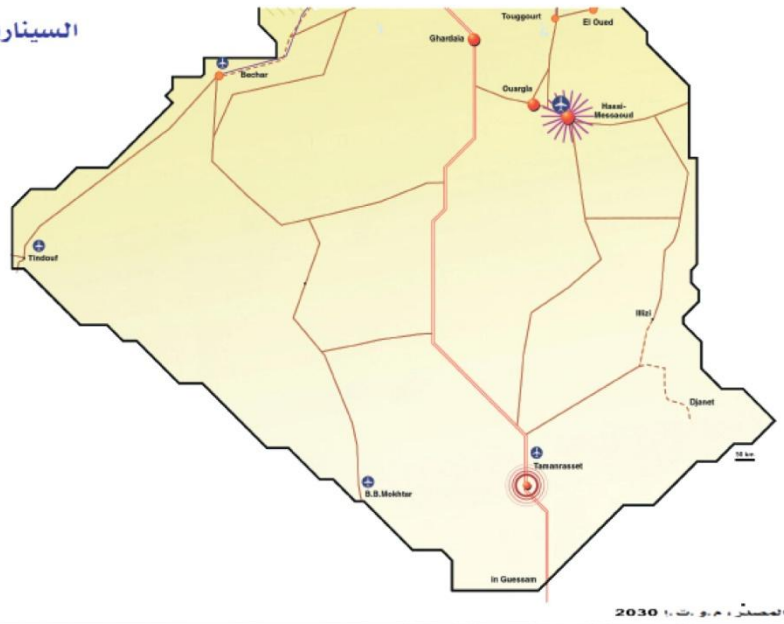
في هذا السيناريو تستهدف سياسة تهيئة الإقليم للمدونة والموجهة لتعزيز الاقطاب الأكثر حركية من أجل دعم تمولها الفعال مع ضمان التضامن الإقليمي قصد تفادي آثار السلبية للاختلالات الإقليمية على النمو العام، في حين يتم تعزيز الجهاز التشريعي، مع ترك المدن الكبرى تجهز نفسها بوسائل التخطيط والتدخل، كما يتم تدعيم القطاع الخاص قصد الاستجابة للاستثمارات العمومية.

>> السيناريو 3 :
تدعم سياسة تهيئة إقليم، المحدودة والموجهة، تنمية أقطاب أكثر حركية من أجل دعم انتقال فعال

وتدريجيا، يتم وضع هيكل ثنائي، يميز بين أقاليم النشطة، يتكون من المدن الكبرى والغضاءات التي يجرها في سياقها (الشمال ونقاط الازدهار بالهضاب العليا) والغضاءات الجوارية الموجودة أساسا (بالهضاب العليا والجنوب). ومن هنا ستبرز انعكاسات قوية، بدأت معالم حدودها الدنيا تتضح وهذا بصرف النظر عن الوقت المطلوب في حده أقصى للارتفاع إلى مستوى مدينة كبرى، وبصرف النظر كذلك عن مستوى النشاط، إلا أن هذه الغضاءات المعنية ستنتقل.

ويتمركز السكان في أقطاب النمو، الأمر الذي ينتج عنه هجرات داخلية هامة، تميز المناطق الساحلية عن تلك الموجودة في الداخل. ووفقا لهذا النمط،

السيناريو 3 : الإقليم التنافسي



السيناريو 4 : الإقليم المتناثر

يحدّد هذا السيناريو - سيناريو الّلامقبول - عددا من الإتجاهات السلبية ويربط بينها : **يرسم صورة عن الإقليم تكشف الجوانب الأكثر عمقا للفوضى الإقليمية.**

فالدولة التي تعيش أساسا على المداخل البترولية، لا يمكنها منح الامكانيات اللازمة من أجل مرافقة عملية الانتقال السياسي والاقتصادي، فالرقعة الجغرافية الوطنية تشهد حركات عفوية، متناقضة ومتناثرة، وهذا دون استراتيجية خاصة بالتهيئة.

4.1 تهيئة الإقليم

في هذه الصورة لا تزال أهداف تنمية الإقليم غير مكتملة ولا تسمح بتمفصل فعال للسياسات القطاعية، فالتأطير المتساوي قائم دون أن يتلاءم مع حركات وحاجيات الإقليم. **ويلاحظ أن هناك تنظيما عشوائيا للإقليم من خلال الاستقطاب وتقوية الفوارق الفضائية.** فالساحل يعاني الاستقطاب في حين يعاني الداخل من نقص الخدمات والهيكل. وهناك حركات متناقضة ومتداخلة نحو الجزائر العاصمة يرافقها دعم المنطق المحلي غير المتضامن والذي يحول دون بروز أقطاب للتوازن. فلم يبرز أي قطب لمواجهة حمل المدن الساحلية التي يفسر ضعف جاذبيتها بمحدودية قواعدها الانتاجية وسوء تنظيمها وقليلة هي الأقاليم التي تدعم فيها أشكال التضامن الفضائية.

فالمدن تستقطب الإقليم بصورة محدودة، سواء لأنها تعاني من نقص في التجهيز وتمثل مستوى ضعيفا من الخدمات أو بسبب تمركز الخدمات العادية في المدن الرئيسية والمدن الكبرى الرئيسية وظائف اقتصادية محدودة بالنظر لحجمها. كون الانتشار الحضري ظاهرة متواترة وتطرح مشاكل هامة في التسيير.

والاقتصاد الريفي ضعيف الأداء، ولا يزال موجها ومدعما بتحويلات المداخل البترولية، ثم أن بُعد الأسواق الحضرية والقدرات المحدودة للصناعة الفلاحية الغذائية لا يشجعان على إعادة هيكلة الفلاحة. فهناك أقاليم فلاحية تنافسية ومتميزة بالقرب من المدن لكنها مهددة بالتعمير، ولا يزال الريف معرضا للفقر، كما تحد الجاذبية المحدودة للمدن من التزوج الريفي وتساهم في الإبقاء على المستوى المرتفع للسكان.

وبالرغم من طموحاته، فإن برنامج التجهيز بالهياكل يتقدم بوتيرة بطيئة، وهذا بسبب غياب الأولويات المحددة بوضوح. ويبقى القطاع العمومي مهيمنًا بسبب انكماش القطاع الخاص على نفسه، **فهناك شبكة هياكل متقطعة وغير متسلسلة، كثيفة ولكنها متشعبة في الشمال وعاجزة في الداخل.**

>> السيناريو 4 :
صورة عن الإقليم تكشف الجوانب الأكثر عمقا للفوضى الإقليمية

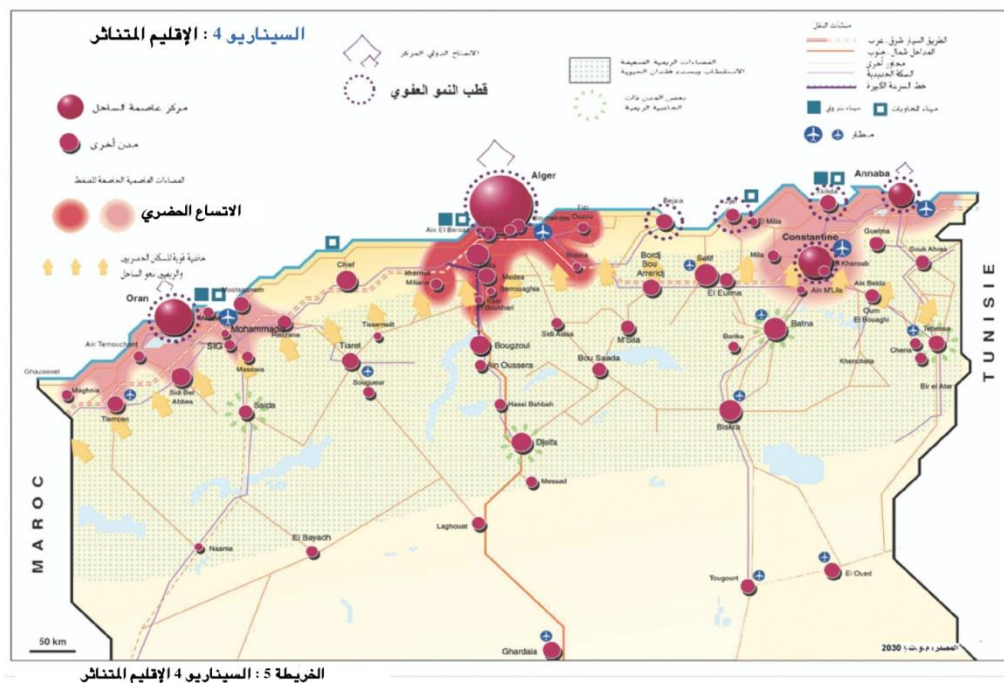
2.4 تنمية الإقليم

أمام ضغط بشري قوي وقليل التنظيم، لم تعد الإجراءات الموجهة لصحية البيئة كافية. فالوارد من الماء غير مجسدة بصورة كافية وتعاثي هي الأخرى من سوء التوزيع، وهناك نزاعات تتفجر حول استغلالها بسبب الندرة المتزايدة والتسيير المحلي غير المتضامن ويخضع كل قطاع على حدى، وغياب منظومة أسعار قادرة على تنظيم استعمالاته.

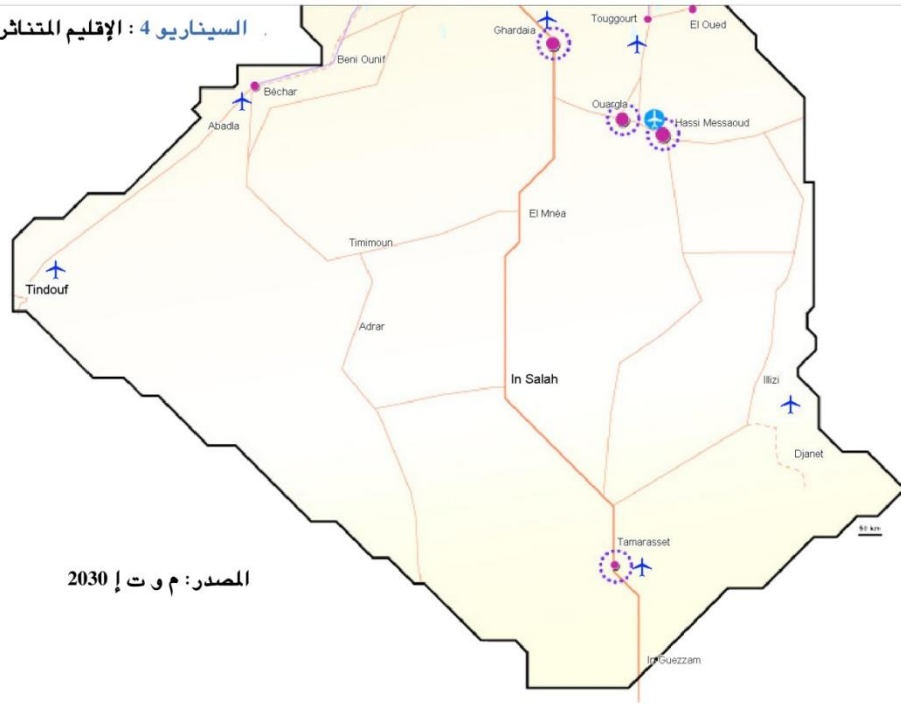
الانتقال الاقتصادي في هذا التصور بطيء وجزئي، لا يساعد على إحداث التحولات الضرورية أمام رهانات تحرير الاقتصاد والانتعاش ويؤدي الربيع البترولي إلى تأجيل الإصلاحات باستمرار إلى وقت لاحق، ويبقى الاقتصاد الخاضع لهذا الربيع غير المشتم، بالشكل المطلوب والموارد الخاصة محدودة. وفي المقابل قد يزدهر القطاع الموازي، فالنمو ضعيف وغير منظم ثم أن ضعف تنافسية الاقتصاد لا تحفز على الانتعاش مما يؤدي إلى: ارتفاع مستوى الواردات واقتصاد الصادرات على الهوامق بشكل كبير. فالذن الكبرى الشمالية هي، وحدها التي تشكل البوابات الجواثر.

في هذه الحالة لا يزال المجتمع محافظا وقليل التأثير بعوامل التغيير الضعيفة جدا، وتبقى المبادرات المحلية والإقليمية التي يقوم بها الفاعلون العموميون والخاص محدودة النتائج.

>> " إنعكسات السيناريو 4 :
انتقال اقتصادي بطيء، وجزئي، ولا يساعد على إحداث التحولات الضرورية أمام
رهانات تحرير الاقتصاد والانفتاح"



السيناريو 4 : الإقليم المتناثر



المصدر: م و ت إ 2030

السيناريو المقبول : التوازن الإقليمي والتنافسية

يتمثل الهدف المقصود على المدى البعيد في التوفيق المتسجم بين مطلبين لهيئة الإقليم : إقامة توازن مستدام بين المكونات الكبرى للإقليم الوطني وتكثيف الأقاليم مع متطلبات الاقتصاد المعاصر. لأنها الحركية التي يمكن أن تقلب التوجهات على المستوى الاستراتيجي وتندرج هذه النظرة ضمن خيار الهضاب العليا المتمثل في تجميع مزدوج للإقليم إلى جانب إنشاء أقطاب للتوازن تضمن تنمية الهضاب العليا والجنوب وهيكل المنطقة التلية.

إن حركية توازن الأقاليم لا تقتصر فقط على إعادة التوازن الساحل/الداخل، بل ترمي أيضا إلى إقامة التوازن بين الحضري والريفي والتوازن المستدام للأقاليم وفي المقابل يتمثل الهدف في التوصل إلى تنظيم يساعد قواعد قوى السوق والابتكار قصد تكثيف الإقليم الوطني مع متطلبات التنافسية، ومع مجتمع مبني على المعرفة.

1.5 توازنات الإقليم

إن التوازن بين تنمية الأنشطة البشرية وحماية رأس المال الطبيعي والثقافي إنما هو الشرط اللازم لإقامة إقليم مستدام. فالتوازن المطلوب هو التوازن الذي يطور ويهيئ إقليما وفقا للمحمولة البشرية التي يمكن للأوساط الطبيعية لهذا الإقليم أن تحملها دون أن تتعرض للتدهور أو التلف. إن تجسيد هذه التوجهات، إنما يرتكز على تسيير عقلاني، على المدى الطويل، وعلى تراث طبيعي وثقافي، الأمر الذي يعني الحد من التنمية في المناطق الهشة والحساسة وتشجيعها في المناطق الملائمة.

إن إعادة هيكل الساحل، لم تصمم فقط كشرط لتنمية الهضاب العليا والجنوب، وإنما تشكل هدفا على غرار تنمية الهضاب العليا والجنوب. فلا يتعلق الأمر بكبح الساحل من أجل تنمية الهضاب العليا، ولكن الغرض من ذلك هو إعادة طرح التوازن بشأن كثافة تنمية الهضاب العليا والجنوب من جهة، وهيكل المنطقة التلية بين الساحل والمرتفعات والجبل من جهة أخرى.

2.5 تنافسية الأقاليم

يعتبر الانفتاح الدولي القوي شرطا أساسيا لنجاح النمو الاقتصادي، الذي يعتمد أكثر فأكثر على تنمية المبادلات مع مجمل الاقتصاد العالمي. وسيعتمد هذا الانفتاح على الأقطاب الأكثر جاذبية والتي ستزود عندئذ بجميع التجهيزات والخدمات المرتبطة بوظائف المبادلات الدولية.

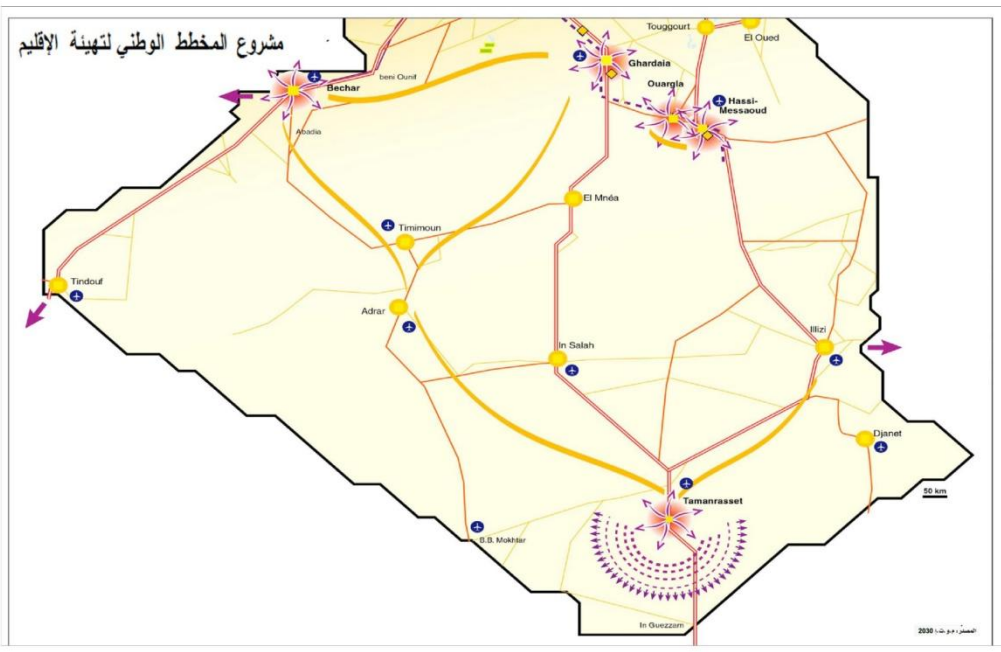
ويندرج دعم القواعد الإنتاجية ضمن استراتيجية الأقاليم التي تُولف بين البحث والتنمية والابتكار والصناعة. وترتكز هذه الاستراتيجية على تنظيم فضاءات البرمجة الإقليمية وعلى بروز أقطاب الجاذبية والمناطق المندمجة للتنمية الصناعية التي سيتم انطلاقا منها تطبيق الآليات الكفيلة بتوزيع النمو حول مجمل الإقليم.

وحتى لا يهمل أي إقليم جزائري على مستوى تنميته، سيتم تطبيق سياسة اقتصادية جديدة على المستوى الجهوي تقوم على ثلاثة محاور:

- تنظيم فضاءات البرمجة الإقليمية وتحضيرها لآفاق العشرين سنة القادمة.
- توزيع النمو من خلال ربط الأقاليم في إطار فضاءات البرمجة الإقليمية والمخطط الوطني.
- التنمية الذاتية بمعنى تنمية الإقليم انطلاقا من موارده الخاصة به.



خريطة 6 : مشروع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم



رهانات وتحديات تهيئة الإقليم الوطني :

الإقليم الوطني هو مجمل شاسع ومتنوع لالتقاء فضاءات كبرى جغرافية وثقافية تشكل عبر تاريخ ثري، لكنه متناثر أحيانا وهكذا فإن تهيئة الإقليم غالبا ما كانت مرتبطة ببناء الإقليم نفسه، وموجهة لتنميته نحو اتجاهات مؤكدة وأحيانا متباينة.

وفي الوقت نفسه، وفي لحظة من النضج، وفي مواجهة تحديات غالبا ما تكون غير مسبوق، يحتاج الإقليم الوطني اليوم إلى أداة للتخطيط قادرة على دفع وتنسيق تنميته بغض النظر عن المقاربات القطاعية، تكون بمثابة مرجع استدلالي لجميع القطاعات، ويحاول المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الأخذ بعين الاعتبار لتحدياته والاستجابة لها قصد وضع معالم **جِزَائر متوازنة ومستدامة وثقافية.**

ويرسم مستقبلها في سياق متحول، فهناك رهانات كبرى تتحملها البيئة والمناخ والثروة الطبيعية وأساسا الماء : مصدر نزاعات هامة وأزمات إيكولوجية، وستكون الطاقة نادرة وباهظة في المستقبل.

وبالموازاة سيتميز القرن الواحد والعشرون باستمرار العولمة، ودعم الترابط الكوني وكفحتاج له الحكم الذي يصبح معقدا أكثر فأكثر، والخوف المرتبطة بالسياق الطاقوي الدولي وعلى المدى البعيد على الجزائر أن تستعد لهذه الرهانات، وأن تقترب من مجتمع المعرفة، قصد دعم مكانتها على الساحة العالمية.

الرهانات الستة الكبرى للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم

يواجه الإقليم الوطني سلسلة من التناقضات والتوترات الاجتماعية والمجتمعية، الريفية والحضرية تضاف إليها إشكاليات ذات طبيعة هيكلية، تم تحديدها من طرف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم : " العقدة الفعلية للمستقبل " وقد سمحت بإبراز ستة رهانات كبرى.

وقصد تحديدها تمثل المسعى المتبع في :

– معالجة أسباب "العقد"

– تقييم الحلول المطبقة من قبل، أسباب فشلها وأسباب نجاحها.

– تحديد حلول جديدة

– تفصيل تطبيقاتها

لا يكمن الرهان في معالجة المشاكل الحالية، ولا حتى المشاكل الناشئة، ولكن في إيجاد أجوبة مستدامة، وعملية في ذات الوقت، ويتحملها الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

1. نضوب الموارد وأساسا الماء

إن ضعف الموارد والثروات يتطلب اتخاذ إجراءات وقاية وتأمين للحد من التعرض لمخاطر كبرى ولضمان دوام الأنشطة الاقتصادية لحد الآن، خيارات التنمية، اعتمدت على تفصيل استغلال الموارد والتجهيز المفرط للبلاد، دون مراعاة المدى الطويل، والأثر البيئي، وهكذا، فإن الجزائر وصلت إلى القطيعة مع أوضاع، لم يعد بعضها قابلا للتدارك.

– ندرة المورد المائي،

– هشاشة التربة (عرضة للانجراف) والأنظمة البيئية،

– التعرض للمخاطر الكبرى المرتبطة بالتعمير غير المراقب،

– إهمال التراث الثقافي.

يجب أن يصبح مبدأ الديومة البيئية عاملا للتحكيم في استراتيجيات تهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية فالانتقال البيئي انتقال موازن لنجاح الانتقال الاقتصادي.

>> لا يكمن الرهان في معالجة المشاكل الحالية، ولا حتى المشاكل الناشئة، ولكن في إيجاد أجوبة مستدامة، وعملية، ويتحملها اقتصاد والمجتمع والبيئة.

2. أزمة عالم الريف

باستثناء القرى الواقعة على مشارف المناطق الحضرية والقطاعات التنافسية، فإن عالم الريف يتعرض إلى نزوح ريفي ويوجد في وضعية صعبة، ويلوح في الأفق إتهامان : التوجه نحو المدن الصغيرة والمتوسطة أو العودة إلى الحياة الريفية، ولا تعني هذه الأخيرة العودة إلى السكن المشتت ولكنها تعني استعادة القرى لطبيعتها الفلاحية. وفي الحالتين، يفترض التجديد الريفي ربطا قويا بين الريفي والحضري.

3. انحلال الرابط الديرغرافي – الاقتصادي

يشكل فك الارتباط الديرغرافي - الاقتصادي اليوم التحدي الوطني الكبير. ويبقى مشكل النمو الديرغرافي قائما برمته : مواجهة وصول الأجيال التي ولدت منذ عشرين سنة إلى سوق العمل وذلك بنسب نمو اقتصادي غير كافية. فهناك جيل من الشباب النشط يوجد اليوم عرضة للبطالة ولظروف معيشة هشة في أغلب الأحيان، ولا يجد الشروط القادرة على تأمين طاقته في خدمة الإقليم ولا على تلبية حاجيات نوعية الحياة. فالهيكل الاقتصادي في حد ذاته مصاب بإعاقات تجعله غير قادر على مواجهة حاجيات البلاد، سواء من حيث خلق الثروات أو توفير مناصب العمل للشباب.

4. الأزمة الحضرية

المسألة الحضرية هي أولوية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ليس فقط التنمية الحضرية غير المستدامة، بل لكونها تؤدي إلى مخاطر وخيمة. فالشكل مضاعف : التعمير يؤدي إلى ريف قاحل وإلى عقم البيئة، والمدن تنمو بلا تمركز، ولا نوعية. إنه خطر على الانسجام الاجتماعي وعلى تطور المجتمع الذي يخضع لهذا الانسجام، وكذلك على دخول المدن المنافسة الدولية. ويبدو النظام الحضري مختلا بصورة كبيرة، بين قمة المراكز الكبرى الضخمة وقاعدة مبهمه من المدن ذات الوظائف والعلاقات ضعيفة الهيكلية. إن خيارات نمط للتعمير النوعي هي في الواقع خيارات مجتمع ونمط اقتصادي.

5. انفتاح الاقتصاد الوطني ورهاناته

تندرج الجزائر ضمن فضاءات اقتصادية جوارية وتقيم علاقات تجارية مميزة مع الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي وهذه الوضعية، ترافق إصلاحات جهازها الإنتاجي نحو اقتصاد سوق حر وتنافسي. إن الجهاز الإنتاجي يندرج في تكامل اقتصادي يزداد اتساعا أكثر فأكثر، ويرافق هذه التحولات اقتصاد المعرفة، مع إزالة الطابع المادي المتنامي للمبادلات ولخلق القيم المضافة الحاسمة في ميدان الإبداع ومعالجة نشر المعرفة، وتصبح الجاذبية والتنافسية ضرورة للانخراط في هذه الحركات الجديدة، وتشكل عوامل هامة لإعادة التأسيس الإقليمي، وهكذا، تبدو الأقاليم بمثابة قواعد للإنتاج والمبادلات.

6. تقوية الرابط الإقليمي والحكم الإقليمي :

يتقاطع هذا الرهان مع بقية الرهانات الأخرى.

ويمثل المشكل الأساسي في خلق " علاقة إقليمية " من نوع جديد قصد تطوير صيغ جديدة لممارسة المسؤولية على الأقاليم. إن رهان الأقاليم يكمن في تقاطع التنمية والديمقراطية ويجب على الدولة أن تخلق ظروف تجنيد عام للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين :

وتتواجد هذه الرهانات الستة في مرحلة تشدها ثلاثة استحقاقات :

1 – من وجهة نظر اقتصادية مع تزايد حدة السياق وفتح الحدود.

2 – من وجهة نظر اجتماعية مع وصول أجيال جديدة إلى سوق العمل وبأعداد كبيرة.

3 – من وجهة نظر إيكولوجية مع اقتراب الندرة المائية المعمة

وهكذا تجد الجزائر نفسها فيما يتعلق بالبدليل في مواجهة :

الخطوط التوجيهية الأربعة والبرامج العشرون للعمل الإقليمي

جاءت الخطوط الأربعة التوجيهية لتبني المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ولترد على رهانات تنمية الإقليم الوطني، مثلما تم تعريفها في التشخيص ثم الإعلان عنها في مستقبل منظور في مختلف السيناريوهات.

الخط التوجيهي 1 : نحو إقليم مستدام.

الخط التوجيهي 2 : خلق ديناميات إعادة التوازن الإقليمي.

الخط التوجيهي 3 : خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم.

الخط التوجيهي 4 : تحقيق الإنصاف الإقليمي.

وترتكز الخطوط التوجيهية على واقع الإقليم الوطني والسياسات القطاعية أو الإقليمية الجاري تنفيذها، وتدمج بالتالي عددا كبيرا من الترتيبات والمشاريع الموجودة لكنها تحاول تكييفها مع رهانات التنمية الإقليمية الخاصة بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

وتم تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية من خلال **عشرين برنامجا للعمل الإقليمي** «PAT» وتعتبر برامج العمل الإقليمي بمثابة برامج عملية وقد جعل حجمها وتعقيدها أو طابعها الأفقي من هذه البرامج عمليات طويلة المدى تجمع فاعلين متعددين ومتنوعين. بيد أن هذه الخطوط الأربعة لا تشكل إلا مرحلة في إعدادها، فهي ذات طبيعة إستراتيجية مطروحة للنقاش على الصعيد الإقليمي وفضاءات البرمجة الإقليمية من طرف السلطات المحلية (الولاية والمنتخبين المحليين)، ولكن أيضا وبصفة قطاعية على المستوى الوطني من طرف الحكومة.

الخط التوجيهي 1 : نحو إقليم مستدام : إدماج إشكالية البيئة في بعدها القاري والإقليمي

يرمي الخط التوجيهي الأول للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى بناء إقليم مستدام، يقيم علاقة متينة بين تهيئة الإقليم والديمومة ويجعل من هذه الأخيرة انشغالا مسبقا لأي تدخل في ميدان التهيئة.

الاستمرار في التوجهات التي قد تترتب عنها قطيعة اجتماعية وإقليمية. وتته ماطر هذه القطيعة نحو إقليمين حساسين، الفضاء الريفي بما يحمله من مخاطر الإهمال والتخلي وفضاء المدينة وهو إقليم جميع الرهانات. وفي مواجهة تعقيدات هذه المشاكل ومئات المؤشرات المرتبطة بالماء والتربة وبالفضاء الريفي والمدن : فإن الطريقة المثلى تكمن في البحث والتعرف إنطلاقا من الرهانات الستة عن الخطوط الموصلة إلى الطرق المثلى التي من شأنها استعادة الخطوط العريضة التي تسمح بإعادة النظام للإقليم.

فالتصحیحات والانعطافات التي يتوجب القيام بها من خلال سياسة إقليمية (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم) تقتضي مسعى فكريا جديدا وسلوكات جديدة من أجل نموذج جديد للتنمية.

من الرهانات الستة إلى الخطوط التوجيهية الأربعة لتهيئة الإقليم

انطلاقا من هذه الرهانات الستة الكبرى للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم تم استخراج أربعة خطوط رئيسية هي :

- 1 - نحو إقليم مستدام
- 2 - خلق ديناميات إعادة التوازن الإقليمي
- 3 - خلق شروط جاذبية وتنافسية للأقاليم
- 4 - تحقيق الإنصاف الإقليمي.

وتشكل هذه الخطوط الرئيسية الخيارات الأساسية والأهداف الوطنية الكبرى للتنمية ويتعلق الأمر من الآن فصاعدا بتقليص ثورط الفضاءات الإقليمية وتحديد شروط تفعيلها.

ويتعين على الخطوط الرئيسية الأربعة أن تعمل على توافق وتمفصل الديمومة والإنصاف والتوازن مع الفعالية الاقتصادية، وهما منطلقان يقوم عليهما المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

بينهما وإرتهان أحدهما بالآخر. ويبدو أن الاقتصاد لا يمكن أن يتطور عندما يلحق الضرر بالبيئة وبالوارد، فلا يمكن فصل حماية التراث والأنظمة البيئية عن فرص وعراقل التقييم الاقتصادي.

وتعد المقاربة الإقليمية للتنمية المستدامة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم إذن :-

* حماية التراث الطبيعي والثقافي

* ديمومة التراث الطبيعي والثقافي قصد نقله للأجيال القادمة وعدم المجازفة بقدراتها في الاستفادة منه.

* تقييم اقتصادي واجتماعي لهذا التراث وبصفة خاصة في إطار سياسة للتنمية المحلية.

وتبني المقاربة الإقليمية بالنسبة للمبدأ الرئيسي ضمان تنمية الأقاليم بما يتماشى مع طاقة تحملها. ويبدو أن تعريف تشكيل جديد للأقاليم أمر ضروري لمراقبة هذه التطورات. ويتعلق الأمر ببعث أنماط جديدة لحماية وتأمين الموارد وكذا توازنات إقليمية جديدة تسمح بتجاوز الوضعيات الحالية من الضغط على الموارد والاختلالات الفضائية.

وهناك مبدأ دينامي للديمومة معبر عنه يكمن في التناسب بين التنمية وطاقة تحمل بيئي. وهذا المبدأ لا يكمن في تقديس هذا المورد أو ذاك التراث بل في اتخاذ الإجراء المتغير في الزمان والمكان لحمايته وتأمينه.

كما لا توجد طاقات تحمل محددة مسبقا ولكن هناك حدود وعراقل يجب تحديدها وتعادها لضمان ديمومة الموارد والسماح بتنمية منسجمة للأقاليم. وهكذا تصبح قدرات الاستغلال وتأمين المورد المائي والتربة والتنوع البيولوجي مترابطة مع حمايتها والأخذ بعين الاعتبار لقدراتها على التجدد قصد تفادي وضعيات لا يمكن الرجوع عنها وبشكل ضغط المخاطر الكبرى أيضا بعدا آخر لتقييم طاقات التحمل.

وردا على مقتضى التنمية المستدامة المنصوص عليها في القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، يتبنى **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم استراتيجيته الخطوط الوطنية للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة لكنه يجيب بطريقة إقليمية على الرهانات التي أشار إليها هذا الأخير.**

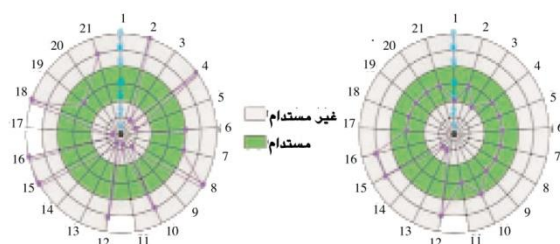


>> إقامة إقليم مستدام يقيم علاقة متينة بين تهيئة الإقليم والديمومة

يبدو أن النموذج الوطني للتنمية المتبع منذ عقود، قد أدى إلى أزمة بيئية يتعين إيجاد حلول طموحة لها. وردا على الاختلالات والتباينات القوية للسكان، وأهداف استغلال الموارد والتجهيزات، لم تتكفل تنمية البلاد منذ مدة طويلة بانشغالات الديمومة كما ينبغي، الأمر الذي أدى اليوم إلى نقاط قطيعة بعضها لا رجعة فيها. نقاط شديدة الحساسية يمكن معابنتها بالنسبة للمورد المائي، التربة أو بالنسبة للتعرض للمخاطر الكبرى.

وتوجد الجزائر هكذا في حالة انتقال بيئي وديمقراطي وكذا اقتصادي، وعليها أن تتزود بالوسائل لنجاح هذين الانتقالين بالنظر للارتباط الوثيق

وتشكل التنمية المستدامة للإقليم الوطني بعدا يوجه مجمل الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم. وتحدد العراقيل وشروط ديمومة الإقليم بمجرد تعريفها مدى الرقعة الممكنة لإعادة التوازن بين الساحل والداخل. ويسمح أخذ الديمومة بعين الاعتبار أيضا بدعم الموارد وتأمينها والحفاظة عليها كقواعد للتنافسية وتساهم هكذا في الجاذبية. إن بعد الإنصاف غير غائب من خلال تثمين الأقاليم الهشة أساسا والانشغال بترك إقليم ناجح للأجيال القادمة.



رسم بياني 9: رهان الديمومة

>> تفكك التنمية المستدامة للإقليم الوطني بعدا يوجه مجمل الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم

فالخط التوجيهي (نحو إقليم مستدام) يتضمن خمسة برامج للعمل الإقليمي "PAT"

ب ع 1 : ديمومة المورد المائي

ب ع 2 : المحافظة على التربة ومكافحة التصحر

ب ع 3 : الانتظمة البيئية

ب ع 4 : المخاطر الكبرى

ب ع 5 : التراث الثقافي

برنامج العمل الإقليمي 1 : ديمومة المورد المائي

1.1 تعبئة متزايدة للمورد

سوف يتم إنجاز 19 سدا في الفترة ما بين 2010 و 2014، حيث تسمح بتوفير كمية من الماء تتراوح ما بين 7,1 و 9,1 مليار متر مكعب. في حين كانت هذه الكمية 4,2 مليار متر مكعب في سنة 1999.

كما سيتم إنجاز خمس عشرة وحدة كبيرة لتحلية المياه بإمكانها إنتاج 938 مليون متر مكعب من الماء في السنة.

2.1 تحويلات الماء بين الأقاليم : إنصاف إقليمي بواسطة التحويلات

إن استمرار تحويلات الماء بين الأقاليم وخاصة التحويلات من عين صالح إلى تلمنغست و من كدية أسردون إلى بوعزول (الجنوب والهضاب العليا)، انطلاقا من فضاءات ذات فائض نسبي من الموارد المائية تسمح بمواجهة الحاجيات المستقبلية للفضاءات التي تعاني عجزا في هذا المورد وتعطي الوسائل لسياسة تهيئة الإقليم في هذه الفضاءات، تحويلات شمال - شمال، شمال - هضاب عليا، جنوب - هضاب عليا، وجنوب - جنوب (تنمية الهضاب العليا وتلبية حاجيات الفضاء الشمال الغربي على الخصوص).

3.1 تحسين نوعية المياه : ماء ذو نوعية

لتحسين نوعية المياه، سيتم تزويد 176 جمعا سكانيا بمحطات معالجة وتطهير المياه المستعملة سنة 2010 و 60 جمعا آخر سنة 2014.

4.1 الإنصاف في استعمالات الماء، ضرورة :

دمقرطة التحكم بين المستعملين، وفق اختيار سياسي استراتيجي. كما أن تخصيص موارد جديدة في مواجهة احتياجات القاديين من شأنه أن يستجيب بطريقة أكثر ملاءمة :

* إعطاء الأولوية لتلبية الحاجيات من الماء الشروب مع تطوير التموين بالماء المحلى لـ 14 ولاية ساحلية وكذا مواصلة تعبئة المياه الجوفية ومياه السدود.

* تموين المحيطات الكبرى المسقية (G.P.I) بواسطة المياه السطحية المكملة بدرجة أقل بالمياه المستعملة والمطهرة بطريقة مرضية.

* تزويد الري الصغير والمتوسط (P.M.H) بواسطة المياه الجوفية والمياه السطحية : السدود الصغيرة والمراعي المائية.

5.1 تجديد وتسيير الماء بواسطة اقتصاد الماء

إن تسييرا جيدا للطلب من خلال اقتصاد الاستهلاك، يشكل إحدى وسائل تأجيل استحقاقات القطيعة بين " الحاجيات - الموارد ".

الأهداف

- * حماية وتأمين المورد من الماء قصد ضمان بقاءه.
- * تهيئة الإقليم بإدماج استخدامات للماء تتماشى والمحافظة على المورد وتجديده.
- * تلبية الحاجيات من الماء في العقود القادمة

الاستراتيجية

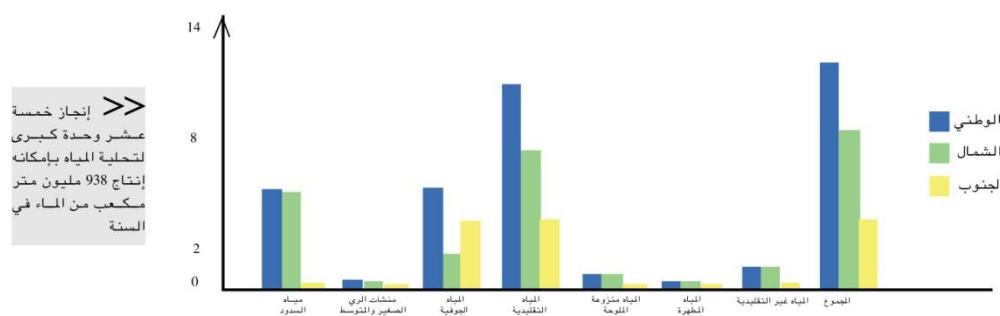
- * ضمان استدامة المورد من الماء.
- * ترقيّة استخدامات الماء أكثر استدامة وضمان إنصاف في التوزيع بين مختلف المستعملين.
- * ضمان تقسيم منصف للماء بين الأقاليم وجعله عامل إعادة توازن إقليمي.
- * ضمان اقتصاد الماء كليل بتحديث الطلب.

برنامج العمل

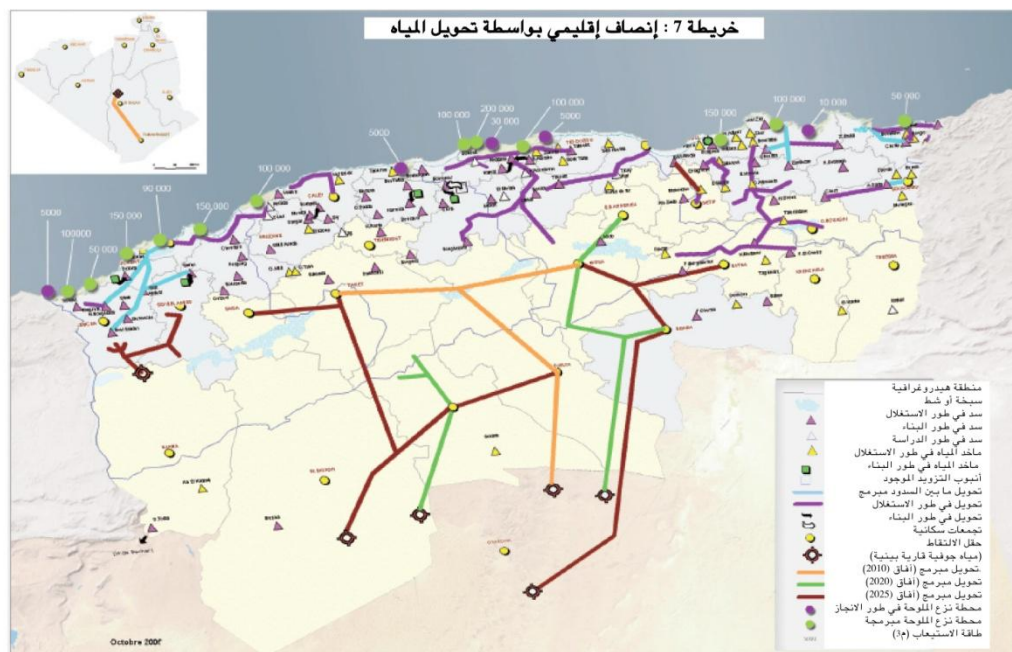
- * تعبئة متزايدة للمورد : توزيع يومي للماء
- * تحويل المياه من الأقاليم : إنصاف إقليمي في التحويلات
- * تحسين نوعية المياه
- * إنصاف في استخدام المياه
- * تجديد طريقة تسيير المياه : اقتصاد الماء

معامل ضرب 2025	المجموع		الجنوب		الهضاب العليا		الشمال		الموارد المياه
	2025	2005	2025	2005	2025	2005	2025	2005	
x 2.0	2.299.2	1 159.5	65.3	61.0	تحويل المياه (154.3) السطحية (+364.5)	76.5	تحويل المياه 2 079.9 السطحية (-346.5)	1 022.0	السدود الكبيرة
x 1.2	4.607.9	4 607.9	تحويل المياه 3 182.0 السطحية (-163.5)	3 182.0	تحويل المياه 534.1 السطحية (+163.5)	534.1	891.8	891.8	المياه الجوفية
x 24.5	223.6	184.3	0.0	0.0	73.0	60.3	150.6	124.0	الري الصغير والمتوسط
x 2.9	806.6	32.9	0.0	0.0	0.0	0.0	806.6	32.9	نزع الملحة
x 1.4	599.0	205.0	80.0	63.0	151.0	142.0	368.0	0.0	المياه الملوحة
	8 540.8	6 189.6	3 163.8	3 306.0	1 422.4	812.9	3 954.6	2 070.7	المجموع
x 1.2	3.328.0	2 866.0	446.0	353.0	934.0	792.0	2 048.0	1 721.0	التزود بالمياه الصالحة
x 3.5	3.694.4	1 051.2	163.2	163.0	694.0	58.1	2 837.2	829.9	للشرب وللصقي
x 1.2	3.801.6	3 134.8	1 910.0	1 575.0	871.2	718.4	1 020.4	841.4	المحيطات الكبرى المسقية
x 1.53	10 824.0	7 052.0	2 519.2	2 091.2	2 399.2	1 568.5	5 905.6	3 392.3	الري الصغير والمتوسط

يظهر 'جدول التوازن' بين المناطق الكبرى عجزا بالنسبة للشمال والهضاب العليا وفائضا بالنسبة للجنوب في حالة التماطر الجاف لآفاق 2025



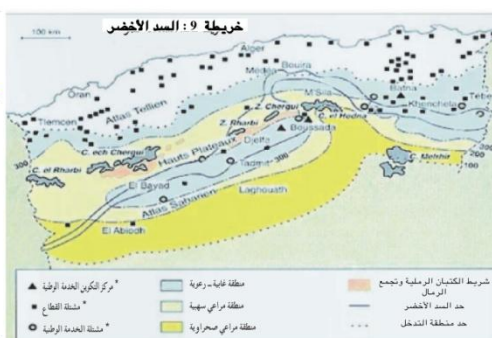
>> إنجاز خمسة عشر وحدة كبرى لتحلية المياه بإمكانه إنتاج 938 مليون متر مكعب من الماء في السنة



- * توسيع حملات التوعية لجميع الفاعلين وعلى جميع المستويات.
- * الأخذ بعين الاعتبار أسباب التعرية الغابية والتصحر (قطع الأخشاب، الرعي الجائر، تعرية التربة...)، باعتماد مقاربة متكاملة لتغطية حاجيات السكان المحليين من الأخشاب، الفلاحة والطاقة..
- * إزالة العراقيل المرتبطة بالطبيعة القانونية للأراضي.
- * وضع آليات للمتابعة والتقييم للمشروع.
- * الأخذ بعين الاعتبار وفرة الموارد من الماء في منطقة الغرس.
- * الحفاظ على السهول السهبية الأصلية بواسطة أنظمة حماية محسنة لتهيئة التربة.

3.2 السهوب

يشمل التدخل كل المناطق المتدهورة عبر كامل الإقليم السهبي، الذي تقدر مساحته بحوالي 7 ملايين هكتار، منها 3 ملايين هكتار تمت استعادتها بواسطة أعمال الإصلاح التي قامت بها المحافظة السامية لتنمية السهوب.



2.3 حماية وتأمين الجبل من خلال تهيئة واستصلاح 20 كتلة جبلية

عرف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وحدد عشرين (20) كتلة جبلية يتعين تهيئتها وتأمينها. وقد تم تحديد مخططات تهيئة السلاسل الجبلية كل على حدى، وتتضمن مخططات استعمال التربة، مخططات التهيئة الروعية وينص على تنمية ودعم الهياكل والتجهيزات الاجتماعية الاقتصادية القاعدية. ويحدد كل مخطط تهيئة إقليم كتلة جبلية :

- تأمين المناطق الفلاحية ذات الطابع البيئي المطابقة لقدراتها وللعراقيل ولضرورة الحماية وفقا لطبيعة الأراضي.
- تحديد مواقع تتوفر على أفضل الشروط الكفيلة بتنمية مستدامة تحسبا لإقامة منشآت وتجهيزات اجتماعية اقتصادية.
- ويرتكز كل مخطط تهيئة إقليم السلسلة الجبلية على :
- حماية الأراضي من خلال التنفيذ المتزامن للتهيئة الخاصة.
- دعم المنشآت والتجهيزات القاعدية.
- مسار يسمح للسكان بالمساهمة في مجهودات الحماية، استصلاح وتحسين الإنتاج الفلاحي وتسيير أفضل للموارد.
- دعم تنمية الفلاحة في المنطقة الجبلية من خلال تأطير تقني وحوافز وإجراءات لتفادي العوائق الطبيعية وكذا من خلال دعم الدولة عبر الأسعار والمساعدات.

3.3 حماية وتأمين الأنظمة البيئية السهبية: مخطط خاص بالسهوب في إطار تهيئة الإقليم.

وباعتباره رأسمال إيكولوجي له تأثيرات اجتماعية اقتصادية هامة، فإن الوسط السهبي المغربي يشكل حاجزا مناخيا وإيكولوجيا أمام زحف التصحر والخطط التدريجي الذي يهدد اليوم ليس فقط الساحل والتل بل القارة الأوروبية. وتشكل السهوب الجزائرية الوسط المتميز ذا الأولوية الكفيل بأن تدعمه إجراءات في صالح السكان في مجال تربية المواشي وتنمية الفلاحة على مستوى أودية الأطلس الصحراوي وكذا في مجال تنويع النشاطات.

برنامج العمل الإقليمي PAT 3 الأنظمة البيئية

تمثل الأنظمة البيئية الجافة ثلثي 3/2 الغطاء الوطني ويتعلق الأمر بالأساط الأكثر هشاشة والأكثر أهمية بالنسبة للجزائر قاطبة. ولأجل هذا ينبغي :

- إحداث تحول فكري قصد إدراك البعد الكامل للأنظمة البيئية في العمل العمومي.

- التحرر من أطروحات البلدان المصنعة
- صقل إشكالية بيئية خاصة ببلادنا التي تتميز بالجفاف والبعد القاري بالنسبة لهذه الإشكالية المعقدة والمقلقة.
- حماية وتأمين الساحل
- يوصي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم انطلاقا من نتائج الدراسة الوطنية للمسح العقاري للساحل بـ :
- تصنيف وتهيئة 11 حظيرة بحرية وبرية لأفاق 2030.
- 2. بالنسبة لغذاء شمال - وسط
- 4. بالنسبة لغذاء شمال - غرب
- 5. بالنسبة لغذاء شمال - شرق

تصنيف وتهيئة 21 محمية بحرية وبرية في أفق 2030.

- 8. محميات بحرية وبرية بالنسبة للغذاء شمال - شرق
- 7. محميات بحرية وبرية بالنسبة للغذاء شمال - وسط
- 6. محميات بحرية وبرية بالنسبة للغذاء شمال - غرب

الأهداف :

- * حماية إعادة الاعتبار للأنظمة البيئية
- * صهر حماية وتأمين الأنظمة البيئية في سياسة تهيئة الإقليم.
- * استراتيجية حماية البيئة وتأمين الساحل
- * استراتيجية تأمين الجبل والمحافظة عليه
- * استراتيجية تأمين الأنظمة البيئية السهبية والمحافظة عليها.
- * استراتيجية تأمين الأنظمة البيئية الغابية والمحافظة عليها
- * استراتيجية تأمين الأنظمة البيئية للغطاءات المحمية والمحافظة عليها

برنامج العمل

- * حماية وتأمين الساحل
- * حماية وتأمين الجبل
- * حماية وتأمين الأنظمة البيئية السهبية
- * حماية وتأمين الأنظمة البيئية للغطاءات المحمية

برنامج العمل الإقليمي PAT 4 المخاطر الكبرى

تشكل الوقاية من المخاطر الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، نظاما شاملا، تقوم الدولة بوضعه وتسييره وتتولى المؤسسات العمومية والجماعات الإقليمية إنجازه في إطار اختصاص كل منها، بالتشاور مع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين والعلميين وبإشراك المواطنين ضمن الشروط المحددة في القانون ونصوصه التطبيقية.

1.4 تحديد ومراقبة التعمير في المناطق ذات المخاطر

يتعلق الأمر على الصعيد الإقليمي - الكلي بالحد من التمرکز العمراني في المناطق التالية وخاصة في الشريط الشاطئ قصد الوقاية من المخاطر الزلزالية وذلك بالشروع في إعادة الانتشار للسكان والأنشطة نحو المناطق الداخلية للبلاد (المناطق خارج الخطر للتل والهضاب العليا)

ويشكل **نقل المؤسسات الصناعية ذات المخاطر من الحواضر السكانية الكثيفة ومناطق الخطر الزلزالي** رهانا كبيرا لهذا البرنامج.

وبهذا فإن الأمر يتعلق بالحد من الخسائر المرتبطة في ذات الوقت بالخطر الصناعي والخطر الزلزالي.

ويسمح دعم مدن الربط وإنشاء مناطق سكن للتجمعات الجديدة ومدن جديدة في مناطق

أقل عرضة للخطر الزلزالي بتجسيد هذه الاستراتيجية ذات المدى الطويل.

الأهداف

تفعيل سياسة تهيئة إقليمية تسمح بالوقاية من المخاطر الكبرى والحد من آثارها.

الاستراتيجية

- تعريف واستشراف المخاطر الكبرى الطبيعية والصناعية والوقاية منها

- دعم القدرات التقنية وتفعيل الوقاية من المخاطر

- وضع سياسة للسكان والتحصين بالوقاية وتسيير المخاطر

برنامج العمل

- تحديد ومراقبة التعمير في المناطق ذات

المخاطر

- مخططات الوقاية من المخاطر، وثائق

التعمير والمعايير المضادة للزلازل

- مساعدة تقنية وتحسين وتعبئة

المخاطر

- مخطط للحد من المخاطر والتكيف مع

المخاطر المناخية

4.3 حماية وتثمين نظام الواحات

* تطوير وترقية التقنيات التقليدية لاقتصاد الماء وإعادة استعمال المياه المستعملة المظهرة وكذا مياه الصرف في السقي.

* تسيير مشاكل تصاعد المياه وحماية المدن من الفيضانات

* محاربة زحف الرمال على المناطق المهدة، وذلك بإنجاز أحزمة خضراء وإدخال أصناف تنكيف مع الندرة المائية في الوسط القاحل.

* استعمال الطاقة المتجددة في الاحتياجات المنزلية وأنشطة معالجة المياه المستعملة وترقية وتطوير الطاقات المتجددة

* تثمين تربية الحيوانات الصغيرة في وسط (الواحات)

* إعادة الاعتبار للقصور والسكنات التقليدية.

5.3 حماية وتثمين النظام البيئي الغابي

يهدف المخطط الوطني للتنمية الغابية إلى توسيع الغطاء الغابي وتوسيع "السد الأخضر" وإعطاء الأولوية لحماية 52 حوضا دافقا، والحفاظ على التربة وتحسينها على مساحة تفوق 7,5 مليون هكتار. ويقدر المخطط الوطني للتنمية الغابية الأراضي التي يتعين إعادة تشجيرها بـ **4.700.000 هكتار**، ويتعلق الأمر في المجموع ببلوغ وتيرة إعادة تشجير تقدر بـ **60.000 هكتار في السنة**، الأمر الذي يسمح ببلوغ نسبة إعادة تشجير 2,1 % بالنسبة لمجم الإقليم و13,5 % بالنسبة للمنطقة الغابية (للشمال) وحدها في أفق العشرين سنة القادمة.

6.3 المحافظة على الفضاءات الحمية وتثمينها

انطلاقا من الدراسة حول تعريف المواقع الأساسية التي يتعين حمايتها في شمال البلاد، اعتمد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 25 موقعا للتصنيف كفضاءات محمية في أفق سنة 2030 منها 11 موقعا مخصصا للمجال الحيوي. وتشمل هذه المشاريع أصنافا إيكولوجية تحتضن سكانا وأصنافا جد مهددة بالزوال. وستنقل المساحة الإجمالية للفضاءات الحمية من 22 % من الإقليم الوطني إلى 24,5 % وتفسر هذه الأرقام بشساعة ظواهر الطاسيلي والأفكار.

ومن المقرر أيضا إنشاء حظائر محلية بالاتفاق مع الجماعات الإقليمية المعنية وبالتشاور مع جميع الشركاء.

3.4 مساعدة تقنية، تحسيس وتجند الفاعلين

يتعلق الأمر بدعم الجماعات المحلية في إنجاز مخططات الوقاية من المخاطر ووثائق التعمير قصد تعريف مجمل المخاطر واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقليص فرص التعرض للمخاطر وآثارها. ويتعلق الأمر بصفة أوسع بتحسيس مجمل الفاعلين الممكن مشاركتهم في الوقاية، ومدهم بالأدوات الضرورية. ويمكن أن يترجم هذا الدعم بواسطة :

* **برنامج للتكوين** قصد تطوير كفاءات على المستوى الوطني بما يسمح بالاستشراف وتسيير المخاطر الكبرى. ويتوجه هذا البرنامج أيضا للجماعات المحلية وكذا للفاعلين المعنيين، القاولين، أصحاب المشاريع الخواص إلخ..

* **وضع وكالة للوقاية من المخاطر الكبرى تسهر على تطبيق الاستراتيجية الوطنية في ميدان الوقاية وتقليص قابلية** تعرض الأقاليم للمخاطر وضمان التكوين بهذا الخصوص، تشكل مركزا للموارد التقنية ومساعدة الجماعات المحلية في تفعيل عملي لإجراءات الوقاية.

4.4 مخطط الحد والتكيف مع المخاطر المناخية

بصفة عامة، يكون من الملائم تجنيد مجمل المتعاملين الاقتصاديين والفاعلين الاجتماعيين للمساهمة في **محاربة الاحتباس الحراري** من خلال وضع آليات تطبيق بروتوكول كيوتو **والاتفاقيات الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية**.

ويجب أن يركز المحور الأولوي للتدخل على تبني إجراءات تخفيف انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الميدان الطاقوي لمواجهة التغيرات المناخية. وتدور الحلول البديلة المقترحة حول إطلاق وتعميم **إبراج شمسية** وطاقات ريحية كمحطات كهربائية حقيقية خضراء للحد، ويتيح خيار الهضاب العليا والجنوب الشروط المثلى لمثل هذه المحطات ومن المنتظر أيضا وضع هذه المحطة الخضراء في المدينة الجديدة لبوغزول كممشروع نموذجي

2.4 منهجية مخططات الوقاية من المخاطر وإدماجها في وثائق التعمير مع معايير مقاومة الزلازل

توضع مخططات للوقاية من المخاطر الطبيعية والصناعية بمواصفاتها الخاصة في وثائق التوجيه والتخطيط والتعمير. ويتم على سبيل المثال إنجاز خرائط للمناطق الزلزالية الصغيرة بالمواصفات الخاصة بها وذلك في المخططات المحلية للتعمير، ويتم تطوير ومراقبة التفعيل الحقيقي وإجراءات الوقاية.

وقد تم الشروع في تطبيق القانون المتعلق بالوقاية من المخاطر وتسيير الكوارث، كما تم وضع المخططات المتعلقة بالوقاية والحد من المخاطر الكبرى : المخططات العامة للوقاية (PGP) ومخططات التعرض للمخاطر (PER) والمخططات الخاصة بالتدخل (PPI) ومخططات التنظيم الداخلي للمؤسسة (POI) وتم إدماج تفاصيلها في وثائق التعمير (PDAU) (POS). كما تتضمن وثائق التعمير هذه التعليمات المؤكد منها بواسطة :

* إرشادات تعمير خاصة بالفضاءات المبنية أو الموجهة للتعمير (المناطق غير القابلة للتعمير. المناطق الزلزالية ذات المواصفات الخاصة، تطبيق المعايير الخاصة بالبناء إلخ).

* مناطق التوسع الحضري الواقعة قدر الإمكان خارج المناطق المعتبرة حساسة.

* الدراسات الجيوتقنية والخاصة بالمناطق الصغيرة المكتملة والكفيلة بالحد من التعرض للمخاطر الزلزالية والجيولوجية والصناعية والفيضانات.

تم تحديد معايير مقاومة الزلازل فيما يخص البناء وشرع في تنفيذها فعليا بالاستفادة من التجربة المكتسبة في المناطق ذات المخاطر في العالم. وتستخدم كنموذج معياري مرجعي في وثائق التعمير ويتم تفعيلها بصفة منهجية في مشاريع إعادة التجديد والتوسع الحضري. وتم إحصاء التجمعات الحضرية الأكثر هشاشة وهي حاليا محل عمليات تأهيل وفق المعايير قصد تقليص قابلية تعرضها للمخاطر في الوسط الحضري.

برنامج العمل الإقليمي PAT 5 : التراث الثقافي "PEP"

1.5 إقطاب اقتصاد التراث "PEP"

يقترح المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، 18 قطب اقتصادي التراث "PEP" التالية :

الأهداف	الجزائر ، حول القطاع المحمي لقصبة الجزائر (تراث عالمي)
* حماية وتثمين	
* التراث الثقافي عامل للتنمية المستدامة	قسنطينة ، حول القطاع المحمي للصخر العتيق
الاستراتيجية	
* وضع إجراءات لجرد وحماية التراث الثقافي	غرداية ، حول القطاع المحمي لوداي ميزاب (تراث عالمي)
* وضع أقطاب لاقتصاد التراث الثقافي	دلس ، حول القطاع المحمي لقصبة دلس
* التكوين والتوعية لحماية التراث الثقافي	تنس ، حول القطاع المحمي لتنس القديمة
برنامج العمل	
* إقطاب الاقتصاد الثقافي	المدن القديمة ليجالية ،
* إجراءات حماية وتثمين التراث الثقافي	البليدة، تلمسان، ندرومة، مازونة،
* الأعمال ذات الأولوية	مليانة، ميله، بوسماعيل ، حول القطاعات المحمية على التوالي.
* الإدراج في السياسات القائمة	

أ. الميواتي، غليزان، تقرت، ورقلة، بشار، أدرار، النعامة، البيض، تامنغست، إيليزي، حول قصبات قصور الصباحي وقلعة بني راشد، مدوسة، تاملحت، العبادلة، وملوكة، القنادسة، بني عباس، تاغيت، بني ونيف، قيس موغول، تلبيلة، الواطة، كرزاز، واد مائية، واد ريغ، جانت، ثيوت، المغرار، سفيسفة، عسلة، بجودة، تماسين، العسافية، تجرونة، الطويلة وتيميمون.

ب. باتنة حول المواقع الرومانية لتيمقاد المصنفة تراثا عالميا، الأميز وتازولت، النصب التذكاري الملكي النوسيدي في إيمداغن وكذا القرى التقليدية لبوزينة، تاغوس، أمنتان، منعة، تيفانيمين.

للتوضيح ولأغراض تجريبية، إن إعداد مخططات مناخية مندمجة للأقاليم على مستوى الجماعات المحلية يرمي إلى تفعيل مخطط عمل على مستوى الإقليم يستهدف الحد من انبعاث الغاز وإلى التكيف الأفضل مع انعكاسات التغيرات المناخية في الميادين الصعبة : الماء، الفلاحة، الطاقة، المخاطر الكبرى....

* وفي ميدان الغابات، يجب التفكير في تطوير وإعادة الاعتبار للأصناف الغابية المتأقلمة مع الجفاف وإدماج نظام التشغيل بالطاقة الشمسية والريحية في المناطق الساحلية.

5.4 الحد من حرائق الغابات ومن انعكاساتها

تمثل الحرائق إحدى أهم الاضطرابات التي يتعرض لها النظام البيئي الغابي المتوسطي. وبالإضافة إلى الجفاف، كعامل مؤزم، فإن الإهمال البشري يشكل السبب الرئيسي لارتفاع المسجل مؤخرا في عدد الحرائق عبر التراب الوطني.

يجب أن تستهدف المقاربة التي يتعين اعتمادها في ميدان الوقاية من حرائق الغابات ومكافحتها، بالدرجة الأولى :

- تكثيف أعمال الوقاية.

- تحسيس السكان الذين يعيشون داخل أو بجوار السلاسل الجبلية من أجل المساهمة في الوقاية من الحرائق ومكافحتها

- سرعة إعلان الطوارئ.

- سرعة التدخل الأولي.

- الإعلام والاتصال.

- تنظيم وتنسيق عمليات المكافحة.

- تدعيم وسائل عدة للوقاية من حرائق الغابات ومكافحتها.

ت. ترميم الممتلكات الثقافية : المركز الوطني لترميم الممتلكات الثقافية المنقولة وغير المنقولة.

صيانة المخطوطات : المركز الوطني للمخطوطات بأدرار.

ت. تسيير واستغلال الممتلكات الثقافية : ديوان تسيير واستغلال الممتلكات الثقافية.

ت. تاهيل المتاحف : المتحف الوطني للفن الحديث والمعاصر، متحف المنمنمات، متحف الخزف والخط، المتحف البحري.

حماية وتأمين الممتلكات الثقافية : المخططات العامة لتهيئة الحفاظ الثقافية ودعم هياكل تسيير الحفاظ.

3.5 الأعمال ذات الأولوية

- جرد وتصنيف الممتلكات الثقافية المنقولة وغير المنقولة

- بنك معلومات للتراث الثقافي غير المادي

- ترميم وإعادة الاعتبار للمراكز التاريخية (القصبة، الحواضر، القصور والقرى التقليدية) في إطار مخططات دائمة للمحافظة على القطاعات المحمية وتثمينها.

- ترميم وتثمين المواقع والنصب التذكارية الأثرية في إطار مخططات حماية وتثمين المواقع الأثرية.

4.5 الإدراج في السياسات القائمة

يجب أن يندرج برنامج العمل المحدد بهذا الشكل لإنجاز أهدافه، في إطار السياسات القائمة وأن يندمج في استراتيجيات التنمية.

المخطط التوجيهي للممتلكات والخدمات والتجهيزات الثقافية الكبرى، بتحديثه للأهداف والوسائل التي يتعين إيجادها في إطار الخيارات الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، يشجع الإبداع ويمنح الدخول إلى الممتلكات والخدمات وممارسة الثقافة على مجمل الإقليم.

ب. يسكرة حول القرية الحمراء وضواحي القنطرة، قرى جمينية والخنش مشوش، سيدي عقبة، خنقة سيدي ناجي.

البويرة، حول مناطق تويلت، تيكجة في غابة أزرو.

خنشلة، حول قرى جلال، تابغردا (ششار) وتيزي عاران (بوحمامة)

ت. تيبازة، حول الأضرحة النوميدي (الضريح الملكي الموريتاني) والموقع الروماني، المصنف تراثا عالميا.

سكيف، حول المواقع القديمة في جميلة المصنفة تراثا عالميا وكذا القرى التقليدية تيدقت والغرفور في فترات.

إ. إيليزي، تامنغست، تندوف، أدرار، البيض، النعامة، الجلفة، حول الحفاظ الثقافية للطاسيلي ناغر (المصنفة تراثا عالميا) وللاهقار وللحظائر المستقبلية لتندوف، توات - قورارة - تيدكلت والأطلس الصحراوي.

تلمسان حول المواقع والأضرحة التي تعود للفترة الإسلامية وكذا القرى التقليدية لتفسارة في الزهرة وتليتة وخميس بني سنوس.

وهران حول مواقع الفترة القرطاجية وفترة الاحتلال الإسباني.

جيجل، حول مواقع الفترة القرطاجية.

تبسة، سوق أهراس، عنابة، قالمة، الطارف حول الآثار والمواقع الرومانية.

2.5 إجراءات حماية وتثمين الممتلكات الثقافية

حماية الممتلكات الثقافية : تتولى مديرية الثقافة للولاية حماية ومراقبة وتنسيق الأعمال التي تدور حول التراث الثقافي.

معرفة التراث الثقافي : المركز الوطني للبحث في الآثار (CNRA) والمركز الوطني للبحث فيما قبل التاريخ، الأنثروبولوجي والتاريخي (CNRPAH).

3.8 دعم نظام حضري في شكل أرخبيل

لقد تم تحديد ثلاث شبكات من المدن في شكل أرخبيل انطلاقا من هذه المعايير (التنمية الداخلية، الجاذبية، قواعد الإنتاجية أو الخدمات، الحجم، الموقع والتواصلية) :

- فضاء البرمجة الإقليمية جنوب - غرب : بشار، أدرار، تندوف
- فضاء البرمجة الإقليمية جنوب - شرق : بسكرة، الوادي، غرداية، القليعة، المنيع، ورقلة، تفرات
- فضاء البرمجة الإقليمية الجنوب الكبير : عين صالح، تامنغست، إيليزي
- إن هذه الشبكات مدعومة للعمل بطريقة تشاورية مع دعم قواعدها الإنتاجية وخدماتها، وتأتي ثلاث مدن جديدة لدعم النظام الحضري للجنوب وهي :
- متليي الجديدة بجوار غرداية.

المنيع : وقد بنيت خارج الوادي للمحافظة على واحة التخيل المهددة بالتعمير ويتوقع أن تحتضن 40.000 ساكن.

المدينة الجديدة لماسي مسعود وتدرج في سياق خاص، إنها ليست بمدينة جديدة ولدت من العدم، بل تشكل إعادة تموقع في المكان المسمى وادي المرعى بدلا من المدينة الحالية (الواقعة في منطقة مخاطر صناعية نظرا لاستخراج البترول).

السكان بالملايين 2030				
الجنوب	3,3	4,6	5,1	0,5 +
الفضاء	إحصاء 2008	توقعات حسب التزايد الطبيعي	إعادة الانتشار	التغير

برنامج العمل الإقليمي PAT 8 : خيار تنمية الجنوب

1.8 حماية وتنشيط نظام الواحات

- الاهداف**
- * إنشاء شروط تنمية الجنوب تستجيب لخصائص الوسط الإقليمي ولحاجيات ساكنه
 - * هيكلية وتمفصل أقاليم الجنوب قصد إدماجها أكثر في ديناميات الإقليم
- الاستراتيجية**
- * وضع نظام حضري متكيف مع خصائص الجنوب
 - * دعم قواعد الخدمات والإنتاج للجنوب
 - * وضع الديوم في قلب تنمية الجنوب
 - * تفعيل المؤسسات التنافسية الخصوصية للجنوب وخاصة من خلال تنمية محلية.
 - * حماية وتنشيط الأنظمة البيئية للواحات
 - * ضمان إنصاف الإقليمي في الجنوب
- برنامج العمل**
- * دعم نظام حضري في شكل أرخبيل
 - * دعم التنافسية والنمو
 - * حماية الأنظمة البيئية للواحات وديومو الماء
 - * دعم إمكانية الوصول والمسالك والتكنولوجيات العصرية في خدمة الجنوب الكبير
- يرتكز على :**
- * تكيف التعمير مع الوسط
 - * إعادة الاعتبار لاقتصاد الواحات
 - * محاربة مشاكل أمراض النبات
 - * تكيف مشاريع التنمية الريفية المندمجة (البرامج الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة على سبيل المثال) مع خصائص الفضاءات الصحراوية.
 - * الأخذ بعين الاعتبار سوسيولوجية السكان المحليين عند إعداد استراتيجية التنمية.
 - * ترقية الأنشطة المتعددة وفقا للقدرات المحلية.
 - * التنسيق فيما بين القطاعات.
 - * صون الأنظمة الواحاتية
- لواحي ميزاب، المنيع، وادي مية (ورقلة)، وادي ريغ (تفرات)، الوادي، بسكرة، بشار، جانت، هي أقاليم**

ذات أولوية بالنظر للطابع الواحاتي المهيكل لها.

2.8 الاستغلال المستدام لموارد نظام المياه الجوفية الصحراوية : تقليص الاستغلال كسيناريو مستعاض

يتعين التفكير في ترشيد الاقتطاعات الحالية للمياه الجوفية وتنمية المناطق الجديدة المعروفة في العرق الغربي ووادي المية، التي تتوفر على امكانيات واعدة اعتبارا للدراسات الاستطلاعية التي تم القيام بها.

4.8 دعم التنافسية و الجاذبية والنمو

يسمح إنشاء مناطق مدمجة للتنمية الصناعية (ZIDI) وأقطاب للجاذبية بتنشيط الموارد الصحراوية في الأقاليم والفروع التي تم تعريفها. ويأتي تحويل مقرات مؤسسات الإنتاج والخدمات لدعم هيكلية هذه الأقطاب في إطار برنامج العمل الإقليمي PAT 9 (تحويل بعض مقرات المؤسسات الناشطة واللاتمركز الإداري).

5.8 دعم إمكانية الوصول والربط

ترتكز هيكلية الفضاءات الصحراوية على تدعيم شبكة فعالة للمواصلات في الجنوب وكذا بين الجنوب والفضاءات الأخرى (الشمال، الهضاب العليا) والدول المجاورة، وتعتبر هذه الهياكل شرطا لإعادة هيكلية فعالة للنظام الحضري الصحراوي.

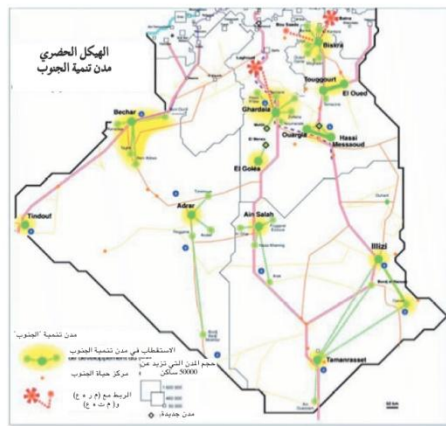
6.8 الفضاء الصحراوي : إقليم ذو موارد للتنشيط بواسطة التكنولوجيات العصرية

يتوفر هذا الإقليم المترامي الأطراف ذو الاحتياطات المؤكدة على المحروقات والمياه الجوفية وكذلك قدرات هامة من الطاقة الشمسية، ومناجم معدنية، والغلاحة، وفي مجال السياحة والترفيه الصحراوي وكذا فرص في البحث العلمي وخاصة في تنمية البيوتكنولوجيا المطبقة على الغلاحة.

تسمح تنمية الفضاءات المنجمية في الجنوب بخلق مناصب شغل وتنشيط السكان حول المشاريع المنجمية.

وانطلاقا من هذه الثروة الهامة لفضاء الجنوب، يهدف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم للعشرين سنة المقبلة إلى دعم قواعد تنمية مستدامة وتغيير الاتجاه قصد إعطاء جاذبية أفضل وإنصاف إقليمي لهذا الفضاء.

>> "هيكلية وتمفصل أقاليم الجنوب قصد المزيد من إدماجها في ديناميات الإقليم الوطني"



خريطة 12 : الهيكل الحضري : مدن تنمية الجنوب

13 أكتوبر سنة 2010م الجزيرة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 61 67	وقصد ترسيخ سياسة تغيير مواقع الإنتاج التي يجب أن تندرج في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، تم إنشاء صندوق وطني لتهيئة الإقليم لمساعدة المستثمرين على إعادة التمويع في الهضاب العليا. 2.9 إعادة تمويع المؤسسات الإدارية يمكن أن يأخذ إعادة التمويع الإداري عدة أشكال. ويمكن أن يركز على : • دعم الإدارات الموجودة (الفروع القطاعية للولايات، المصالح الولائية) خاصة على مستوى مدن مقر الولايات. • إعادة تمويع بعض المصالح الإدارية المركزية : المؤسسات العمومية الموهووعية، مراكز البحث، المدارس العليا... وتسمح قائمة من المعايير المكيفة لإعادة التمويع الإداري هذا بانتقائها بحسب الغرض الموجود منها. 3.9 ترتيبات تحفيزية لإعادة التمويع المساعدة في تهيئة الإقليم : وتأخذ شكل مساعدة مالية لكل منصب عمل تمت إعادة تمويعه : المزايا الجبائية : يمكن أن تمنح هذه المزايا للمؤسسات التي اختارت التمويع أو التي سبق وأن تمويعت في أقاليم ذات أولوية. المزايا المالية : يمكن أن تمنح هذه المزايا للمؤسسات التي تمت إعادة تمويعها وذلك في شكل أراض ومبان. القروض بنسب مخفضة : تمنح للمؤسسات الراغبة في الإقامة في مناطق ذات أولوية في تهيئة الإقليم، فهذه المؤسسات يمكنها أن تحصل على قروض بنسب مخفضة (قروض بنسبة فائدة تساوي صفر %).	برنامج العمل الإقليمي PAT 9 تغيير تمويع الأنشطة والتمركز الإداري إن هذا البرنامج لا يعيد النظر في الوظيفة الرئيسية للجزائر العاصمة ولا في الطاقات الإنتاجية للشمال، بل يأتي لدعم إنشاء قواعد إنتاج وخدمات قوية في أقاليم أقل تجهيزا. الأهداف * إزالة احتقان شمال البلاد وبصفة خاصة الساحل * دعم النشاط والتشغيل في الهضاب العليا وأيضا في بعض الفضاءات التلية وفي الجنوب * تغيير مواقع مؤسسات الإنتاج الواقعة في فضاءات محتقة (الشمال والساحل على وجه الخصوص) * لا تتركز الإدارة بواسطة تغيير مواقع بعض مؤسساتها. * وضع ترتيبات تحفيزية للتمويع في الفضاءات ذات الأولوية في تهيئة الإقليم. الاستراتيجية * وضع لجنة وطنية لتغيير مواقع الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الإدارية * تحديد استراتيجية منسجمة لإعادة تمويع الأنشطة برنامج العمل * إعادة تمويع مؤسسات الإنتاج * إعادة التمويع الإداري * ترتيبات تحفيزية لإعادة التمويع * إجراءات مراقبة إعادة التمويع الوحدتين الإنتاجيتين للكلور في بابا علي ومستغانم، ومركز تعبئة الغاز في الخروب، والمحطة الكهربائية في باب الزوار، ومراكز تخزين وتوزيع المحروقات في عنابة، وبلاتنة، ووحدتي إنتاج التبغ والكبريت في باب الوادي وبلكور.
--	--	--

13 أكتوبر سنة 2010م الجزيرة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 61 68	4.9 إجراءات مراقبة إعادة التمويع تتخذ إجراءات المراقبة في الأقاليم المستفيدة من إعادة التمويع قصد : • تحضير الأقاليم لهذه الأنشطة الجديدة. • ضمان نجاح إعادة التمويع بتمكين الأنشطة موضوع إعادة التمويع من إيجاد بيئة محلية ملائمة. * تسهيل وصول سكان جدد من خلال إنشاء إطار حياة جذاب ومن ثم تفادي الاضطرابات الاجتماعية. - ويمكن أن تختلف إجراءات المراقبة هذه : تهيئة الهياكل الأساسية (وسائل النقل، الرقمنة) تطوير الخدمات (النقل، التعليم). تعد هذه الإجراءات ظرفية وتبقى مرتبطة بعمليات إعادة التمويع المعنية. مشاريع إعادة التمويع المرتبطة لقد تم تحديد أول انتقاء استدلالي للتجهيزات الصناعية المرشحة لإعادة التمويع وذلك قبل تحديد استراتيجية شاملة في هذا الميدان. ويتعلق الأمر بالمؤسسات التالية : * مسلح حسين داي (الجزائر) * المؤسسة الوطنية للتبغ والكبريت (الجزائر) * مؤسسة صناعة الكلور بابا علي (الجزائر) * موبيدال بني مراد (البليلة) * مستودع نغطال - المتعدد المواد - (الخروب) * المحطة الكهربائية باب الزوار * المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة - ميناء الجزائر * وحدة صناعة الزيت (قسنطينة) * مركز غاز البوتان الميع القالة - الطارف * الشركة الوطنية للتبغ والكبريت - (عنابة) * نغطال - تخزين البتزين (عنابة) * مركز التعبئة نغطال (ميناء بجاية) * وحدة الدباغة والجلود (وهران) المنطقة الصناعية * مستودع الغاز الصناعي / المؤسسة الوطنية للغاز الصناعي وهران/ المنطقة الصناعية * مستودع مبيدات الحشرات (أسميدال) - وهران/ المنطقة الصناعية * المستودع المتعدد المواد - نغطال وهران/ المنطقة الصناعية * وحدة الصهر (وهران) * وحدة صباغة النسيج (سوتيناك/سوتاكس) - وهران - مركز المدينة * المؤسسة الوطنية للتبغ والكبريت / وهران مركز المدينة * وحدة صناعة الكلور - مستغانم - طمي الزنيق * المؤسسة الوطنية للتبغ والكبريت (مركز مدينة مستغانم) * وحدة الببتونيت (مواد إزالة الدهون والألوان) (ميناء مستغانم) المؤسسات المصنفة ذات مخاطر كبرى، تم التعرف عليها بهدف إعادة تمويعها
--	---

الجزائر العاصمة : بوابة دولية للجزائر (من أجل التواجد من بين أكبر خمس مدن متوسطية).

وهران
عنابة
قسنطينة

مدن الربط للتل

مدن الربط تستهدف تمتين الصلة بين الشمال والهضاب العليا والمدن الكبرى بباقي المدن الأخرى.

مدن التوازن للهضاب العليا

تعمل هذه المدن على تقوية تنمية الهضاب العليا وتساهم بصفة أساسية في إعادة التوازن الإقليمي للجزائر.

مدن تنمية الجنوب

تشكل هذه المدن مراكز للنشاط والخدمات القادرة على دفع التنمية في الأقاليم الواسعة والمترامية الأطراف التي تستقطبها وتساهم في تنمية جاذبية مناطق الجنوب.

2.10 المدن الجديدة

تم إقامة ثلاثة أنماط من المدن الجديدة :

* **المدن الجديدة للاحتياز :** وتتحكم في التوسع الحضري (مدن الحزام الأول في التل) : سيدي عبد الله، بويثان، عقاز.

* **المدن الجديدة لإعادة التوازن الإقليمي** (مدن الحزام الثاني في الهضاب العليا) : بوغزول.

* **المدن الجديدة لدعم التنمية** المستدامة (مدن الحزام الثالث في الجنوب) : الخفيلة، حاسي مسعود.

برنامج العمل الإقليمي PAT 10 : نظام حضري متصل ومتكامل

النظام الحضري المتشابك منظم على النحو التالي :

- **أربعة مدن كبرى** حيث يتمركز الإنتاج، الخدمات، البحث الأخرى... من أجل تفصلها فيما بينها وربطها بالحوضر العالمية الكبرى في العالم.

- مدن التوازن والتنمية في الهضاب العليا والجنوب من أجل التاطير حيث يضعف المنطق الاقتصادي.

- مدن الربط التالية، من أجل تاطير وبعث التغيير والمهارات في فضاءاتها.

- مدن تنمية الجنوب.

- المدن الجديدة.

1.10 مكونات نظام حضري متجدد

يحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم مختلف المراكز والوظائف والعلاقات والمعايير لانتقاء أصناف المدن في النظام الحضري.

المدن الكبرى

وتوجد على رأس النظام الحضري وتتولى دفع مجمل الديناميات كونها أماكن لتمرکز الكفاءات رأس المال التقني والمالي، أقطاب الخدمات العليا والأنشطة، عوامل الانفتاح الاقتصادي ومركز الابتكار التكنولوجي.

الأهداف

* وضع نظام حضري وطني، مستقطب، متصل ومتكامل قادر على هيكلة إقليم متوازن وتنافسي.

* تشجيع علاقات بين المدن والأرياف كثيفة وحيوية.

الاستراتيجية

* تحديد الوظائف والعلاقات بين مختلف فئات المدن وداخل النظام الحضري.

* إنجاز مدن جديدة تأتي لدعم البنية الحضرية.

* إنشاء شبكات مدن قادرة على إقامة تعاون بين متعاملاتها.

برنامج العمل

* مكونات نظام حضري متجدد

* المدن الجديدة

نظام علاقات لدعم النظام الحضري.

* علاقات حضرية - ريفية متوازنة

3.10 وضع نظام للاتصال والنقل لدعم النظام الحضري

* استكمال التنمية التوعوية في المناطق الموجودة **برواق الطريق السيار المتوسطي من تلمسان إلى الطارف**، واعتباره كرافع لمسعى الاندماج الاقتصادي والتعاون الفضائي في إطار الاندماج في الاتحاد المغاربي لاحقا.

* تطوير الفضاء الداخلي : الهضاب العليا التي تشكل همزة وصل وارتباط البيض إلى تيسة مدعوما بخط حديدي وطريق سريع واتصالات بالساحل. ويتعلق الأمر بأحد الخيارات الكبرى لتنظيم الفضاء الوطني. وتكمن الفكرة الرئيسية لهذا الاقتراح في **ربط الجنوب الكبير**، وتأمين المحور الداخلي للهضاب العليا مع ربطه بالساحل.

* القيام بتشبيك وتقاطع النظام الوطني بشبكة ربط مباشرة من خلال المحورين المهتمكين المغاربيين شرق - غرب (تلمسان، الطارف، البيض و تيسة). عبر المداخل الشمالية والجنوبية.

4.10 علاقات حضرية - ريفية متوازنة

- استقرار السكان بواسطة التنمية الريفية.

- تاهيل الخدمات العمومية والتجهيزات الجماعية.

- دعم وظائف التموين الفلاحي الغذائي.

- التحكم في تعمير ضواحي المدن.

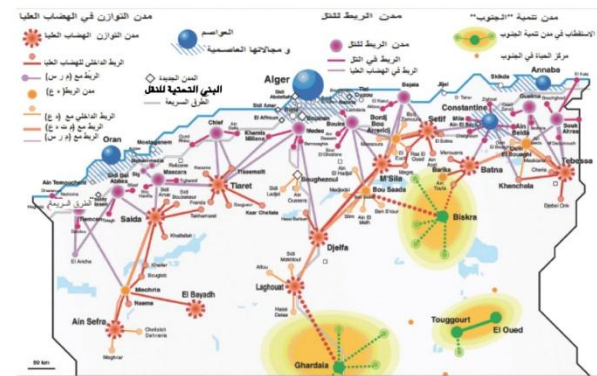
- تنمية إعادة التعمير.

- تطوير الخدمات الريفية الموجة للمدن.

* القيام بعمليات إعادة تموقع النشاطات.

* ترقية الروابط الثقافية بين المدن والأرياف.

>> "وضع نظام حضري وطني مستقطب، متصل ومتكامل قادر على هيكلة إقليم متوازن وتنافسي"



خريطة 13 : إنشاء ديناميكيات إعادة التوازن الإقليمي : وضع نظام حضري في خدمة الأقاليم

الخط التوجيهي 3 : خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم

السياق الاقتصادي الشامل الذي تندرج ضمنه الجزائر، هو سياق العولمة و بروز اقتصاد المعرفة. لقد دخلت الجزائر بدورها منذ نهاية الثمانينيات في مرحلة انتقال اقتصادي.

وفي هذا السياق المزيج، يعتزم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم خلق شروط التنافسية والجاذبية للأقاليم بتأكيد قدراتها على الإنتاج والتبادل، وفق قواعد الاقتصاد العصري، وجذب المهارات، والتكنولوجيات والاستثمارات الأجنبية (IDE) المرفقة بعدة عناصر تبدو أساسية لتطوير الجاذبية والتنافسية :

* وتشكل **هياكل التنافسية** جانبا أساسيا لهذه الأخيرة، فهي تضمن فعالية الإنتاج والمبادلات الداخلية والدولية وتشكل عنصرا هاما للجاذبية، وتتكون على الخصوص من شبكات إمداد تتركز على مطارات وموانئ دولية ومراكز إمداد، ومنشآت ذات طاقات كبيرة، وخدمات نقل فعالة (طرق سريعة، خطوط سكك حديدية) وتتكون أيضا من قدرات عقارية أو تجهيزات ومنشآت تضمن التمويل بالماء والطاقة والمعلومات للمؤسسات البشرية والإنتاج.

* **التنظيم الإقليمي للقواعد الإنتاجية**، يدعم القدرات الإنتاجية للأقاليم، ويضعف التعاون ويعمل على بلوغ حجم يسمح بالتدخل في الأسواق الداخلية والدولية. وهكذا، فإن تحديد **أقطاب الجاذبية حيث تتطور مناطق مدمجة للتنمية الصناعية (ZIDI)** مدعومة بحضائر ومقاطعات تكنولوجية وفي نفس الوقت عصريّة أربع مدن كبرى ذات طابع يدفع بالإقليم نحو الاقتصاد العالمي ناهيك عن تطوير اقتصاد محلي، هي بمثابة أفاق من شأنها دعم التنافسية في الجزائر.

* **دعم الانفتاح الدولي** للجزائر بواسطة تقوية المنشآت والخدمات الخاصة وكذا وضع استراتيجيات مؤهلة للانفتاح خاصة حول الحدود في إطار المغرب العربي، يشكل جانبا حاسما للتنافسية يسمح بإخراط البلاد في الديناميات العالمية.



برنامج العمل الإقليمي رقم 11 PAT : عصريّة وربط هياكل الأشغال العمومية والنقل والإمداد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال

1.11 تطوير وتعزيز منشآت الطرق

يتطابق برنامج

منشآت الطرق والطرق السيارية مع توجيهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يوصي بـ :

* سيولة المبادلات بين بلدان المغرب، وأوروبا الجنوبية.

* تشمين سيولة المبادلات عبر الوطن.

* التنمية المحلية.

ويتم تجسيد التوجيهات بواسطة المخطط التوجيهي للطرق والطرق السيارية الذي ينص على :

* إنشاء محورين اثنين للطريق السيار شرق - غرب في مواقع خاصة "خط جديد".

* وضع شبكة ودعم المداخل شمال - جنوب.

* إنجاز 23 وصلة للطريق السيار بهدف دعم هيكلية شبكة النقل وربط

أهداف

* وضع شبكة من الهياكل المادية وغير المادية فعالة ومتشابهة ومتسلسلة تضمن ربط الإقليم

* ضمان جاذبية وتنافسية الإقليم بواسطة شبكة من الهياكل الناجعة.

* دعم إعادة توازن الإقليم وإنصافه بضمن اتصالات ناجعة بين مختلف القضاة، الساحل، التل، الهضاب العليا والجنوب.

* المساهمة في تنمية منسجمة ومستدامة للإقليم بواسطة نظام نقل متمفصل

استراتيجية

* تحديد برامج الهياكل الداعمة لسياسة تهيئة الإقليم

* الاستخدام الأمثل للهياكل بواسطة دعم تنمية خدمات فعالة للنقل والاتصالات.

* دعم واستكمال ربط تشبيك الهياكل القائمة.

برنامج عمل

* تطوير وتدعيم منشآت الطرق والطرق السيارية

* تطوير وتدعيم هياكل السكة الحديدية

* تطوير وتدعيم طاقات مينائية جديدة

* دعم وتطوير وتحسين الهياكل المينائية الجوية

* تطوير الأراضي اللوجيستية للتبادل

* دعم البنى التحتية للطاقة

* رقمنة الأقاليم

مختلف الأقطاب : الولايات، الموانئ ومطارات البلاد.

وتشكل تنمية التنافسية والجاذبية للإقليم خطا توجيهيا أساسيا للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم. وتعتبر قدرة الأقاليم على إنتاج الثروة أحد الشروط الضرورية لتنميتها و تهيئتها. واعتمادا بالضرورة على هذا الخط التوجيهي، فإن بقية الخطوط التوجيهية التي سبقت دراستها المتمثلة في الديومو والتوازن تأتي أيضا لتكامل وتوجه الاستراتيجيات.

الخط التوجيهي "خلق شروط الجاذبية والتنافسية للأقاليم" ويتمثل في سبعة برامج

لعمل الإقليمي PAT :

1 - **تشكيل الديومو** إذن

- برنامج العمل الإقليمي 11 : عصريّة وربط هياكل الأشغال العمومية والنقل والإمداد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

- برنامج العمل الإقليمي 12 : تاهيل وعصريّة المدن الأربع الكبرى

- برنامج العمل الإقليمي 13 : أقطاب الجاذبية والمناطق المدمجة للتنمية الصناعية.

- برنامج العمل الإقليمي 14 : قضاة البرمجة الإقليمية.

- برنامج العمل الإقليمي 15 : التنمية المحلية القصير، والحد من التمرکز

- برنامج العمل الإقليمي 16 : انفتاح الأقاليم الإقليمي الذي تشجعه قوة على الخارج.

- برنامج العمل الإقليمي 17 : المغرب.

التنافس وحدها.

2 - **إن التوازن والإنصاف الإقليمي**، بدرجان مبدأ التنافسية في إطار يسمح برفع أثارها وتفايد تهيئة إقليم من زوايا قائمة على النفعية والانتاجية المحضة. وهكذا، فإن أقاليم عديدة أصبح بإمكانها أن تطمح لأن تكون ذات جاذبية وتنافسية من خلال سياسات إعادة التوازن والإنصاف مع أن توجهات السوق قد تعدّ تلقائيا من عددها.

فالآثار السلبية للتنافسية وخاصة تركز الثروات ووظائف الإنتاج والتبادل في الإقليم، هي بذلك مستكملة بالمبادئ الثلاثة : الديومو والتوازن والإنصاف.

الأعمال المبرمجة :

- ازدواجية الطريق الوطني رقم 1
- مدخل سيار يربط ميناء جتجن بالطريق السيار شرق - غرب.
- مدخل سيار يربط ميناء بجاية بالطريق السيار شرق - غرب.
- ربط سيار يربط تيبازة، مستغانم، قالمة وتيزي وزو بالطريق السيار شرق - غرب.
- ربط سيار لموازي الغزوات، سكيكدة، وهران وأرزويو بالطريق السيار شرق - غرب.
- ربط سيار يصل تلمسان بالعريشة ومعسكر يسعيدة وغليزان بتيارات وخميس مليانة بتيارات والجزائر بالمسيلة وقسنطينة بباتنة وسطيف بباتنة وعنابة بتيسة وأخيرا بني صاف بسيدي بلعباس وسعيدة.
- ربط سيار بالبويرة - الطريق الوطني رقم 8
- ربط سيار يصل المقطع الرابع للمسيلة.
- ربط سيار يصل بين تيسمسيلت - الشلف وميناء تنس.
- يشكل الطريق السيار شرق - غرب العمود الفقري للتنمية ويضمن الترابط مع أنشاط النقل الأخرى (الميناء، المطار، السكك الحديدية).

خريطة 14 : الطرق السيارة الجزائرية 2005 - 2025



2.11 تحديث منشآت السكة الحديدية

باعتبار السكك الحديدية حلقة قوية للاقتصاد الوطني، فهي تتوفر على شبكة كثيفة نسبيا في الشمال وتعرف في السنوات القادمة تجديدا عميقا، سواء على مستوى المنشآت أو التجهيزات.

ويحدد المخطط التوجيهي للسكة الحديدية بالنسبة لهذا النوع من النقل بلوغ نوعين من النجاعة يتمثلان في : 80 مليون مسافر و 15 مليون طن من البضائع سنويا على المدى المتوسط و 120 مليون مسافر و 35 مليون طن من البضائع على المدى الطويل.

فقد اعتمد برنامج المخطط التوجيهي للسكة الحديدية، المشاريع التالية :

تحديث خطوط السكة الحديدية الموجودة (ازدواجية الخط، كهربة الجر، إعادة الاعتبار لنظام الإشارة لخط السكة الحديدية والأمن).

إنهاء أشغال خطوط جديدة للسكة الحديدية وتشغيلها :

- برج بوعريبرج - المسيلة - باتنة.

- عين مليلة - أم البواقي - تبسة

- الجزائر - تيزي وزو.

- وهران - أرزيو - سيدي بلعباس

- تاية - رجم ديموش - المشربة - بشار

- غليزان - تيارت - تيسمسيلت

- بومدفع - بوغزول

- بسكرة - تفرت - حاسي مسعود - ورقلة

- عنابة - الوئزة - تبسة - جبل العنق

وبالموازاة مع هذا البرنامج، ستتضمن مشاريع جديدة للسكك الحديدية ما يلي :

(1) استكمال الأشغال بالإنعطاف الجنوبي : غرداية - المنيع - تيميمون - أدرار - بني عباس - بشار (1480 كلم).

(2) بشار - تينندوف (1000 كلم) ستعالج بالخصوص في إطار الاستغلال المحتمل لمنجم الحديد لغار جبيلات.

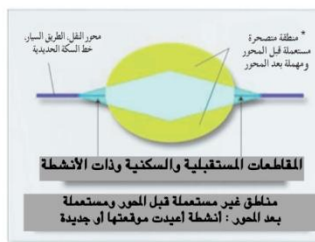
(3) إنجاز خطوط جديدة للسكة الحديدية لبرنامج مجموعته 6500 كلم، وتتعلق هذه الخطوط بشق طرق جديدة ومنافذ ربط للمراكز الاقتصادية والحضرية (مواشي، مدن...)

3.11 الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للطريق السيار والسكة الحديدية

ستكون لبناء الطريق السيار وتحديث خط السكة الحديدية آثار هامة على طول رواق الطريق السيار شرق - غرب الذي يشمل 18 ولاية على الأقل، وسيؤدي الخط الجديد للطريق السيار إلى تراجع مناطق بأكملها كانت مستعملة وأصبحت مهمشة.

ومن جهة أخرى، ستبرز أقاليم جديدة وتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات.

وتفرض تهيئة رواق الطريق السيار شرق - غرب نفسها قصد تخفيف وطأة الآثار الاجتماعية الاقتصادية المترتبة على عبور الطريق السيار، ويجب أن يسمح هذا الطريق بمرور مقاطعات اقتصادية وسكنية بواسطة إعادة تموقع ذكي للنشاطات وتهيئتها، الأمر الذي يضمن تحكما عقاريا أفضل في الأراضي على طول الرواق، بتوفير أراض مهينة لمشاريع واعدة (سكنية، صناعية، سياحية...)



رسم بياني 12 : المفاعلات الاقتصادية والاجتماعية

* التواصل النوعي أمر أساسي في التبادل الدولي للبضائع بين المدن الكبرى وبقيّة أنحاء البلاد.

وفي إطار الأمان والأمن البحري، وضمن توقعات المخاطر المرتبطة بالنقل البحري، أنشأت وزارة النقل المركز العملياني للإنقاذ والأمن (COSS)، وشرعت في إنجاز نظام مندمج للملاحة البحرية (VTMIS).

5.11 تنمية وتعزيز المنشآت المطارية

إن برنامجا لمنشآت المطارات متطابق مع توجيهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم قد تم تضمينه في المخطط التوجيهي للمطارات.

6.11 تنمية أراضي الإمداد للتخزين

يعرف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم خمس أراضي أو محطات لوجيستية للإمداد ذات مستوى دولي :

* أرضيتان في الجزائر وهران

* أرضية في عنابة - قسنطينة

* أرضية بوغزول

* أرضية ورقلة - حاسي مسعود

وكذا أراضي وطنية ومحلية.

7.11 تدعيم هيكل الطاقة

إذا كان تشكيل الجهاز الطاقوي الوطني في أفق العشرين سنة القادمة لا يزال غير مكتمل بعد، فإن أفاق 2015 قد تم رسمها والمصادقة عليها من طرف لجنة برمجة الاستثمارات في قطاعات الكهرباء وتوزيع الغاز عن طريق القنوات : تزويد وتأمين الإقليم الوطني في أفق العشرين سنة القادمة بشبكة طاقوية، كهرباء، وغاز من خلال إنجاز محطتين أساسيتين.

وهناك تحد مزدوج في استراتيجية تنمية الطاقات الجديدة والمتجددة يتمثل في :

إن الطريق السيار شرق - غرب، هو بنية تحتية ضخمة تشجع على خلق مناصب الشغل، وإقامة مؤسسات جديدة، وإتاحة فرص جديدة للأعمال، واستقطاب أموال استثمار. ويستقطب إنجاز هذا الطريق إقليما شاسعا، وخاصة رواقه المزود بمخطط تهيئة.

وهناك خمسة أهداف لمخطط تهيئة رواق الطريق السيار :

- جمع وتوجيه وتوسيع القوى الجديدة للتنمية الاقتصادية.

- الحفاظ على الأساط الحساسة، الطبيعية، المناطق الرطبة، الفضاءات الفلاحية والتراثية، النشاطات التقليدية.

- تخطيط إنشاء المقاطعات الاقتصادية والسكنية.

- الحد من الآثار السلبية على المجموعات التي يمكن أن تهمش.

- استقرار وتثبيت السكان.

وفي إطار تحسين ظروف معيشة السكان في المدن وكذا في إطار جاذبية وتنافسية الأقاليم، فإن الجزائر أدخلت فضلت، زيادة على النقل بواسطة السكة الحديدية، أنماط النقل الآتية :

- الميترو بالنسبة للجزائر وهران.

- الترامواي بالنسبة للمدن الرئيسية للبلاد.

- المصاعد الهوائية بالنسبة للمدن ذات التضاريس الصعبة.

- مؤسسات للنقل الحضري في 48 ولاية.

4.11 تطوير قدرات مينائية جديدة

بالنظر لأهداف وتوجيهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، فإن العمليات ذات الأولوية للمخطط التوجيهي المينائي هي :

* التحويل الكامل أو الجزئي لأنشطة ميناء الجزائر إلى ميناء مركزي جديد.

* تطوير قدرات جديدة لحركة الحاويات في موانئ بجاية، سكيكدة، مستغانم وجن،

* إنجاز الأراضي اللوجيستية.

جدول يلخص الخطوط والمراكز (الجدولان 2 و3)

الجدول رقم 2 : منشآت نقل الكهرباء في طور الإنجاز للمعشرين سنة القادمة
الخطوط :

المنشآت	الطول - كيلوفولت
إجمالي الخطوط في طور الإنجاز	5215
إجمالي الخطوط المقررة التي لم يشرع فيها	3845
إجمالي الخطوط RCN	1769
إجمالي الخطوط في شكل مشروع	8518
إجمالي الخطوط	19347

الجدول رقم 3 : المنشآت بصدد الإنجاز على مدى المعشرين سنة القادمة
المراكز :

المنشآت	القوة MVA
إجمالي المراكز في طور الإنجاز	7100
إجمالي المراكز المقررة التي لم يشرع فيها	6660
إجمالي المراكز في شكل مشاريع	17060
إجمالي المراكز	30820

1 - التمديد إلى أقصى حد ممكن لعمر مخزون الطاقات الباطنية عن طريق تنمية فضاءات جديدة، لإنتاج المحروقات، مثل منطقة الغاز الجديدة بالجنوب الغربي والتي تتطلب تشييد هياكل لصرف مخلفات الإنتاج التي توجد خطوط الشق لها في مرحلة الدراسة :

أنبوب الغاز للمقطع شرق - غرب على مسافة 509 كلم عبر مقطع الهضاب العليا يسمح بتموين النواحي الجديدة لهذه الجهة بالغاز، وضمان تموين المدن الموصولة بالغاز، وسيسمح هذا الأنبوب أيضا بخلق أقطاب صناعية جديدة في هذا الجزء من البلاد.

- مشروع أنبوب الغاز - ميد غاز - حسب مسار حاسي الرمل - بني صاف وفروعه - السوفر - أرزيو، والسوفر حجرة النص (تيزابنة).

- مشروع أنبوب الغاز فالسي (أنبوب الغاز - ساردينيا إيطاليا) الرابط حاسي الرمل بعين جاسر (باتنة) كدية الدراوش (الطارف) وفرع عين جاسر - سكيكدة، التي هي في مرحلة الإنطلاق.

2 - استباق واستبدال ندرة المصادر التقليدية بواسطة مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة لأفاق 2030 في إطار مخطط توجيهي خاص بها.

توقعات الطلب بالنسبة لكلا السيناريوهات الاثنيتين بخصوص تطور الاستهلاك من الطاقة الكهربائية على مدى عشرين سنة (الجدول رقم 1).

الجدول رقم 1 : توقعات الطلب على الكهرباء على مدى عشرين سنة.

شبكة الربط فيما بين المحطات	منجزة 2008	2009	2010	2015	2020	2025
E (GWh) السيناريو المتوسط	39.987	42.05	45.34	66.981	84.560	114.360
P (MW)	6925	7552	8054	11432	14520	19590
E (GWh) السيناريو القوي	39.987	43.463	47.59	76.891	101.030	141.500
P (MW)	6925	7774	8460	13097	17410	24410

خريطة 15 : تموقع وسائل الإنتاج لأفاق المعشرين سنة القادمة

(الدورات المركبة، التوربينات البخارية، توربينات الغاز، الشبكة المعزولة).



توقعات الاستهلاك الإجمالي في الساعة حسب نوع الزبون لفترة عشرين سنة (الجدول رقم 4)

الجدول رقم 4 : توقعات الطلب على الغاز على مدى عشرين سنة

	2010 م/سا	2015 م/سا	2020 م/سا	2025 م/سا
إجمالي التوزيع العمومي	2.321.799	3.333.200	4.500.672	6.022.915
إجمالي الزبائن الصناعيين	1.082.920	2.144.623	2.330.111	2.579.848
إجمالي المحطات الكهربائية	2.728.523	3.796.882	5.304.550	7.316.217
المجموع	6.133.242	9.274.705	12.135.333	15.918.980

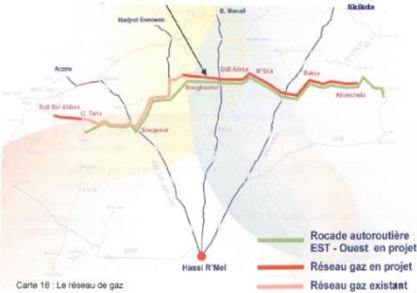
ضرورة وضع سياسة مستدامة طويلة الأمد تركز على محورين :

- برنامج وطني لترقية الطاقات الجديدة والمتجددة، الشمسية والريحية، والتوعية المدنية والحماية الجوفية والهيدروجينية.

- تغيير السلوكات عبر سياسة تحكم طاقوية.

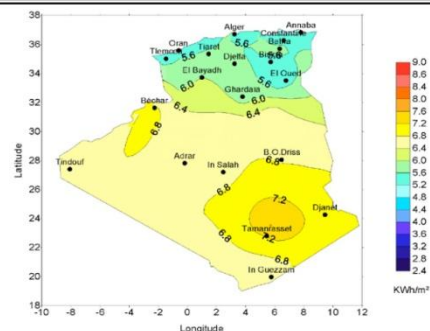
* المبادرة بوضع مخططات إقليمية متكاملة (P.C.T.I) على مستوى الجماعات المحلية لاقتراح مخطط عمل، على المستوى الإقليمي، يهدف إلى خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتأقلم مع آثار التغير المناخي.

>>> لقد تم الشروع في إطلاق الورشات المستقبلية الكبرى وإخراجها إلى الواقع :
الطريق السيار شرق - غرب
خط السرعة الكبرى للسكك الحديدية، التحولات الكبرى للمياه، السدود الكبرى وحدات تحلية مياه البحر، تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمدن الجديدة....



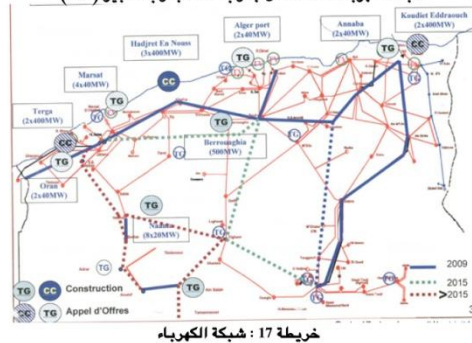
خريطة 18 : شبكة الغاز

الجنوب	الهضاب العليا	الساحل	المساحة
86	10	04	متوسط مدة التشمس (ساعة/في السنة)
3500	3000	2650	متوسط الطاقة المستقبلية في الأرض (كيلو واط/م ² /في السنة)
2650	1900	1700	



خريطة 16 : التشمس

شبكة الكهرباء - خط شمال جنوب، خط الجنوب الكبير (2025)



خريطة 17 : شبكة الكهرباء

- (4) تنمية صناعة تكنولوجيات الإعلام والاتصال عن طريق خلق أقطاب التنافسية والجاذبية ونشر مراكز الدعم لمبدعي الخدمات التلفزيونية.
- (5) إنشاء هيكل اتصال مؤمنة ذات نوعية عالية تضمن الحصول على التدفق العالي والتدفق العالي جدا للجميع.
- (6) تنمية الكفاءات البشرية عن طريق :
 - التكوين في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال في كل المدارس والإكاليات.
 - دمج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في برامج التعليم في الجامعات والتكوين المهني.
- (7) تعزيز البحث والتنمية والإبداع.
- (8) تأهيل الإطار القانوني مع متطلبات مجتمع المعلومات.
- (9) التحسيس بدور تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تحسين نوعية حياة المواطنين والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلاد.
- (10) امتلاك التكنولوجيات والمعارف في إطار تعاون دولي.
- (11) القياس والتقييم المرحلي لأثار تكنولوجيات الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- (12) تعزيز التنسيق الوطني وما بين القطاعات.
- (13) استغلال كل مصادر التمويل الموجودة لتنفيذ الأعمال.
- ويشكل برنامج تطوير التكنولوجيات الفضائية أداة للمساعدة على التنمية المستدامة ودعم السيادة الوطنية ويقوم على ثلاثة محاور رئيسية :
 - رصد الأرض وحماية البيئة والوقاية وتسيير المخاطر.
 - الاتصالات الفضائية (الهاتف - البث التلفزيوني المباشر السعوي والمرئي)
 - التمتع والملاحة بالأقمار الصناعية.

البرنامج النووي المدني :

- إعداد قانون حول الطاقة النووية المدنية قصد استكمال الصرح التشريعي الوطني وإعطائه المزيد من الانسجام.
- ضمان تجسيد ومتابعة وتقييم الالتزامات الناجمة عن واجبات الدولة : الاتفاقيات الوطنية والدولية في ميدان الطاقة الذرية وذلك بالتنسيق مع المؤسسات المعنية (COMENA, AIEA, ...).
 - تلبية الحاجيات الطاقوية على المدين المتوسط والطويل : الموارد الجوية، الطاقات المتجددة والنووية المدنية.
 - إنجاز محطة للطاقة النووية لإنتاج الكهرباء في أفق سنة 2020.

8.11 رقمنة الأقاليم

- تم أخذها بعين الاعتبار في الخطط التوجيهية للخدمات وهيكل المواصلات والاتصالات والإعلام لأفاق عشرين سنة المقبلة.
- تكنولوجيات الإعلام والاتصال : وسيلة قوية لبناء مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي الذي يترجم عن طريق تحقيق المشاريع الاستراتيجية الآتية :
- تعزيز الاقتصاد الوطني، وتحسين تنافسية المؤسسات الوطنية، خاصة عن طريق بروز الخدمة الصناعية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال .
- تحسين إنتاجية الإدارة.
 - دعم قدرات قطاعات التربية والبحث والابتكار.
 - تحسين نوعية حياة المواطنين خاصة بتحسين نظام الصحة.
 - تستنتج هذه الأهداف من الحوار الاستراتيجية الآتية :
 - (1) تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والإنصال من طرف الإدارة.
 - (2) إدماج تكنولوجيات الإعلام والإنصال في القطاع الاقتصادي من أجل ضمان تنافسية أفضل وتحسين للنمو.
 - (3) تعميم الوصول إلى تجهيزات وشبكات الإعلام والإنصال.

في ميدان البث الإذاعي السعوي :

- ضبط خريطة إقامة الاذاعات المحلية .
- تأهيل رقمي للقنوات الوطنية والمحطات المحلية.
- تدعيم الهياكل الأساسية.
- إنشاء قنوات متخصصة.

في ميدان التلفزة :

- دعم وتحديث قدرات الإنتاج.
- إنشاء قنوات متخصصة.
- إنشاء قنوات جهوية.
- إنشاء قناة عامة.
- تدعيم الهياكل.

في ميدان البث التلفزي :

- تحسين وتوسيع تغطية الإقليم بالبرامج الإذاعية والتلفزيونية.
- إقامة شبكة للتلفزة الرقمية الأرضية.
- بث برامج الخدمة الإذاعية الدولية.

في ميدان الصحافة المكتوبة :

- إعادة تنظيم وتأهيل المؤسسات الاقتصادية للصحافة المكتوبة.
- ضبط سوق الإشهار.

المنشآت غير المالية.

* إن شبكات هياكل التعليم العالي والتعليم المهني التي هي في خدمة تنافسية الإقليم ينبغي أن تنفتح فعلا على نشاط :

* المؤسسات

* والفضاءات

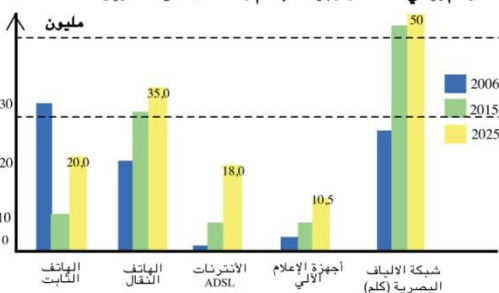
شبكة التعليم العالي والمهني : هناك أربعة رهانات كبرى لآفاق العشرين سنة القادمة.

وتلعب إدارة البريد من خلال أهمية وامتداد وإدخال المعلوماتية لشبكاتها دورا اجتماعيا واقتصاديا كبيرا، وتشكل إحدى الأدوات المفضلة لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

وهكذا يهدف مخطط التهيئة الرقمية في جزئه المتعلق بالبريد إلى :

- ضمان توزيع فضائي متوازن لشبكة البريد.
- توفير خدمة عمومية جوارية للسكان.
- مساندة وتنشيط الأقاليم والجهات والمناطق التي تواجه صعوبات بالعمل على استقرار السكان.
- تحديث هياكل البريد وتوجيهها نحو تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

رسم بياني 13 : تكنولوجيات الإعلام والاتصال آفاق العشرين سنة القادمة



ويكمن الهدف الرئيسي المتوخى بلوغه، في إطار تنمية الاتصالات، في إعادة التشكل وضبط مجمل عوامل الاتصال سواء في ميدان السعوي البصري أو في ميدان الصحافة المكتوبة قصد الاستجابة للحاجيات الوطنية ومواجهة التحديات المترتبة عن المنافسة والتطور التكنولوجي وخاصة :

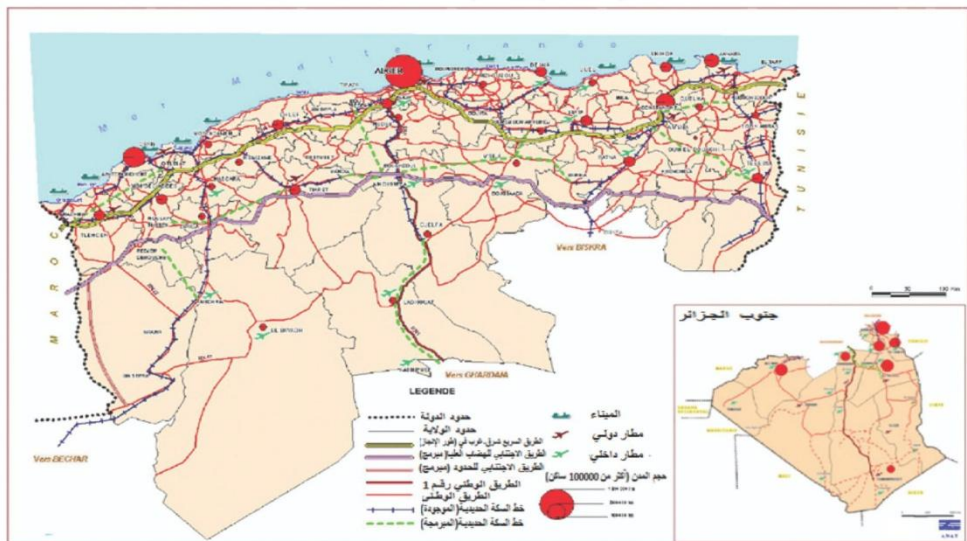
* تحدي الأعداد : الأماكن البيداغوجية، التاطير والهياكل المرافقة لـ 1,5 مليون طالب.

* رهان الامتياز وتحسين النوعية : مهن جديدة، التطور التكنولوجي، محاضن الذكاء وأماكن للتكوين للقدرات العالية في التعليم الالكتروني.

* رهان افتتاح المؤسسات على عالم الاقتصاد : تمفصل قوي بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات، والارتباط بالشبكة العالمية.

* وهان الملاءمة والتوازن الإقليمي للهيئات التي يتعين خلقها مع الخاصيات والطبيعة الإقليمية.

خريطة 19 : الهياكل القاعدية الموجودة والمبرمجة



2.12 تنمية ثلاثة أقطاب للجاذبية حول المدن الكبرى : الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة.

الرسوم 15 : أقطاب الجاذبية الثلاثة، والجزائر وهران وقسنطينة وعنابة

المدن الكبرى	أقطاب الجاذبية	الفروع
الجزائر	الجزائر، سيدي عبد الله، بوينان.	تكنولوجيا الإعلام والاتصال – التكنولوجيا المتقدمة – البيوتكنولوجيا
وهران	وهران، مستغانم سيدي بلعباس، تلمسان	الكيمياء العضوية والطاقة – تكنولوجيا الفضاء – المواصلات السلكية واللاسلكية
قسنطينة عنابة	قسنطينة، عنابة وسكيكدة	البيوتكنولوجيا (الغذائية – والصحة) العدانة – الميكانيك والبتروكيمياء

3.12 إطار حضري جذاب وعملاتي عبر التجهيزات الكبرى والخدمات في الواض الكبرى :

تحدد وتنفذ المخططات التوجيهية لتهيئة المدن الكبرى من خلال برامج طموحة للتجديد الحضري، وستسمح بوضع حد للاختلالات الحالية وتشجع إنشاء مدينة مستدامة وجذابة.

4.12 إنجاز مداخل وطرق ربط ناجعة :

- * تدعيم وتحديد الربط البحري
- * تدعيم الربط الجوي
- * تدعيم الربط البري عبر الطرق والسكة الحديدية.
- إنجاز الطرق الداخلية (وفيما بين التجمعات).

5.12 استراتيجية صورة المدينة

تمر تنمية الواض الكبرى أيضا بواسطة تحديد استراتيجية للترويج الإقليمي الذي يسمح بتحديد وإبراز وتسويق هذه الفضاءات بفضل خلق صورة تثمن إيجابية المدن الكبرى.

برنامج العمل الإقليمي PAT 12 : تاهيل وعمرنة المدن الأربع الكبرى : الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة

1.12 تاهيل الخدمات الموجهة لتحديث المدن الأربع الكبرى :

الأهداف

- * جعل المدن الكبرى الأربع مولدا لنمو يشكل محطات لاقتصاد معلوم
- * جعل المدن الكبرى الأربع قاطرة لشبكة نمو تغذي في العمق إقليما متوازنا.
- * جعل الجزائر العاصمة مدينة كبيرة دولية ووهران وقسنطينة وعنابة مدنا كبيرة متوسطة

الاستراتيجية

- * وضع استراتيجية إقليمية للتحكم والانسجام الإقليمي
- * دعم التنافسية والانفتاح الدولي للمدن الكبرى
- * دعم جاذبية الواض الكبرى
- * تحديد موقع قطاعي جغرافي خاص بالمدن الكبرى
- * إقامة مستويات جديدة للحكم وتعاون إقليمي جديد

برنامج العمل

- * تاهيل الخدمات في الواض الكبرى
- * أقطاب حضرية كبرى
- * إطار حضري جذاب وعلمي
- * مداخل وطرق ربط ناجعة
- * استراتيجية الواحة
- * حكم الواض الكبرى
- * تصنيف المدن الكبرى الأربع

خلق أقطاب الامتياز الجامعية والبحث.

. تطوير خدمات المؤسسات.

. تكوين الفاعلين الاقتصاديين.

. دعم هياكل الاستقبال.

عنابة : مدينة كبرى واعدة

تتطلب عنابة الساحل الشمالي الشرقي للبلاد، وهي بعدد سكانها الذي يفوق 600.000 نسمة على علاقة مباشرة وغير مباشرة مع إقليم بعدد سكان يقارب مليوني نسمة، ويمتدحها طابعها كمدينة "مينائية" إشعاعا إقليميا ومغاربيا بل وحتى دوليا. فهناك جزء كبير من الشرق وحتى من الجنوب يستفيد من الخدمات والتجهيزات وهيكل القطب الشانتي (عنابة – الحجار). وعلى الصعيد الاقتصادي توجد في قلب أنشطة ديناميكية ومتنوعة متمثلة في : الصناعة، النقل، التجارة، السياحة، العبور إلخ...

برنامج العمل الإقليمي PAT 13 : أقطاب الجاذبية والمناطق المندمجة للتنمية الصناعية

هدف هذا البرنامج لتهيئة الإقليم هو دعم قدرات للانخراط في ديناميات اقتصاد عالمي في تحول حيث

الأهداف

- * إقامة شبكة هياكل مادية ولا مادية ناجعة
- متشابهة ومتسلسلة تضمن ربط الأقاليم
- ورأس المال المادي نسبيا
- * دعم قدرات الفضاضات لكي تندرج في
- ديناميات اقتصاد عالمي في تحول.
- * ربط الإقليم بشبكة من الحظائر التكنولوجية

الاستراتيجية

- * وضع ترتيبات إقليمية متميزة تدعم جاذبية الأقاليم
- * تضافر طاقات الإنتاج، البحث والتكوين في الأقاليم
- * دعم التنسيق بين القطاع العمومي والخاص

برنامج العمل

- * أقطاب الجاذبية والمناطق المندمجة للتنمية الصناعية وأقطاب الجاذبية في الوسط الريفي، وأقطاب الجاذبية السياحية.

وفي هذا الإطار يجب أن تستغل التنمية الفضائية للصناعة داخل أقطاب الجاذبية قرب المؤسسات الواقعة في المناطق المندمجة للتنمية الصناعية وأقطاب تقنية. قصد الاندماج فيما بينها في شبكة، وربطها بمراكز البحث والتكوين، وكذا شخصنة تدخلات هياكل الضبط، التمويل والتسهيل.

ويجب أن يكون المسمى برغماتيا.

1.12 إدارة المدن الأربع الكبرى : الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة :

إنشاء شبكة تعاون بين المدينة الكبرى ومدن منطقة جلابيتها قصد تشكيل فضاء للتنمية.

- * وضع شبكة فيما بين الواض الكبرى. لا يمكن للمدن الكبرى الأربع كل واحدة على حدى تطوير مجمل وظائفها وتجهيزاتها بنفس المستوى، فالتخصص والتكامل بإمكانهما تحفيز دينامية المدن الكبرى.

الجزائر العاصمة "بوابة دولية للجزائر قاطبة"

الهدف : التواجد ضمن أهم (خمس مدن) متوسطة

تشكل عاصمة الجزائر "البوابة الدولية" للجزائر نقطة دخول وعبور بين المنطقة المغاربية والعالم العربي، والقارة الإفريقية وأوروبا. وتتوفر على شبكة نقل واتصالات ملائمة. عاصمة سياسية، ومركز حياة ثقافية وفكرية، ومكان لتمرکز رؤوس الأموال العمومية، والخاصة، وبؤرة للصناعة، من هنا يجب أن يكون طموحها، للتواجد ضمن أهم "خمس مدن" متوسطة.

وهران في قلب شبكة التعاون بين مدن غرب الوطن

تقع مدينة وهران في قلب إقليم شبه حضري مكثف، مع وجود هياكل اتصالات غزيرة تنتشر عبر مجمل الغرب الجزائري تربطها بعدة مدن هامة مجهزة نسبيا، وموزعة فضائيا بشكل أفضل وهي : سيدي بلعباس، تلمسان، مستغانم. إن هذا المظهر الحضري بإمكانه أن يجعل وهران قلب شبكة تعاون.

قسنطينة : مدينة كبرى داخلية

قسنطينة هي المدينة الداخلية الكبرى الوحيدة للبلاد، ولقسنطينة وظائف أخرى جد مؤكدة وخاصة في الميدان الثقافي، كما تتوفر على نسج صناعي هام. وتتمارس منذ زمن طويل وظيفية قيادية على كل شرق البلاد : فهي في ذات الوقت مدينة كبرى لمنطقة الشمال ومدينة كبرى داخلية تستقطب الهضاب العليا، وهذه الوضعية تجعل من قسنطينة مدينة للتوازن لواجهة الهضاب العليا ومدينة للربط بين التل والهضاب العليا.

1. - - -	1. نوعية الحياة	كلفة الحياة البيئية والمناخ.
2. -	2. ضيق السوق الداخلية	طلب داخلي ضعيف، حجم ضعيف لكي يستخدم كقاعدة صناعية وطنية.
3. - -	3. نوعية الإدارة	فعالية الإدارة، سير المصالح العمومية
4. - -	4. تنظيم الأعمال والجيابة الرسمية	مستوى الجيابة بالنسبة للمستثمرين، النظام البيئي



يتمثل دور الدولة في أقامة الاستراتيجية الصناعية وإعطاء رؤية واضحة عن الاستثمار الوطني، والاستثمارات الأجنبية المباشرة والجماعات الإقليمية. ويمكن هذا الدور في :

1 - أقطاب جاذبية ومناطق مدمجة للتنمية الصناعية (ZIDI)

- ويتعلق الأمر بوضع شروط الإنعاش الصناعي والتنويع الاقتصادي بدعم تنافسية الإقليم داخل أقطاب الجاذبية التي تجمع عدة ولايات والتي تتطور فيها المناطق المدمجة للتنمية الصناعية والأقطاب التقنية. وتعتبر هذه الأخيرة بمثابة فضاءات جغرافية تتمركز بها مجموعة من المؤسسات ذات الأنشطة المتنوعة أو المتخصصة وتعمل ضمن فروع صناعية وتكنولوجية قريبة وتستفيد من مزايا قدرات الجاذبية والتوجه نحو الخارج التي يتمتع بها الإقليم الأوسع الذي هو قطب الجاذبية ذاته.

وبخلاف بلدان أخرى ناشئة، فإن بلدنا يوجد في مرحلة خاصة ينبغي في مستواها استئناف مسار التصنيع.

ويكمن الهدف من هذا في إعادة بعث وتطوير أنشطة صناعية، لا تمثل إلا 6% من الناتج الداخلي الخام، والذهاب نحو صناعة مستقبلية مستمدة من الديناميكية التي يعرفها الاقتصاد العالمي الذي نعتبر جزءا منه.

إن السياسة الطوعية للاستراتيجية الصناعية بإمكانها أن تضمن للجزائر القدرة على مواجهة منافسيها. وتحدد هذه الاستراتيجية الفروع الواعدة : البتروكيميا، وإنتاج الحصباء والصلب وتحويل المعادن غير الحديدية ومواد البناء، والصناعات الكهربائية والإلكترونية والصناعات الغذائية والصناعات الصيدلانية والصناعات الميكانيكية وصناعة السيارات وصناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

إنه من الضروري إعادة بعث المكانة الجزائرية (موقعها في الوسط) ضمن المبادلات العالمية .

سوق وطنية مستهدفة بالنسبة للجزائر: الاتحاد الأوروبي من بين أربعة أسواق كبرى.

وتتطلب إعادة بعث مكانة الجزائر في المبادلات العالمية ما يلي :

* تجنيد الأوراق الأساسية الراحبة.

++++	1. اكلة الطاقة	مزايا أقل بالنسبة لكلفة المجموعة المنافسة
++	2. الدخول إلى الأسواق	اتفاق التبادل الحر والشراكة (مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة...)، القرب الثقافي والتاريخي للاتحاد الأوروبي.
+++	3. القرب اللوجستي من الاقتصاد الأوروبي (بالرغم من سوء الاستغلال)	ربط جوي وبحري جيد مع الاتحاد الأوروبي.
++	4. المواصلات السليكية واللاسلكية	- وفرة الخدمات المتطورة (نظام الاندماج) - فارق إنتاجية هام في اليد العاملة الضعيفة التأهيل. - كلفة ضعيفة نسبيا.

* تطوير يد عاملة لاتزال متوسطة التأهيل حاليا.

* الرفع التدريجي للعراقل الرئيسية :

ولبلوغ هذه الغاية تم اعتماد مقارنة متعددة المعايير تأخذ بعين الاعتبار جاذبية الفضاءات وضرورة إعادة التوازن للإقليم الوطني. وتشتمل في اقتراح تحديد أقطاب الجاذبية والمناطق المدمجة للتنمية الصناعية والأقطاب التقنية والحضائر والمقاطعات التكنولوجية، تأخذ بعين الاعتبار كثافة المؤسسات، ووجود هيكل مادي ذات نوعية، والقدرات الإبداعية، والتحكم التكنولوجي، وقدرات التكوين والبحث العلمي والتكنولوجي.

إن المناطق المدمجة للتنمية الصناعية والأقطاب التقنية، والحضائر والمقاطعات التكنولوجية التي صممت من أجل الانتشار عبر كل قطب جاذبية انطلاقا من المناطق الصناعية الموجودة، أو التي ستنشأ، تهدف إلى التوفيق بين تحسين التنافسية الصناعية ومطلب التوازن الإقليمي.

1.13 أقطاب الجاذبية

إن تكيف الإقليم مع متطلبات اقتصاد معاصر يقتضي تنظيما قضائيا متعدد الأشكال يستجيب لأهداف مختلفة :

1 - تجديد وديمومة تسييرنا الصناعي من خلال وضع مناطق مدمجة للتنمية الصناعية، وأحيانا مع أقطاب تقنية تعمل في ميادين تكنولوجية دقيقة.

2 - الاستدراك التكنولوجي بفضل تطوير تخصصات المستقبل مع وضع قطاعات ومقاطعات تكنولوجية داخل المدن الجديدة.

وبغية ترشيد هذين الشكلين للجاذبية، فإنه من الضروري تحديد فضاءات واسعة ومنسجمة، وهو دور أقطاب الجاذبية التي تضم عدة ولايات، وهذا الدور يتمثل في تنظيم التعاون، وتكثيف تدفق المبادلات بين مختلف الفاعلين وتأمين مختلف التجهيزات الرامية إلى ترقية جاذبيتها : (مؤسسات التكوين والبحث، الفضاءات العاضنة، مؤسسات إقامة شبكة الفاعلين، مؤسسات البقطة التكنولوجية والأسواق، مؤسسات الدعم...)

أقطاب الجاذبية هي الفضاءات الضامنة لانسجام الفاعلين قصد ترقية تنافسية الأقاليم.

2.13 المناطق المدمجة للتنمية الصناعية

انطلاقا من مسار إنعاش الصناعة، تتمثل المناطق المدمجة للتنمية الصناعية (المتعددة الخدمات المتخصصة) التي تم التعرف عليها في التالي :

وتتولى المناطق المدمجة للتنمية الصناعية كل من جهتها، وضع استراتيجيات بهدف الاستفادة من مزايا مختلف اشكال التعاون والموازنة التي تتطور انطلاقا من الولوج إلى الهياكل (المواني، المطارات، الطرق...)، والمنافع العمومية ذات النوعية (الماء، الكهرباء، الغاز) ومن القرب من الجامعات، مدارس التسيير، مراكز ومخابر البحث، مراكز التكوين المهني والمراكز التقنية الصناعية وفي شبكة بثوك منظمة وإدارات ومؤسسات اقتصادية فعالة.

ويتطور هذا التنسيق عبر شبكات جهوية للإبداع والمقاولة ومسمى جماعي للتعاون، هي أقطاب الجاذبية. ومن أجل هذا، تتطلب ترقية المناطق المدمجة للتنمية الصناعية والأقطاب التقنية لانطلاقها إرادة طوعية محددة بوضوح.

2 - أقطاب تقنية :

ويتعلق الأمر بإنشاء أقطاب تقنية في حالة احتضان المنطقة لأكثر من مؤسسة ذات الحجم الكبير تعمل في نشاط معين (الصناعة الغذائية في بجاية، الإلكترونيات في سبدي بلعباس) والتي توجد في محيطها وتتطور قدرات التكوين والبحث ذو المستوى العالي وتقيم علاقات بين هذه الهياكل والمؤسسات.

3 - مقاطعات وحظائر تكنولوجية، داخل المدن الجديدة :

يتمثل ذلك في الاستفادة القصوى من الأقاليم المزودة بتجهيزات الربط العالمية التي تمنحها أوراقا رابحة للتحكم في التكنولوجيات المتقدمة، تسمح بالحاق بالاقتصاد العالمي.

إنه الدور الداعم للحظائر والمقاطعات التكنولوجية وخاصة داخل المدن الجديدة، وهذه الدعامات التكنولوجية المحدودة العدد والموجهة للتنمية في نفس الفضاء من الهياكل العصرية الخلاقة للتخصصات التكنولوجية..

والمهم هو ترقية الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، المدفوعة بالبحث والإبتكار سواء بالنسبة للصناعة، داخل المناطق المدمجة للتنمية الصناعية والأقطاب التقنية، والحظائر والمقاطعات التكنولوجية أو بالنسبة للفلاحة بفضل أقطاب جاذبية رفيعة وبالنسبة للسباحة بواسطة أقطاب الجاذبية السباحية وذلك هو المسمى الخلاق الذي ينبغي أن يربط مجموع هذه النشاطات ضمن أقطاب الجاذبية.

4.13 أقطاب الجاذبية في الوسط الريفي

تندرج هذه الأقطاب في إطار استراتيجية التنمية الريفية المستدامة وتهدف في المناطق والجيوب الريفية التي تتأهب لزيادة القيم المضافة المنتجة بسرعة واستمرار، إلى تقليص البطالة وسوء التشغيل، ورفع مستوى معيشة السكان بالاستفادة من جميع الإمكانيات التي تتوفر عليها هذه المناطق والجيوب.

أقطاب الصنف 1

إنها الأقطاب ذات الطابع التكنولوجي الرامية إلى إنتاج صناعي وتقليدي وخدماتي محلي في الوسط الريفي.

وعليه فقد اقترح المخطط الوطني لتهيئة الإقليم خلق الأقطاب التالية :

* قطب الجزائر - البليدة - تيبازة - بومرداس - تيزي وزو حول الفلاحة البيولوجية.

* قطب البويرة - بجاية - سكيكدة - حول زيت الزيتون

* قطب قسنطينة - سطيف - تيارت حول الحبوب والبقول الجافة.

* قطب الجلفة - الأغواط - البيض، النعامة، حول المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز).

* قطب الواد - بسكرة - طولقة، ورقلة حول النخيل

* قطب الطارف - عنابة حول تربية المائيات.

أقطاب الصنف ب

إنها الأقطاب التي تهدف إلى الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية، الثقافية والسياحية المحلية، وعلى سبيل التوضيح يمكن تفضيل خلق الأقطاب الريفية للجاذبية التالية :

* قطب : تامنغست - جانت - إيليزي.

* قطب : الأوراس - الزيبان، يقع في بسكرة أو باتنة

- المناطق المندمجة للتنمية الصناعية المتعددة الخدمات :

- الجزائر، بومرداس، بجاية، تيزي وزو، البليدة، المدية، وهران، سيدي بلعباس، تلمسان، مستغانم، غليزان، معسكر، تيارت، سعيدة، الشلف، عنابة، قسنطينة، سطيف، برج بوعرييج، قالمة، باتنة، تبسة، الأغواط، غرداية، بسكرة، ومسيلة.

- المناطق المندمجة للتنمية الصناعية المتخصصة :

- جيجل، سكيكدة، وهران (أرزويو) ورقلة (حاسي مسعود)

وانطلاقا من كثافة المؤسسات والتخصص التكنولوجي تم التعرف على الأقطاب التكنولوجية التالية :

- أقطاب التكنولوجيات داخل المناطق المندمجة للتنمية الصناعية :

بجاية (الصناعة الغذائية) سيدي بلعباس (الالكترونيات) تلمسان (الهاتف، والتطبيب الحيوي) باتنة (الصناعة الغذائية)، غرداية (الطاقة الشمسية).

3.13 المظاهر والمقاطعات التكنولوجية

إن تجنيد ودعم المهارات التكنولوجية وكذا قدرات الإبداع لفائدة تكنولوجيات المستقبل، تمر عبر انجاز حضائر ومقاطعات تكنولوجية.

وهناك أربع حضائر ومقاطعات تكنولوجية تم تحديدها داخل المدن الجديدة :

- المدينة الجديدة سيدي عبد الله (تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتكنولوجيات المتقدمة).

- المدينة الجديدة بونيان (التكنولوجيا الحيوية - الغذائية والتكنولوجيا الحيوية. والصحة والطب الرياضي (السياحة والترفيه).

- المدينة الجديدة بوغزول (الطاقات الجديدة والمتجددة والفلاحة الصناعية البيولوجية)

- المدينة الجديدة حاسي مسعود (الطاقات الجديدة والمتجددة)

وهكذا فإن أقطاب الجاذبية ومختلف الفاعلين الذين ينشطونها تم تحديدها وهي تغطي جميع المستويات المتسلسلة للإقليم الوطني وتضمن تكاملا بين التل والهضاب العليا والجنوب، وسيشكل هذا التمثيل عاملا قويا لتوزيع وتوسيع النمو الصناعي.

* قطب واحات أدرار، تيميمون وغرداية يقع في (تيميمون أو تلبيلة)

* قطب جبال أولاد نايل - جيل عمور

* قطب القبائل - جرجرة ويقع في بني بني

ويعتمد تجسيد هذه الأقطاب على صيغتين متكاملتين :

* تجسيد مباشر من طرف الدولة بناء على دراسات مسبقة وبعد استشارة الشركاء العموميين والخواص.

* نداء إلى تجسيد مشروع تطلقه الدولة، بناء على دفتر أعباء يحدد الخاصيات ومقاييس القطب.

ويتشكل التشاور والانخراط المبدأ القاعدي لإزالة الحواجز من أجل نجاح الأقطاب وترافق هيئات التطوير والتدريس مسار الإنجاز.

5.13 أقطاب الجاذبية السياحية :

تشكل هذه الأقطاب أيضا دعامة قوية من شأنها السماح بهيكل الإقليم الوطني والمساهمة النشيطة في تشكيل المقصد السياحي للجزائر و التوجه إليها. فالقطب السياحي هو توليفة حول فضاء جغرافي معين من القرى السياحية للامتياز (تجهيزات الإيواء والترفيه) والأنشطة والشبكات السياحية بالتناظر مع مشروع للتنمية الإقليمي.

إن هذه الأقطاب السياحية للامتياز مدعوة لكي تصبح "أجهات رمزية" لوجهة الجزائر الجديدة : وجهة سياحية مستدامة، تنافسية، متجددة، أصيلة ونوعية.

ويتشكل كل قطب للجاذبية السياحية من عدة مكونات وفقا لقدراته ولجاذبيته الإقليمية.

وقد تم تحديد (7) أقطاب للجاذبية السياحية :

1 - قطب الجاذبية السياحية شمال شرق: عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة...

2 - قطب الجاذبية السياحية شمال وسط: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية.

3 - قطب الجاذبية السياحية شمال - غرب: مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان

4 - قطب الجاذبية السياحية جنوب - شرق: "الواحات" : غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعية...

5 - قطب الجاذبية السياحية جنوب - غرب - "توات - القراة" : طريق القصور : أدرار، تيميمون و بشار.

6 - قطب الجاذبية السياحية الجنوب الكبير : الطاسيلي ناچر: إيليزي، جانت...

7 - قطب الجاذبية السياحية للجنوب الكبير - الأقاليم : تامنغست...

>> "أقطاب جاذبية (...)"
قصد تدعيم قدرات أقاليم على الانخراط في ديناميات اقتصاد عالمي في تحول

برنامج العمل الإقليمي PAT 14 : فضاءات البرمجة الإقليمية فضاء البرمجة الإقليمية هو :

الأهداف

تطوير اقتصاد إقليمي يحشد طاقات الأقاليم ويدمجها في شبكات النمو

الاستراتيجية

وضع ترتيبات إقليمية متنوعة تدعم جاذبية الإقليم

برنامج العمل

فضاءات البرمجة الإقليمية

* فضاء ثابت وإقليم نافذ ومستقطب حول المدن الأربع الكبرى، ومدن الربط في التل، ومدن توازن الهضاب العليا، ومدن تنمية الجنوب، وسلسلة نمو إقامة التكامل والمبادلات مع بقية فضاءات الإقليم.

* فضاء داعم : للإندماج على المستوى الفضائي بواسطة الجذب الإقليمي والتوزيع.

ينص القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة على إنشاء تسعة فضاءات للبرمجة الإقليمية.

وتشتمل فضاءات البرمجة الإقليمية على (9) فضاءات :

على مستوى التل :

* "شمال - وسط" ويتضمن عشر (10) ولايات هي : الجزائر، البليدة، بومرداس، تيبازة، البويرة، المدية، تيزي وزو، بجاية، الشلف وعين الدفلى.
* "شمال - شرق" ويتضمن ثماني (8) ولايات : عنابة، قسنطينة، سكيكدة، جيجل، ميلة، سوق أهراس، الطارف، قالة.
* "شمال - غرب" ويتضمن سبع (7) ولايات : وهران، تلمسان، مستغانم، عين تموشنت، غيليزان، سيدي بلعباس، معسكر.

على مستوى الهضاب العليا :

* "الهضاب العليا - وسط" وتتضمن ثلاث (3) ولايات : الجلفة، الأغواط والمسيلة.
* "الهضاب العليا - شرق" وتتضمن ستة (6) ولايات : سطيف، باتنة، خنشلة، برج بوعريش، أم البواقي وتيسة.
* "الهضاب العليا - غرب" وتتضمن خمس (5) ولايات : تيارت، سعيدة، تيسمسيلت، النعامة والبيض.

على مستوى الجنوب :

* "جنوب - غرب" ويتضمن ثلاث (3) ولايات : بشار، تيندوف، وأدرار.
* "جنوب - شرق" ويتضمن أربع (4) ولايات : غرداية، بسكرة، الوادي، وورقلة.

* "الجنوب الكبير" ويتضمن ولايتين : تامنغست وإيليزي.

إن فضاءات البرمجة الإقليمية :

* ليست تقسيما إداريا جديدا ولا هيئات ومؤسسات جديدة.

* ولا يتعلق الأمر بإعادة تجميع ذي طابع مؤسساتي، بل بإعادة تشكيل جغرافي للإقليم، قصد الوصول إلى خريطة تنظيم فضاءات البرمجة الإقليمية بصفتها فضاء للتشاور حول المشاريع والبرامج المشتركة للعديد من الولايات.

وتشكل إطارا للدراسة وتخطيط المشاريع، انطلاقا من إشكالية مشتركة :

* إطار إقليمي موجه لبناء مشروع ناجح ومشارك للتنمية.

* قاعدة إقليمية تقوم على معيار الاستقطاب بواسطة المدن.

ويتفق الجميع على القول أن فضاءات البرمجة الإقليمية ستكون لها مكانتها تدريجيا في تنمية الجزائر، كما في غيرها.

غير أن تصورها يجب أن يكون مطابقا لما يأتي :

* الأهداف الكبرى لاستراتيجية التنمية.

* أن يستجيب انسجامها لحقائق الميدان.

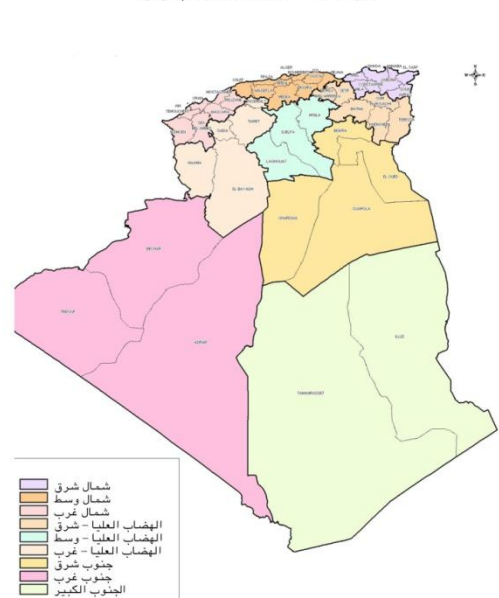
* ينبغي أن يكون موضوعا هذه الإشكالية متوازنين على أساس هذه القاعدة.

ولا يتعلق الأمر بتقسيم إداري بل بتنظيم الإقليم إلى مجموعات منسجمة في التهيئة، ومن أجل ضرورات منهجية تخضع للمنطق الفضائي.

إن فضاءات البرمجة الإقليمية التي نحن بصدها الآن، هي **فضاءات للدراسة وتهيئة الإقليم وفضاءات المشاريع**

إن برامج التنمية لفضاءات البرمجة الإقليمية التسعة هي اليوم جاهزة.

خريطة 21 : فضاءات البرمجة الإقليمية



برنامج العمل الإقليمي PAT 15 : التنمية المحلية

التنمية المحلية هي تنمية الإقليم المنطلقة من الجماعات الإقليمية التي تشكلها : البلديات، الولايات، واحتمالا فضاء البرمجة الإقليمية.

الأهداف

* إعطاء الإمكانيات لتنمية مجمل الأقاليم

* إدراج مجموع الأقاليم في شبكات النمو

* إدراج الاقتصاد المحلي ضمن الاقتصاد الشامل.

الاستراتيجية

* تطوير الاقتصاد المحلي بتضافر العوامل الخارجية والداخلية

* دعم التنمية المحلية من خلال تدخلات الدولة والجماعات المحلية.

برنامج العمل

* وضع جرد بالموارد والقدرات المحلية

* دعم قواعد التنمية

* هيكلية الجاذبية المحلية

* إقامة حكم محلي ملائم

إن التنمية المحلية تشمل "التنمية الفضائية" حسب الوضع الحالي للتنمية ما بين الولايات، ذلك أن فضاءات البرمجة الإقليمية ليست

جماعات تتمتع بقوة القانون.

إن تعريف برامج التدخل، والتعرف عليها وتجسيد المشاريع المحلية، للتهيئة والتنمية، لها كلها طابع يجعلها من صلاحيات الجماعات الإقليمية غير أن الدولة تستمر في أداء دور حاسم في سياسة التنمية المحلية.

1 - 15 جرد الموارد والقدرات المحلية

وعليه ينبغي أن يتم الشروع في وضع سلسلة من الحصائل والجرد قصد تقييم قدرات التنمية المحلية في الميادين التالية :

3.15 تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية

ويتعلق الأمر بالقيام بأعمال حاسمة ومتابعتها، قصد تطوير وتحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، والتقدم في إنجاز هيكل الدعم من أجل ترقيتها.

ويتعين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الذهاب نحو آفاق جديدة أكثر دعما في ميدان **التشغيل** وكذاوات للإنتاج والإنجاز. وهكذا وضمن هذه الديناميكية ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنهاية (2008) إلى **321387 مؤسسة** أي بزيادة تقدر بـ 9% مقارنة بسنة 2007، وهي زيادة تترجم باستحداث **27440** مؤسسة صغيرة ومتوسطة. وفي نهاية 2008 بلغ عدد المناصب المسجلة **1233000** منصب عمل، أي بزيادة 15% مما أسفر عن خلق **168000** منصب عمل جديد.

وفي إطار مخطط الأعمال المعد في هذا الاتجاه فإن الأمر يتعلق بمرافقة هذه المؤسسات بإجراءات ملموسة في ميدان دعم تشغيل الشباب، وكذا من أجل تنشيط التنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين التدخل الشمانية التي جرى التعرف عليها وحصرها، والمتمثلة في تحويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العقار، الجباية، المنافذ التجارية، سير الأسواق، التنمية البشرية، القضايا الوسيطة، الدعم المؤسسي، تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

4.15 هيكله الجاذبية المحلية

طبيعة وكثافة الجاذبية تخضع للمستوى المحلي وبديهي أن تكون عوامل جاذبية مدينة كبيرة ليست بالضرورة هي العوامل ذاتها بالنسبة لمدينة متوسطة أو صغيرة. وعلى كل مستوى محلي أن يحدد بالتالي سياسة الجاذبية الخاصة به. إن عوامل الجاذبية لختلف المستويات الإقليمية يجب أن تدمج وتتكاتف مع بعضها البعض وأن تدعم بصفة متبادلة.

* موارد ثروات الأقاليم : الحيوانات والنباتات، التراث الطبيعي والثقافي، المورد من الماء، الموارد المتجددة.

* الموارد الاجتماعية والاقتصادية : تسخير المؤسسات الصناعية، فروع التكوين العالي، حركات السكان.

2.15 دعم قواعد التنمية

التأهيل المحلي للهياكل والتجهيزات

إن التدخلات ذات الأولوية على المستوى المحلي، هي من أجل تحسين شبكة الطرق الولائية، وكذا الطرق الثانوية بين المدن الصغيرة والضيعات والمناطق الريفية.

ويجب أن تكون شبكة أوعية الطرق موصولة بفعالية بالطرق الرئيسية وبتهيئات الشبكة اللوجيستية.

تطوير هندسة إقليمية (طائقت تركيب المشاريع في الإقليم)

لا تعتمد التنمية المحلية على الموارد المحلية فقط بل أيضا على المعرفة التي تسمح بتركيب وإنجاح المشاريع. وتسمح الهندسة الإقليمية بتعريف وتصور وتسيير هذه المشاريع في >> لا تركز التنمية المحلية على موارد محلية فقط بل أيضا على المعرفة التي تسمح بتركيب القانونية، المالية، وتشكل إنجاز المشروع. كما تسمح الهندسة الإقليمية بتعريف وتصميم المشاريع المحلية للتنمية. وتسيير المشاريع في مجمل أبعادها : التقنية القانونية والمالية. وتشكل عاملا أساسيا لنجاح المشاريع المحلية للتنمية.

التكوين - العمل

يدعم التكوين - العمل، أصحاب مشاريع التنمية المحلية ويشكل دعما لتركيب وتنمية المشروع. ويقدم الدعم من طرف الجماعات أو وكالة خاصة. ويسمح لصاحب المشروع باعتماد ملاءمة مشروعه، ورصد التمويل، والاستفادة من التكوين التقني والتسيير الضروري للسير الحسن للمشروع.

برنامج العمل الإقليمي PAT 16 : الانفتاح على الخارج

1.16 تحسين الشروط الإقليمية للانفتاح هي :

الأهداف
* دعم أقاليم بوابات الانفتاح
* اعتبار الآثار الإيجابية للانفتاح كآثار سلبية، ومرافقتها وتضخيمها وتحديد أو تعويضها حسب طبيعتها.
* تمكين الفضايات من الاستفادة القصوى من انفتاحها وخاصة بتحديد الأفاق والقدرات (مستوى الانفتاح، القطاعات الأساسية المعنية).
* ضمان فعالية الانفتاح بواسطة هيكل متكيفة وفعالة
الاستراتيجية
* إعطاء الأقاليم وسائل الانفتاح
* ضمان تنمية المناطق الحدودية
برنامج العمل
* تحسين الشروط الإقليمية للانفتاح
* تهيئة وتنمية المناطق الحدودية

تنمية المدن الحدودية.
تنمية مندمجة للمناطق الحدودية.

3.16 عناصر التجسيد

التمفصل مع الاستراتيجيات الأخرى لتهيئة الإقليم.

إن التشاور القطاعي المشترك للسياسات القطاعية الأكثر حساسية في المناطق الحدودية التي تخضع للمتابعة والتشاور المنتظم تشمل القطاعات التالية على الخصوص :

5.15 إقامة إدارة محلية ملائمة

إقامة إدارة ملائمة للتنمية المحلية تركز على توزيع واضح للوظائف بين الدولة، وفضايات البرمجة الإقليمية، والولايات والبلديات (أنظر استراتيجية تجسيد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم).

تحدد الدولة وتجسد السياسة الوطنية للتنمية المحلية، أما **الجموعات الإقليمية وفضايات البرنامج الإقليمي**، فهي عوامل رئيسية في التنمية المحلية، تستفيد من حركة مزدوجة :

* إعادة تموقع الهياكل الإدارية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية.

* اللامركزية.

إن فضايات البرمجة الإقليمية هي فضايات تشاور تتولى :

* تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومخططات فضايات البرمجة الإقليمية.

* التخطيط الاستراتيجي وبرمجة المشاريع.

* المبادرة بمشاريع الاستثمار المحلية ودعمها ومتابعتها.

* التنسيق والانسجام والتحكم بين المشاريع المحلية.

* التشاور بين الفاعلين المحليين.

دعم وسائل وكفاءات **الولاية والبلديات** بما يسمح بإعداد التنمية المحلية وتجسيدها على هذا المستوى.

المنطقة الحدودية للجنوب الكبير

تتواجد في موقع استراتيجي على خط الطريق العابر للصحراء، وتعرف هذه المنطقة الحدودية لميادلات هامة مع الساحل الإفريقي، وتشكل منطقة تهيئة ذات أولوية، وهي منطقة مستقطبة من طرف تامنغست، وتضم عين قزام، تين زواتين وبرج باجي مختار، كمراكز لعبور الحدود.

ويمكن أن تشكل تامنغست مركز إشعاع إقليمي وعابر للحدود، كما يمكن تطوير علاقات عابرة للحدود مع النيجر (أسامكا) ومالي (تساليت)، ويتعلق الأمر، زيادة على ذلك، بالحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها، النباتية منها والحيوانية.

المنطقة الحدودية للجنوب الغربي

مع مراعاة الوضعية الحالية، أي ما يخص جهود التنمية المدعومة للانفتاح على موريتانيا ومالي، فإن لدى منطقة بشار قدرة انفتاح على المغرب (بني ونيف وفغيف).

يمكن لمشروع تثمين المواد المعدنية لغار جبيلات (تيندوف) أن يكون له أثر اقتصادي على المنطقة وخاصة على كل الغرب الجزائري.

كما يتعلق الأمر كذلك بإدماج مشاريع إعادة تأهيل وإعادة الاعتبار للأنظمة البيئية الهشة، ووضع نظام عابر للحدود لمكافحة زحف الرمال.

المنطقة الحدودية للهضاب العليا الغربية

تتمتع هذه المنطقة الحدودية الواسعة على مسافة 250 كلم من ولاية النعامة، وتقطع في ذات الوقت من المناطق السهلية والجبلية للأطلس الصحراوي.

المنطقة الحدودية - التل الغربي

منطقة مهيكلية بشبكة مكثفة من المدن (تلمسان، مغنية، ندرومة، الغزوات) وهي توفر قاعدة صلبة للتنمية، وقدرات فعلية للعلاقات العابرة مع وجدة، بركان، الناظور، وفاس بالمغرب.

وبالنسبة للمنطقتين المذكورتين فإنه من الضروري وضع نظام عابر للحدود لمكافحة التصحر.

➤➤ "تزويد القضاة بوسائل الانفتاح وضمان تنمية المناطق الحدودية"

* التنمية الريفية.

* هياكل وخدمات النقل.

* الخدمات العمومية والتجهيزات.

مراقبة ومتابعة المشاريع الجارية.

المناطق الحدودية المحددة لتجسيد سياسة التهيئة الإقليمية هي كالتالي :

المنطقة الحدودية للساحل الشرقي

تقع في منطقة القالة بولاية الطارف، ويمكن لهذه المنطقة الحدودية أن تطور علاقات عابرة للحدود مع طبرقة بتونس. وعلى صعيد أكثر اتساعا، يمكن تطوير علاقات بين عنابة وبنزرت.

المنطقة الحدودية للتل الشرقي

وتضم جبال وأودية مجردة، وهي منطقة مستقطبة من طرف سوق أهراس، ويمكن أن تطور علاقات عابرة للحدود مع تونس على محور الوادي مع جندوبة أو باجة. وزيادة على تنمية المنطقة الحضرية لسوق أهراس، تشكل قضاة الجبل أيضا رهانا لتنمية المنطقة.

المنطقة الحدودية للهضاب العليا الشرقية

تقع على الطريق المغاربي التاريخي وتربط قسنطينة بخليج قابس وبالشرق، وتستقطب هذه المنطقة الحدودية من طرف تيسة، وتتيح تمفصلات كائنة مع فريانة والقصرين في تونس.

المنطقة الحدودية للجنوب الشرقي

تستقطب هذه المنطقة من الحدود الوادي وتتيح علاقات هامة مع نفطة وتوزر وخاصة في الميدان السياحي.

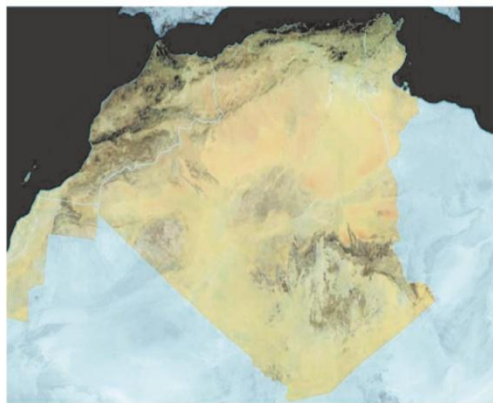
المنطقة الحدودية للجنوب الكبير الشرقي

تجمع هذه المنطقة الحدودية الديدا، عين أم الناس، إيليزي وجانت، وتتيح علاقات هامة مع جنوب تونس وليبيا (غدامس والغات).

وبالفعل فإن خطر التمرکز في الشمال لا يضغط فقط على الجزائر من حيث الأهمية الحيوية لربط القضاة المغربي وخصوصا لمواجهة ظاهرة التصحر، ولهذا يتعين على البلدان المغربية مجتمعة أن تتخذ إجراءات في حينها، من شأنها السماح بتجسيد سياسة جماعية لتهيئة الإقليم.

3.17 إدماج مشاريع مكافحة التصحر برسم مخطط العمل شبه الجهوي

4.17 دعم التعاون المغربي في إطار الأمن الغذائي.



➤➤ الاندماج المغربي هو ضرورة استراتيجية حيوية

برنامج العمل الإقليمي PAT 17 : القضاة المغاربي : قضاة تعاون استراتيجي

الأهداف

* بناء قضاة للتعاون المغربي يدعم ويمزج القدرات الاقتصادية المشتركة.
* الاستخدام الأمثل للمؤهلات المغربية واستغلال قصد دعم ودمج القدرات الإمكانات قصد الاندماج الإيجابي في الاقتصاد الاقتصادي المشتركة العالي.

الاستراتيجية

* دعم أقاليم بوابات الانفتاح على القضاة المغربي
* تشجيع بروز استراتيجية مشتركة لتهيئة الإقليم
* ترقية المبادلات المغربية

برنامج العمل

* دعم المناطق الحدودية
* تطوير المشاريع المغربية للبنية التحتية

1.17 دعم المناطق الحدودية (أنظر برنامج العمل الإقليمي PAT16)

2.17 تطوير مشاريع مغاربية للبنية التحتية

أولى المشاريع المقترحة هي:

* الطريق السيار المغربي المرتبط بالمدن المغربية الكبرى وخاصة الواجة التالية وحتى الساحل بالنسبة للقضاة الذي يعنينا.

* تطوير الربط بالسكة الحديدية فيما بين الدول المغربية والذي يتجسد بواسطة خط مماثل وشبه مطابق لخط الطريق السيار.

وستسهر السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم على تفادي المخاطر المحتملة للاختلالات الإقليمية، والعمل على تقليصها، واستبعاد هذه التوجهات وتقدم بقدر الإمكان تصور حلول لإعادة التوازن سواء في إطار وطني أو ضمن سياسات منسقة لتهيئة المناطق الحدودية في القضاة المغربي.

الخط التوجيهي 4 : تحقيق الإنصاف الإقليمي

إن فرص حياة الأفراد مقيدة بعوامل معقدة من اللامساواة ويتعلق الأمر على الخصوص بـ :

➤ ضمان استتدراك الأقاليم ذات عوائق باستتدراك تأهيل المناطق التي يمكن أن تتجاوزها لعبة التنافسية.

– تفاوتات في ميادين الصحة، التربية والدخل يعيشها البلد بدرجات مختلفة.

– فوارق مرتبطة بالثروة والجنس والوضعية الجغرافية التي لا تؤثر بصفة منعزلة.

ويمكن لهذه الفوارق في التنمية البشرية والاجتماعية التي تختلف عن بعضها أن تخلق تفاوتات بين الغضاءات وتزيد من حدتها. ويمكن أن تبين الإحصائيات هذا التباين غير أن الأرقام تخفي وراءها حياة وآمال أناس عاديين.



فالتهميش والهشاشة والإقصاء ظواهر تتفاعل فيما بينها لتخلق حلقات من المساوى، النشيط، تدعم بصورة متبادلة، وتنقل من جيل لآخر. وكسر هذه الحلقات هو أحد الفاتح لتتمة مستدامة في إطار تحقيق الإنصاف بين الأقاليم.

وبهذا الخصوص، يشكل الإنصاف الإقليمي المقابل لسياسة الجاذبية والتنافسية، كما يشكل ضمانا للتوازن والتضامن الإقليمي، ويساهم في الاستدامة كما يوفق بين الانسجام الاجتماعي والوحدة الوطنية مع مراعاة جاذبية الإقليم.

وتكتسي الهشاشة شكلين، اجتماعي حضري (الوسط الحضري) وجغرافي إقليمي ريفي (الوسط الريفي والمناطق ذات عوائق). وتستدعي هذه الهشاشة جغرافية جديدة، ومعالجتها يجب أن تتم في المصدر وعند المنبع (في الوسط الحضري، وفي الوسط الريفي).

وتخلق التنافسية تباينات داخل الإقليم. فالتنمية لا توزع بانصاف إذ أن تاهيل وتحديث المدن الكبرى والتنافسية تزيد من حظوظ بعض الأقاليم، وتعمق الفوارق مع أقاليم أخرى، وتغذي أشكالاً جديدة من التهميش الإقليمي.

ويتعلق الأمر عبر هذا الخط التوجيهي الرابع بـ **ضمان استتدراك المناطق ذات العوائق، واستتدراك تاهيل تلك التي تعاني من معوقات الجاذبية والتنافسية.**

ويمثل الخط التوجيهي المتعلق بالإنصاف الإقليمي في ثلاثة أبعاد، ويعالج فضاءات ريفية ومدن ومناطق ذات عوائق.

وتعرف الجزائر تباينات متزايدة بين الأقاليم ذات الازدهار النسبي، والأقاليم المتروكة عرضة لنفسها، أو المهدة لكي تكون كذلك.

وتشكل الاتجاهات الإقليمية الماثلة في البلاد وخاصة آثار التنافسية بالنسبة للمدن والساحل، وكذا الآثار الجانبية للانتقال الاقتصادي والانفتاح على المبادلات والاستثمارات الدولية، عوامل قوية لكبح الإنصاف الإقليمي التي يحاول الخط التوجيهي الرد عليها، ويتجلى عدم الإنصاف الإقليمي بدرجات مختلفة داخل الإقليم في :

– **الغضاءات الريفية** التي غالباً ما تبدو هشة عندما تكون خارج نفوذ المدن، خاصة الغضاءات السهبية والجبليّة المفرغة من جزء من قوتها الحية بسبب النزوح الريفي، حيث توجد في وضعية عجز في ميدان التواصل والتجهيزات والخدمات.

– **المدن** وتشكل فضاءات للامساواة ولا سيما بسبب نموها السريع والحديث الذي ضاعف الضغط على السكن وفاقم من حدة السكن الهش والعشوائي دون أن تتبع القواعد الانتاجية والخدمات والتجهيزات نفس الوتيرة، مما يجعل أحياء كاملة عرضة للإقصاء.

الأخرى للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وتشكل سياسة الإنصاف الإقليمي المقابل والمكمل لسياسة التنافسية والجلابية للإقليم.

يمثل الخط التوجيهي (تحقيق الإنصاف الإقليمي) في ثلاثة برامج للعمل الإقليمي PAT :

برنامج العمل الإقليمي PAT 18 : التجديد الحضري وسياسة المدينة

برنامج العمل الإقليمي PAT 19 : التجديد الريفي

برنامج العمل الإقليمي PAT 20 : استتدراك وتاهيل المناطق ذات العوائق

برنامج العمل الإقليمي PAT 18 : التجديد الحضري وسياسة المدينة

لقد عرفت المدن نموا ديموغرافيا استثنائيا نتيجة نموها الطبيعي ومساهمة التزوج الريفي،

وهي تضم حاليا 70% من العدد الإجمالي للسكان. إن هذا التجمع للسكان أدى إلى توسع مفرط للنسيج الحضري، وتطور شبه حضري وتشكل نسيج عمراني مطلق العنان عدم التوازن الحضري هذا يدعو للانفعال.

لقد عرفت المدن نموا ديموغرافيا استثنائيا نتيجة نموها الطبيعي ومساهمة التزوج الريفي، وهي تضم حاليا 70% من العدد الإجمالي للسكان. إن هذا التجمع للسكان أدى إلى توسع مفرط للنسيج الحضري، وتطور شبه حضري وتشكل نسيج عمراني مطلق العنان عدم التوازن الحضري هذا يدعو للانفعال.

إن هذا الانتقال الحضري السريع غير المتحكم فيه وغير المكتمل، يؤدي إلى اختلالات عديدة لا يواجهها التسيير الحضري الحالي إلا بصفة جزئية.

الأهداف

* إقامة مدينة جزائرية نوعية تنافسية، جذابة ومستدامة وقادرة على الاستجابة لاحتياجات سكانها والتحولت المنتجة وكذا المساهمة في ثقافة حقيقية وهوية حضرية.

استراتيجيات

* ترقية مدينة مستدامة
* ضمان الإنصاف وتجديد الشكل الحضري
* تكيف المدينة مع متطلبات الأنشطة الاقتصادية
* حماية وتثمين الأنظمة البيئية الحضرية

* وضع المدينة خارج المخاطر
* التحكم في التسيير الحضري
* محاربة الإقصاء، والتهميش وتاهيل المناطق الحضرية ذات العوائق

برنامج العمل

* إعادة التجديد الحضري
* استتدراك وتكامل المناطق الحضرية ذات العوائق
* إصلاح التسيير والإدارة الحضرية

– وأخيرا هناك مناطق ذات العوائق الخاصة التي تتميز سواء بطابعها المعزول كبعض الأقاليم الجبلية أو بتواجدها في بعض الجيوب في الهضاب العليا.

ويعتمد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم جعل الإقليم الوطني فضاء مشتركا لجميع الجزائريين بضمن مستوى عاليا من التضامن الإقليمي.

ويقتض تحقيق الإنصاف الإقليمي وجود نظام ملائم لإعادة التوزيع بين الأقاليم الأفضل تجهيزا والأقاليم الأقل تجهيزا.

وبير ذلك عبر اتخاذ إجراءات مؤقلمة تسمح بتقليص وتعويض الفوارق إذ أن الأمر يتعلق بتقادي حدوث قطيعة وتمييز وانفصال للأقاليم الهشة وتفككها.

وتنصب المحاور الرئيسية لتحقيق الإنصاف الإقليمي حول :

* السكن والخدمات القاعدية : يستجيب توفر السكن لمعايير النظافة والرفاهية والتجهيزات القاعدية في ميدان التزويد بالمياه والطاقة والتطهير أو معالجة النفايات والخدمات الثقافية التي تشكل المظاهر الرئيسية للإنصاف.

* التواصلية والنقل والاتصال : تساهم العزلة في التهميش الإقليمي، وفي إهمال أقاليم بسبب المسافة بين الخدمات القاعدية أو الأنشطة. وهكذا تبدو الهياكل القاعدية وخدمات النقل الملائمة الموسعة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ضرورية لتحقيق الإنصاف بين الأقاليم.

* التمكن من الخدمات : يشكل التمكن من الخدمات وهانا أساسيا لقابلية إقليم للعيش فيه من خلال وجود خدمات قاعدية في الإقليم، أو بواسطة طاقات الحصول السهلة والسريعة على الخدمات، فالتربية والصحة والإدارة والتجارة، تشكل قاعدة للخدمات الضرورية للإنصاف بين الأقاليم.

* تنمية القواعد الإنتاجية الخاصة : قدرة الإقليم على ضمان هذه القواعد الإنتاجية أمر ضروري، قصد تمكينه من الوجود في المبادلات، والحفاظ على ساكنة ناشطة.

ويندرج الخط التوجيهي المتعلق بالإنصاف الإقليمي في سياق متكامل وثيق الصلة بالخطوط التوجيهية الثلاثة

ويتمثل الرهان الأساسي في استعادة المدينة لبعدها الوظيفي، وتوفير الشروط اللازمة للانتقال نحو مدينة مستدامة.

ولأجل هذا، سيتم وضع سياسة للمدينة انطلاقا من المدن التي تحتضن أكثر من 100.000 ساكن والتي تتمثل في استراتيجية للتنمية الحضرية انطلاقا من نظرة طويلة الأمد للمدينة. وستتجسد هذه الاستراتيجية لاحقا من خلال مخطط لعمل متعدد القطاعات على المدى القريب والمتوسط والطويل.

وستدمج سياسة المدينة لا محالة البعد الاجتماعي في المناطق ذات العوائق من خلال الأعمال التالية :

* إزالة السكن الهش.

* الحصول على التجهيزات الجماعية.

* تحسين الاندماج الحضري.

* مشاركة السكان في إعداد المشاريع.

اعتبارا للتعقيدات الحضرية، فإن تنمية المدينة تعد من الرهانات الأساسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم التي ينبغي علينا رفعها عن طريق مسعى مدروس وخالق. هذا المسعى يعيد للمدينة بعدها الأكثر دلالة من خلال إعداد وتطبيق برامج طموحة، متضمنة في برنامج سياسة للمدينة ومتفصلة حول الغروغ الآتية :

* التجديد الحضري.

* استدراك وإدماج المناطق الحضرية ذات عوائق.

* إصلاح التسيير والإدارة في المدن.

1.18 التحديث الحضري

تتعتمد استراتيجية التجديد الحضري على وثائق التعمير التي تساهم في توجيه المخططات التوجيهية لتهيئة المدن الأربع الكبرى (PDAU.POS). ويعد التحديث الحضري إشكالية مستعجلة لسياسة المدينة في بلادنا بسبب وجود تسيير عمراني قديم ومتدهور، في جميع المدن تقريبا، وخاصة الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة :

إن جزءا هاما من حضيرة السكن تشكل مخاطر كبرى على السكان بسبب حالتها الهشة، وهي وضعية أدت بالسلطات العمومية إلى القيام بتشخيص حالة

المباني قصد إنجاز أعمال تجديد بمشاركة الفاعلين المعنيين وهم : (مديرية التعمير والبناء، ديوان الترقية والتسيير العقاري، المجلس الشعبي البلدي والسكان).

وعليه لا بد من تجسيد مختلف العمليات الداعمة لإعادة الاعتبار لأحياء الضواحي من بينها :

* إعادة الاعتبار للتجمعات الكبرى وإزالة السكن العشوائي.

* تأهيل التجهيزات والخدمات القاعدية (الربط بشبكات الماء الصالح للشرب وقنوات التطهير، التربة، الصحة، الرياضة، الثقافة إلخ..)

* تعيين العمارات المهمة بهدف إعادة إدماجها في وظيفتها الحضرية.

* هيكلة النسيج الحضري، والاندماج الحضري، وتهيئة الفضاءات العمومية : الطرق والمساحات الخضراء وإعادة شغل الأراضي.

* تحسين الربط مع الفضاءات المركزية في المدينة وبين الأحياء، عن طريق هياكل أو خدمات ملائمة (النقل العمومي).

وبالإضافة إلى تحسين الإطار الحضري، فإن التحديث الحضري سيساهم في تحسين وجه المدينة وترقيتها من خلال إنجاز مرافق، والقيام بنشاطات مهيكلية ضرورية لإشاعتها. وهذا التحديث يجب أن يرقى بأعمال متعلقة بـ :

* إعادة الاعتبار، للفضاءات العمومية واستصلاحها وصيانتها.

* إعادة الاعتبار، وترميم وتثمين التراث التاريخي والثقافي، بتخصيصه لاستعمالات ملائمة لطبيعته، وانفتاحه على الجمهور.

* حماية وتثمين المواقع الحضرية (الطبيعية والمبنية)، مع وضع مخططات للمواقع الحضرية وإدماجها في وثائق التعمير، وتسجيلها في المخططات التوجيهية للتهيئة الحضرية ومخطط شغل الأراضي (PDAU, POS).

* تثمين المساحات الخضراء في المدينة بواسطة الصيانة، وإنشاء حظائر وحدائق من خلال غراسة حضرية (تصنيف الأشجار إلخ) بواسطة تثمين المساحات غير المعرّنة.

* عصرنة شبكات فعالة للتطهير وجمع القمامة مما يسمح بالحد من التلوث والأضرار.

2.18 استدراك وإدماج المناطق الحضرية ذات العوائق

يهدف هذا البرنامج إلى التقليل من الفوارق لضمان انسجام واندماج مختلف أحياء المدينة. وقصد إعطاء أحسن رؤية لهذه الظاهرة، ثم وضع آلية من خلال إعداد خريطة وطنية للتهيئة الاجتماعية سمحت بتحديد المناطق العمرانية الأقل تجهيزا والتي تتطلب وضع برامج موجهة لتحسين شروط حياة السكان في المناطق المهمشة.

تخضع المناطق الحضرية ذات عوائق لتدخلات مزودة بوسائل خاصة، وتشمل التدخلات في المراحل الأولى المدن التي يفوق عدد سكانها 100.000 ساكن أي حوالي أربعين (40) مدينة قبل أن تعمم على جميع المدن.

وتشمل التدخلات في المناطق ذات عوائق (ZUH) القيام بمختلف الأعمال :

- إزالة السكن الهش وإنجاز سكنا اجتماعية.

- إنجاز التجهيزات القاعدية للأحياء أو تكملتها قصد ضمان النظافة والصحة العمومية.

- الحصول على التجهيزات الجماعية (التربية، الصحة، الرياضة، الثقافة).

تحسين الاندماج الحضري للأحياء سواء على صعيد التسيير والشكل الحضري أو على صعيد الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للسكان :

* ربط الأحياء بهياكل وشبكات للنقل الجماعي وتحسينه قصد ضمان إدماجها ببقية أطراف المدينة.

* توفير تجهيزات جوارية "من نوع دور الأحياء" تسمح بمرافقة اجتماعية وثقافية وترقية ثقافة حضرية.

* تمكين السكان من المشاركة في المشاريع التي تهمهم وهو ما يسمح بتعديل أفضل للحاجيات وضمان تسيير أحسن.

3.18 إصلاح التسيير والإدارة >> "إعادة الاعتبار للمدينة في بعدها الوظيفي وجمع الشروط اللازمة قصد التوجه نحو مدينة مستدامة"

في المدن اعتبارا لوزن الساكنة الحضرية، وعدد المدن لا يخفى أن تحسين أنماط تسيير مدنتنا يقتضي طرق جديدة لتدخل التسيير من خلال :

* تحسين قدرات الإدارة البلدية.

* تعميم آليات اتخاذ القرار فيما يتعلق بتطوير المدينة.

* أدوات جديدة تنظيمية خاصة بالأقاليم الحضرية.

* ترقية العمران الحضري التساهمي من خلال التشاور مع الفاعلين للمدينة.

برنامج العمل الإقليمي PAT 19 : التجديد الريفي

التجديد في الوسط الريفي في بعده الإقليمي يعني مواطننا واحدا من بين ثلاثة مواطنين.

الأهداف

* دعم التواصلية والتجهيزات وطاقات الخدمات لعالم الريف.

* جعل عالم الريف فضاء منتجا وجذابا.

* إدراج عالم الريف في العلاقات الحضرية - الريفية، علاقات مكثفة وتكاملية.

الاستراتيجية

* تجديد عالم الريف بواسطة الشراكة المتعددة القطاعات

برنامج العمل

* دعم القواعد الإنتاجية والتنوع الريفي

* دعم التكامل والعلاقات الحضرية الريفية

* تنفيذ هذه البرامج من خلال المواضيع الجامعة عبر :
* مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتدمجة (PPDR)

* وضع ودعم أدوات تمويل ملائمة.

* سكن يستجيب لوسائل النظافة، الماء، التطهير، الطاقة والأمن.
* التشغيل

لذا يتعين إعادة النظر في الريف ضمن هذه الاستراتيجية المتضمنة تجديد برامج الأعمال الإقليمية، مثلما هو معلن عنها في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

تجسيد الإنصاف الإقليمي في الوسط الريفي :

إن الإنصاف لا يعني المساواة الاجتماعية، وإنما هو المساواة في فرص الحصول بالنسبة لجميع المواطنين في الإقليم الوطني على :

1.19 تدعيم قواعد إنتاجية وتنوع ريفي

- * تأهيل الهياكل والتجهيزات القاعدية.
- * تحسين إنتاجية أنظمة الزراعة وتربية الحيوانات أو الغابات.
- * تطوير صناعة فلاحية - غذائية تضمن الإنتاج المحلي للفلاحة وتربية الحيوانات.
- * تطوير تسويق المنتجات.
- * تنوع الإقتصاد الريفي بتطوير الأنشطة المضمنة للموارد الطبيعية المادية والبشرية.

2.19 تدعيم التكامل والعلاقات الحضرية - الريفية

التضامن بين العالين الحصري والريفي يحضى بثمنين قيمته.

3.19 المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI)

إن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة هي مشاريع متكاملة وجامعة، تبني من أسفل إلى أعلى، وتتوزع المسؤولية فيها بين مصالح الإدارة والمختصين المحليين والمواطنين والمنظمات الريفية.

وتتكاثف جهود الفاعلين العموميين والخواص، حول مواضيع موحدة لإنتاج استثمارات ذات استعمال جماعي، تمول من ميزانيات قطاعات الولايات والبلديات والمخططات البلدية للتنمية، واستثمارات ذات استعمال فردي لأشخاص طبيعيين، سواء كانت مولة ذاتيا أو باللجوء إلى مختلف الترتيبات الموجهة لدعم الاستثمار.

وتدمج في المشروع أيضا أبعاد دعم القدرات البشرية التي تستدعي التكوين المهني، التربية، الجامعيين، عمليات محاربة محو الأمية، الوقاية الصحية، التضامن، وأعمال أخرى جامعة...

المواضيع الجامعة التي تبني حولها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة هي :

* عصنة و/أو إعادة الاعتبار للقرية والمجمعات الصغيرة، وتحسين نوعية وشروط الحياة في الوسط الريفي.

* تنوع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي (السياحة الريفية، الصناعة التقليدية، المواد المحلية، تهيئة المواقع الثقافية، المؤسسات الصغيرة

* الخدمات العمومية وخاصة النقل.

* الصحة.

* التربية والتكوين.

وهناك أربعة شروط رئيسية للتنمية الريفية :

1 - تحديد السياسة الفلاحية.

توضيح التباس : تقوم التنمية الريفية على الفلاحة وأيضا على الأنشطة الأخرى : وعليه يستلزم الاتجاه نحو البحث عن الخلاص داخل وخارج الفلاحة. يمكن للأنشطة أن تتطور بالاعتماد جزئيا على الدعامة الفلاحية والتفتح على القطاعات الأخرى.

2 - تحديد محتوى تعدد الأنشطة كامتداد طبيعي للتنمية الفلاحية.

3 - مراعاتها بسياسة للتجهيزات والخدمات الفعالة.

* الخدمات القاعدية : الماء، الصحة، التربية، الطاقة.

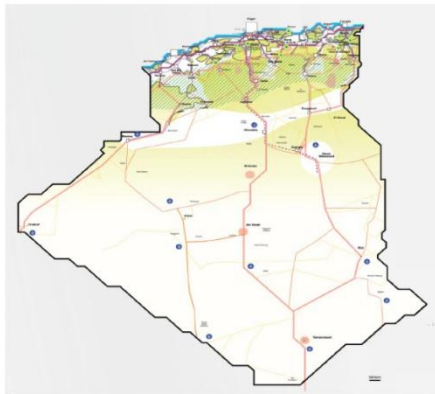
* النقل، المواصلات، الاتصال، الخدمات، السكن.

وتستدعي هذه السياسة، إشراك فاعلين ومنظمين، واعتماد نظرة فلاحية تدمج المدن الصغيرة في بيئتها كمركز للتنشيط والدفع والتجهيز بالنسبة للريف، والقضاءات الطبيعية، والجيال والسهوب.

4 - إدراج عالم الريف في علاقات حضرية - ريفية مكثفة و متكاملة

تتضمن إشكالية التنمية الريفية هنا ربط الريف بالمجمعات العمرانية الصغيرة، ويتعلق الأمر بجعل هذه التجمعات مراكز للتنشيط والإشعاع الاقتصادي.

خريطة 22 : تجديد الأقاليم الريفية



* منطقة الأقاليم ذات الأهمية

* في الوسط الريفي

* في الوسط الحصري

* في منطقة الأقاليم ذات الأهمية

* بواسطة برنامج تطوير وإشراك محلي

* بواسطة برنامج جديد وإشراك محلي

* تطوير التجهيزات المدرسية والصحية للأقاليم الريفية

* تنمية القواعد ريفي يقدم على الشراوات المحلية

* السياحة

* الاقتصاد الوحات

* تهيئة تهيئة محقق

* الموارد المائية

* الطاقة

* للتراث الطبيعي والثقافي

مجم مدن أكثر من 50,000 سكن

100,000

50,000

25,000

12,500

6,250

3,125

1,562

781

390

195

97

48

24

12

6

3

1

والمستوسطة، الطاقة المتجددة، تكنولوجيا الإعلام والاتصالات) وكذا تحسين جاذبية الأقاليم الريفية (الشباب، عودة السكان، التجهيزات الجديدة...).

* حماية وتأمين الموارد الطبيعية (غابات، سهوب، واحات، جبال، ساحل)

* تهيئة وحماية التراث الريفي
>> تحديد استراتيجية فلاحية المادي وغير المادي، (منتجات محلية، المادي، الحفاظ على المواقع والمنتجات التراثية والثقافية، تهيئة التظاهرات التقليدية...).

وفي ولاية واحدة يمكن تجميع عدة مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة خاصة بموضوع جامع لتشكل عندئذ أحد أربعة مشاريع حسب أهداف التنمية الريفية المندمجة للولاية. لا يشكل تجميع البرامج الأربعة بحسب الأهداف، برنامج التنمية الريفية المندمجة للولاية. ويشكل هذا البرنامج كذلك، مخطط دعم النهوض الريفي.

4.19 وسائل التمويل

يفرض تنوع أصحاب المشاريع الريفية (المجم، العوائد، قدرات التموين الذاتي إلخ) ضرورة تكييف سياسة دعم الدولة، وترقية أنظمة تمويل متكيفة.

وهذا يندرج في إطار إصلاح بنكي ملائم لمجالات التنمية الريفية. مع اقتراح أنظمة تمويل جديدة بالإضافة إلى عروض المنظومة البنكية الكلاسيكية وخاصة في ميدان التمويل المصغر. وترتكز هذه الأنظمة على ترقية :

* القرض المصغر.

* أنظمة تأمين اقتصادية واجتماعية.

* إنشاء هيئات ضمان القروض.

* بنوك المجموعات.

* تعاوضيات أو تعاونيات الإيداع والقرض.

* أشكال ائتمان تعاوضي وتضامني.

تكييف سياسة التمويل في الوسط الريفي.

إن دعم الاستثمار في الوسط الريفي يضع القروض كعنصر مركزي لعملية تأهيل الفلاحة وتحسين أدائها وكذا التنوع الاقتصادي في الفضاءات الريفية.

برنامج العمل الإقليمي PAT 20 : استدراك و تاهيل المناطق ذات العوائق : البرنامج الوطني للتأهيل

تم تحديد عدد من البلديات على أنها بلديات لم تعرف تنمية كافية وتتطلب استدراك نقائصها وتقع هذه البلديات في :

* جبال التل، الظهرة، زكار، الونشريس، بني شقران، الأطلس البليدي، المدية، جيجل، سكيكدة، الأوراس والتماشة. * تنسيق التدخلات وأدوات مختلف الترتيبات القطاعية أو تهيئة الإقليم قصد الاستجابة للمجالات الخاصة للأقاليم ذات العوائق. * حماية وتأمين الأنظمة البيئية للمناطق ذات العوائق. برنامج العمل البرنامج الوطني للتأهيل * تحسين شروط وإطار الحياة * ديناميات التنمية المحلية وتأمين الأقاليم	* تفادي انفصال وتهميش الأقاليم المراكمة للعوائق * إدراج المناطق ذات العوائق في الأقاليم الأكثر اتساعا، الكفيلة بضمان المبالاة والتكامل. الاستراتيجية * تنسيق التدخلات وأدوات مختلف الترتيبات القطاعية أو تهيئة الإقليم قصد الاستجابة للمجالات الخاصة للأقاليم ذات العوائق. * حماية وتأمين الأنظمة البيئية للمناطق ذات العوائق. برنامج العمل البرنامج الوطني للتأهيل * تحسين شروط وإطار الحياة * ديناميات التنمية المحلية وتأمين الأقاليم
---	---

برج بوعريرج، أم البواقي، خنشلة، تبسة.

ويقع جزء من بلديات مناطق الهشاشة هذه في المناطق ذات العوائق، وتستدعي أعمالا استدرائية ومخططا وطنيا للتأهيل.

وتقع هذه البلديات عموما في مجالات جغرافية ذات خصوصية (الجبل، السهوب) ذات الأنظمة البيئية الهشة، وفي الوسط المناوي (الوعدة، الجفاف)، والفقر من حيث الموارد الطبيعية (التربة والماء).

وغالبا ما تكون الممارسات الفلاحية فيها بدائية وعرضة للتقلبات المناخية، وغير متكيفة مع الوسط (الحرق في المنحدرات الجبلية، الزراعة المكثفة للحبوب، والرعي الجائر في الهضاب العليا). وتساهم هذه الممارسات في تدهور واختفاء الموارد الطبيعية وندرتها (الماء، الانجراف في الجبل، تراجع الطبقات المائية في الهضاب العليا) دون أن تسمح بتحسين مستويات حياة السكان.

ويزيد بعد الأقطاب الحضرية، وقلة الهياكل من عزلة هذه الأقاليم وعرقلة تطورها، وتعيق السكان بسبب عدم الوصول إلى التجهيزات القاعدية (الصحة والتربية) ومناطق التشغيل. وهكذا فإن نسبة التمدد هي أقل من متوسط النسبة الوطنية، كما أن نسبة البطالة عالية بصورة غير طبيعية.

وتتجلى الهشاشة في شروط وإطار حياة غير ملائم : نسبة عالية في شغل المسكن (أحيانا إلى غاية ثمانية أشخاص)، وتجهيزات قاعدية جماعية غير كافية أو يصعب الحصول عليها وأمية مرتفعة عند الكبار وخاصة النساء، وأنشطة اقتصادية محدودة، وسوء تشغيل مزم كثيرا ما يجبر السكان على النزوح.

1.20 تحسين شروط وإطار الحياة عبر :

الوصول على سكن يحترم المعايير الدنيا للنظافة والرفاه.

وضع تجهيزات قاعدية وخاصة الصحية والتربوية.

ملاءمة التجهيزات مع أنماط حياة السكان الريفيين والرحل، بتطوير وتعميم النقل المدرسي، أو إعادة النظام الداخلي...

فك العزلة قصد تحسين الوصول إلى القرى الريفية وربط الإقليم.

2.20 ديناميات التنمية المحلية وتأمين الأقاليم بـ :

حماية وإحياء الأوساط الطبيعية من خلال إعادة تهيئة السلاسل الجبلية، وإحياء الأنظمة البيئية السهبية، وحماية وإعادة الاعتبار لنظام الواحات...

تنويع النشاط الاقتصادي والسهل على استغلال أكثر عقلانية وحكمة للموارد، ووضع حد لبعض أشكال الاستغلال غير المستدامة. وتشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة على أساس تهيئة الموارد الخاصة بالوسط الطبيعي والمهارات المحلية.

الخلاصة

تشكل الخطوط التوجيهية الأربعة التي تم عرضها من خلال العشرين برنامجا للعمل الإقليمي الجزء الجديد من التهيئة للجزائر.

وتتضمن الخطوط التوجيهية وبرامجها للعمل الإقليمي عددا كبيرا من الترتيبات الموجودة، في إطار رهانات التنمية الإقليمية الخاصة بالخطة الوطنية لتهيئة الإقليم.

ويتطرق كل برنامج من برامج العمل الإقليمي العشرين لتطوير كامل أهدافها واستراتيجيتها وبرنامج عملها المفصل في الجزء العاشر من الصيغة المطولة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وفي الجزء الثاني (II) من ملخصه. وقد تم الاستناد إليه من أجل المزيد من التوضيحات.

وتمثل برامج العمل الإقليمي العشرون نظاما للعمل المنسجم المتسم خصوصا بالتكامل الذي يدعو إلى : الديمومة وإعادة التوازن والجاذبية والإنصاف الإقليمي وهي الأوجه الأربعة لاستراتيجية تهيئة وتنمية الجزائر في أفق 2030.

غير أنه ليكون المسعى كاملا، يجب أن يضاف إليه خط توجيهي خامس، البعد الأفقي للإدارة الذي يساعد دوائر اتخاذ القرار على تجسيد الطموحات المعلنة من طرف الخطوط التوجيهية الأربعة الكبرى.

إن الأمر يتعلق الآن بالبعد الخامس وهو الحكم الذي يدرج تنظيم عمل الفاعلين العموميين والخواص، وتوقيع المؤسسات، وتنشيط التشاور ومراحل التنفيذ والتي تشكل صلب الموضوع.

تستند على حكم راشد للشؤون المحلية من خلال تأطير محسن للبلديات، يسمح بتحديث التسيير المحلي : إدارة جوارية تشجع مشاركة المواطنين في الحياة المحلية والتحكم في الموارد المالية.

3.20 أدوات التنفيذ : مخطط تاهيل المناطق ذات العوائق

يجب التنسيق بين عدة مخططات إقليمية للعمل، وذلك في إطار مخطط وطني لتأهيل المناطق ذات عوائق :

* إنعاش السلاسل الجبلية قصد إحياء الأنظمة البيئية النوعية لهذه الأوساط، واستقرار سكان الجبال وتنويع اقتصاد الجبل (برنامج العمل الإقليمي PAT 3)

* إحياء الأنظمة البيئية السهبية بهدف استقرار سكان السهوب، واحترام طريقة حياتهم، وتنويع الاقتصاد السهبي، وتحديث جهازه الإنتاجي، انطلاقا من موارده الطبيعية والبشرية (برنامج العمل الإقليمي PAT 2)

* حماية وإعادة الاعتبار للنظام البيئي للواحات (برنامج العمل الإقليمي PAT 8)

* خيار الهضاب العليا (برنامج العمل الإقليمي PAT 7)

* نظام حضري متوازن ومتسلسل، قادر على استقطاب عالم ريفي غير معزول (برنامج العمل الإقليمي PAT 10)

* تجديد الأقاليم الريفية (برنامج العمل الإقليمي PAT 19)

* المدينة المتوازنة والمستدامة ببرنامج خاص بالمناطق الحضرية ذات عوائق (برنامج العمل الإقليمي PAT 18).

تم تحديد عدد من البلديات على أنها بلديات لم تعرف تنمية كافية

استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

لم يتم بعد الآن الإعلان صراحة عن سياسة تهيئة الإقليم. ففي بعض الأحيان يتم الخلط بينها وبين سياسة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، فهي لا تقع في نفس الفضاء الزمني. إن سياسة تهيئة إقليمية مجسدة في مخطط للتهيئة لا يمكن إلا أن تندرج ضمن نظرة طويلة الأمد، لفترة عشرين سنة على الأقل، مقابل خمس سنوات على العموم بالنسبة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

لقد سمح النقاش الوطني المنظم في شكل ملتقيات ضمت 50.000 مشارك في مختلف مناطق البلاد برسم معالم سياسة تهيئة إقليمية، وإعداد سبعة عشر مجلد أدت بدورها إلى صياغة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

وانطلاقاً من هذه القاعدة أُرست الحكومة سياسة تهيئة الإقليم بإشراك الفاعلين المحليين في إعدادها.

ويجب أن تندرج هذه الممارسة التشاورية في العمل الحكومي الذي ينبغي أن يقدم الإجابات الملائمة على الأسئلة الرئيسية المطروحة خلال المناقشات والإشراء: أي حكم للإقليم وأي دور للدولة، والجماعات الإقليمية، وفضاءات البرمجة الإقليمية وما هي معايير تقييم العمل الإقليمي وبأية وتيرة؟

1. الحكم والتهيئة: حجر الزاوية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

هناك علاقة متينة بين تصور الحكم والنظرة للتهيئة.

ففي فكر التهيئة في الماضي (1970 – 1985) كان يقع على عاتق الدولة تصميم الاختلالات بين الولايات. ولقد أضافت الممارسة فيما بعد بعض الإبهام في الحكم بين الفاعلين الإقليميين والدولة، لأنه كان منتظرا من هذه الأخيرة ليس فقط القيام بتوزيع عادل للتجهيزات بل أيضا ضمان توزيع عادل للتنمية الاقتصادية.

جدول شامل لبرامج العمل الإقليمي :

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم : نحو توازن مستدام وتنافسية الأقاليم.

خطوط توجيهية	برامج العمل الإقليمي
1. نحو إقليم مستدام	* ب.ع.إ 1 : ديمومة المورد المائي * ب.ع.إ 2 : المحافظة على التربة ومحاربة التصحر * ب.ع.إ 3 : الأنظمة البيئية * ب.ع.إ 4 : المخاطر الكبرى * ب.ع.إ 5 : التراث الثقافي
2. خلق ديناميات إعادة التوازن الإقليمي	* ب.ع.إ 6 : كبح التسحلل وموازنة الساحل * ب.ع.إ 7 : خيار الهضاب العليا * ب.ع.إ 8 : خيار تنمية الجنوب * ب.ع.إ 9 : إعادة تموقع الأنشطة واللاتمركز الإداري * ب.ع.إ 10 : نظام حضري متسلسل ومتفصل
3. خلق شروط الجاذبية وتنافسية الإقليم	* ب.ع.إ 11 : تحديث وربط هياكل الأشغال العمومية، النقل، اللوجيستية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال. * ب.ع.إ 12 : تأهيل وعصرنة المدن الكبرى الأربع : الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة * ب.ع.إ 13 : أقطاب الجاذبية والمناطق الخدمية للتنمية الصناعية * ب.ع.إ 14 : الفضاءات للبرمجة الإقليمية * ب.ع.إ 15 : التنمية المحلية * ب.ع.إ 16 : انفتاح الأقاليم على الخارج * ب.ع.إ 17 : المغرب العربي
4. تحقيق الإنصاف الإقليمي	* ب.ع.إ 18 : التجديد الحضري وسياسة المدينة * ب.ع.إ 19 : التجديد الريفي * ب.ع.إ 20 : استدراك وإعادة تأهيل المناطق ذات عواقب

2. دور الفاعلين في تهيئة الإقليم

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم فرصة كبرى لتوضيح الدور التشاركي للفاعلين الوطنيين والمحليين، العموميين والخاصين في تجديد أنماط الحكم وتصور مستويات جديدة للتخطيط.

فالمستوى الوطني يجب أن يلعب دوره الاستراتيجي كاملا في حين يجب أن يصبح المستوى المحلي بمثابة الفضاء للتخطيط الاستراتيجي الإقليمي.

1.2 وظائف أربع للدولة في الحكم الإقليمي

1.1.2 تحدد الدولة وتنفذ بواسطة القانون سياسة تهيئة الإقليم

ولهذا الغرض فهي تدعم الجهاز التشريعي والتنظيمي، وتقوي الأجهزة المكلفة بالتجسيد، وتصيغ إجراءات الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص والمجتمع المدني، وتحدد على الخصوص :

* القواعد المتعلقة **بالاتمركز واللامركزية** قصد السماح بإنجاز أهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

* قواعد **حكم استراتيجي جديد** قصد وضع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمخططات التسعة للبرمجة الإقليمية ومخططات التهيئة للولايات حيز التنفيذ.

* قواعد التخطيط العمراني.

ويقع أيضا على عاتق الدولة مسؤولية تجسيد برامج تهيئة الإقليم "PAT".

2.1.2 الدولة ترافق وتوجه التنمية الاقتصادية في الإقليم

ولأجل ذلك :

* تضع الترتيبات التقنية والمالية التي تشجع التنمية الاقتصادية بمنطق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

* تتولى تجسيد الجوانب الاقتصادية لبرامج العمل الإقليمي "PAT".

لقد أسفر هذا التسيير الإداري للإقليم عن نتائج مختلف عليها، معترف بها الآن من طرف الجميع.

لقد شرعت بلادنا اليوم في مسار تاريخي لتجسيد الديمقراطية لترك مكانة كاملة لمفهوم الحكم التشاركي الذي يسمح الآن للاختلاف المحلي بالتعبير بصفة إيجابية ضمن أفاق المصلحة الوطنية.

ويستدعي هذا المسار مقاربة جديدة للإقليم وتصورا جديدا للتهيئة.

ففي هذا الإطار سيتم التجسيد التدريجي لمنطق الشراكة بين الفاعلين الأربعة الكبار لتهيئة الإقليم : الدولة، الجماعات الإقليمية، القطاع الخاص والمواطنين.

وتقوم الدولة بوصفها أداة ضبط وحكم بتحديد وتنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم.

فالدولة هي أيضا فاعل اقتصادي في بعض القطاعات الرئيسية مثل قطاع المروقات، فهي تتحمل مسؤولية سياسات إقليمية تضمن الإنصاف والانسجام الفضائي.

ولأجل ذلك تتولى وضع تصور الأدوات الكفيلة بتنفيذ هذه السياسات. وستطبق هذه السياسات بصورة تدريجية على مستوى فضاءات البرمجة الإقليمية.

وتلعب الولايات على هذا المستوى الإقليمي، دورا أساسيا لربط النشاط العمومي.

وفي هذا الصدد تم وضع إجراءات خاصة للتشاور قصد تمكين السكان من المشاركة في التصور، وفي متابعة مشاريع التهيئة والتطوير. وهو ما يؤدي إلى خلق "علاقة إقليمية"، تسمح بتجديد المواطنين، ويمر الحكم الجديد بشعور السكان بالانتماء إلى المجموعة الوطنية.

13 أكتوبر سنة 2010م الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 61 105	3.2. دور فضاء البرمجة الإقليمية : فضاء رئيسي للتخطيط الإقليمي الاستراتيجي 1.3.2.2 هيكلة الفضاءات للبرمجة الإقليمية : تم تحديد تسعة فضاءات : ويتعلق الأمر بإشراك عدة ولايات ذات المواضيع والظواهر المشتركة بهدف تحقيق فعالية أفضل لعمل الدولة والمجموعات المحلية والفاعلين الاجتماعيين والإقتصاديين. وهذا التجمع لا يعد ذو طابع مؤسستاتي. وهناك مندوبية كأداة مهمتها التخطيط الإقليمي، تنشط هذه الفضاءات. 2.3.2.2 أية معايير لأي مستوى إقليمي ؟ ولاية وظيفة ؟ فضاءات البرمجة الإقليمية التي تضم عدة ولايات هي فضاءات لتنفيذ تعاقدات للسياسة الإقليمية للدولة. ويمكن لهذا التعاقد أن يستجيب لمعايير غير متناقضين، لكنهما يستجيبان لمنطقتين مختلفتين : التجانس والتكامل. فهناك مناطق ذات خاصيات مختلفة ومستويات تنمية متفاوتة، سيكون من مصلحتها الاشتراك في تجمع إقليمي واحد. وهناك مناطق تتفرد بخاصيات قوية، لا يجب أن تخضع بالضرورة لمنطق التكامل مع فضاءات أقل تميزا في خاصياتها ولها أوقافها الخاصة التي تلعبها. ويتعين التعامل مع الإقليم مثلما هو عليه وليس مثلما يأمل أن يكون عليه، لذا يتعين تسييره انطلاقا من معوقاته وصعوباته التي يتوجب عليه مواجهتها. 3.3.2.2 الوظائف الأربع لفضاء البرمجة الإقليمية : أ - تخطيط استراتيجي، برمجة، ودراسات : إقليم مشروع ومشروع إقليم يتم على مستوى فضاء البرمجة الإقليمية تطبيق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومخططات التهيئة لفضاءات البرمجة الإقليمية، غير أنه يضمن زيادة	* تنجز المنشآت العمومية المهيكلية : التجهيزات، الهياكل، التكوين. * تتدخل بصفة مباشرة في بعض القطاعات الرئيسية مثل تكنولوجيات الإعلام والاتصال والطاقة. * وترافق الانتقال الاقتصادي. 3.1.2.2 ضمان للتضامن الوطني الاجتماعي والإقليمي إن الإنصاف الإقليمي الذي يهدف إلى تحقيق التوازن المستدام للأقاليم هو أحد الخطوط التوجيهية الأربعة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم. 4.1.2 الدولة محفز وشريك على الدولة أن تجسد منطق الشراكة بين العائلات الأربع للفاعلين، ويبدأ دور الدولة القوي في المرحلة الأولى من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في إعادة أسلوبها وسلوكاتها قصد الانتقال، من تهيئة تملك فيها حق التدخل، إلى تهيئة مشاور على الفعل، وتفترض تسييرا مبنيا على الفعالية وإدارة جيدة للمصالح العمومية تشكل ضمانات وعوامل حاسمة للتنمية والتهيئة المتوازنة للإقليم. 2.2 تمفصل قطاعات وأقاليم دون تجريد الوزارات من مهامها في إطار المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى وللخدمات الجماعية ذات المصلحة الوطنية. يجب أن تعلن إنطلاقا من هذا المخطط كل وزارة عن سياستها انطلاقا من المخططات التوجيهية واستراتيجيات قطاعية قصد مساعدة "القائمين على الأقاليم" ليتمكنوا من ترجمة السياسة الوطنية بنظرة محلية.
---	--	--

13 أكتوبر سنة 2010م الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 61 106	* تزويد الأقاليم بتنظيم مؤسستاتي متكيف مع رهانات وتوجيهات التنمية والتهيئة المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. * تزويد الجماعات الإقليمية بالوسائل التقنية، والبشرية والمالية التي تمكنها من ضمان ممارسة صلاحياتها طبقا لمهامها واختصاصاتها. 1.4.2.2 الولاية : فضاء وسيط تشكل الولاية فضاء استراتيجيا وسيطا في ذات الوقت بالنسبة للدور الذي يلعبه الوالي بوصفه منسق المصالح الخارجية للدولة وبالنسبة للدور الذي تلعبه بصفتها رابطا بين عالم الريف والمدينة ووسيط بين الإدارة المركزية والمحلية. بيد أن حجمها ليس من الأهمية بكان لكي يشكل المستوى الرابط بين الدولة والجماعات القاعدية ومجال لبرمجة مشاريع الهياكل الكبرى. وسيكسني دورها أهمية مع فضاءات البرمجة الإقليمية ضمن الحكم الإقليمي، وسيبقى طبعاً ذلك المستوى المفضل لتجسيد سياسات التنمية المحلية. وتتوفر الولاية من جهة أخرى، على هياكل الحكم مثل مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية التي تشكل بمخطط تهيئة الولاية بمعنية الفاعلين المحليين. ويتولى المجلس الولائي تقديم المقترحات والآراء حول مشاريع التنمية، التي تشكل في الوقت ذاته قاعدة لتجديد شبكة من الفاعلين يرأسها الوالي. 2.4.2 المستوى البلدي : فضاء الجوار يجب أن يشكل الوحدة القاعدية لتهيئة وتنمية الإقليم. ولأجل ذلك، يتعين تطوير الوسائل والكفاءات البلدية في هذا الميدان. 3. مؤسسات الإدارة الإقليمية تعدّ المؤسسات الوطنية واللامركزية مختصة في ميدان تهيئة الإقليم. وتوجد من جهة أخرى، هيئات قطاعية ذات صلاحيات هامة أيضا في هذا الميدان. وينص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على إدخال الانسجام بين مختلف الهيئات.	على الوظيفة العامة للتخطيط برمجة ودراسة كل ما يتعلق بالمستوى المحلي، وخاصة تفعيل مشاريع مشتركة ما بين الولايات بنظرة إقليمية وقطاعية في نفس الوقت. ب - المبادرة، الدعم، متابعة المشاريع الاستثمارية المحلية : مصدر التسيير الراشد للإقليم يصبح فضاء البرمجة الإقليمية المكان المفضل لبروز مشاريع إقليم، وتعتبر وظيفة جديدة ترمي إلى دفع الديناميات الفضائية في ميدان التنمية الاقتصادية. ويجب أن تدعم هذه الوظيفة على هذا المستوى الإقليمي بهندسة إقليمية مزودة بقدرات للخبرة والاستشارة. ج - التنسيق، الانسجام والتحكم إنها وظيفة أخرى لفضاء البرمجة الإقليمية يجب أن تضمن الانسجام والتنسيق بين مختلف مشاريع الإقليم، وتكون أيضا قادرة على ضمان التحكم بين المشاريع الحاملة لعناصر متناقضة. د - فضاء، مكان للتشاور المستوى المحلي هو مكان للتشاور لجمل الفاعلين المحليين. ويتم هذا التشاور على مستوى كل فضاء للبرمجة الإقليمية مع مجمل الفاعلين العموميين والشركاء الخواص والحركة الجموعية. 4.2 دعم دور الجماعات الإقليمية، الولاية والبلدية ودعم كفاءات الحكم الراشد الإقليمي. يندرج دور الجماعات الإقليمية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ضمن مسار تكاملي مزدوج : اللامركز واللامركزية ويستجيب هذا الدور لهدفين أساسيين :
---	--	--

1.3 الهيئات الوطنية المكلفة بتهيئة الإقليم

يطرح الطابع الأفقي لتهيئة الإقليم بإلحاح مسألة العلاقة المشتركة فيما بين الوزارات، وبالتالي إلحاق الهياكل المكلفة بهذا الموضوع، ويتعين أن يخضع هذا الخيار إلى تقييم على مختلف المستويات.

وسيتيم إشراك الدوائر الوزارية في إنشاء ووضع هذه المؤسسات.

ولتجسيد السياسة الجديدة لتهيئة الإقليم، يتعين إنشاء عدد من الهياكل.

1.1.3 المرصد الوطني للإقليم (ONT)

المرصد الوطني للإقليم هو أداة لا غنى عنها لمراقبة تطور الفضاءات من جهة، ولتحديد وتطبيق وتقييم السياسات العمومية الإقليمية من جهة أخرى.

ويشكل عُدّة لجمع وتثمين المعلومة الإقليمية الصادرة عن الفاعلين، الشركاء العموميين أو الخواص، ومختلف قطاعات النشاط الاقتصادية والاجتماعية وأداة تعميم تسمح بتقاسم معرفة الإقليم والرهانات السياسية العمومية.

وللمرصد المهام التالية :

- إقامة بنوك معطيات مدعومة بمؤشرات "مؤقلمة".

- وضع أدوات تساعد على أخذ القرارات الاستراتيجية لتهيئة الإقليم والأعمال الإقليمية.

- تقييم السياسات العمومية "المؤقلمة".

2.1.3 الصندوق الوطني لتجهيز التنمية (CNED)

تسمح هذه الأداة التي تم إنشاؤها في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) بتسهيل تمويل التجهيزات الكبرى المهيكلية

3.1.3 الوكالة الوطنية لتهيئة وجلبية الإقليم

يتم تأسيس هذه الوكالة على شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وبرسم مهام الخدمات العمومية، تساهم في إعداد التوجيهات الاستراتيجية للسياسة الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم.

وتقوم بالدراسات المرتبطة بالتنسيق والانسجام ووضع السياسات القطاعية على المستوى الإقليمي.

من جهة أخرى فهي مكلفة أيضا بتطوير التكوين والبحث التطبيقي في مجالات عملها، وباقتراح الآليات التي تستهدف جاذبية الإقليم.

4.1.3 إنشاء مؤسسات عمومية للتهيئة (EPAM) وشركات للاقتصاد المختلط للتهيئة (SEMA)

إن المؤسسات العمومية للتهيئة ستكتسي طابع المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، الأمر الذي يسمح بتسهيل العمل المعقد للمشاريع الكبرى للتهيئة مع ضمان تسيير وتنسيق المشاريع الكبرى كالمدن الجديدة على سبيل المثال.

وسيكون لشركات الاقتصاد المختلط للتهيئة طابع شركات أكثر تكيفا مع مشاريع التنمية المحلية بإشراك الفاعلين الثلاث الرئيسيين : الدولة، الجماعات الإقليمية والقطاع الخاص.

4. إعادة خلق العلاقة الإقليمية : التشاور والمشاركة والشراكة

يشكل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم فرصة بامتياز لتدعيم العلاقة الإقليمية من نوع جديد بين جميع الفاعلين في التنمية وتهيئة الإقليم، وتمثل هذه العلاقة القاعدة التي يعتمد عليها الحكم الإقليمي والبيوتقة للشراكة الإقليمية.

ولخلق هذه العلاقة، يجب توفير الشروط الضرورية.

1.4 التشاور : ضمان للفاعلية

تخضع ملاءمة وفعالية مسار تجسيد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أساسا للقدرة على وضع شبكة تجمع مختلف الشركاء.

فالقاربة من أعلى إلى أسفل (UP:DOWN) من شأنها تحفيز أفضل الطاقات من أجل تنمية الأقاليم.

ويجب أن يسمح الحكم الراشد بتحقيق الفعالية القصوى للعمل العمومي وتقليص تكاليفه.

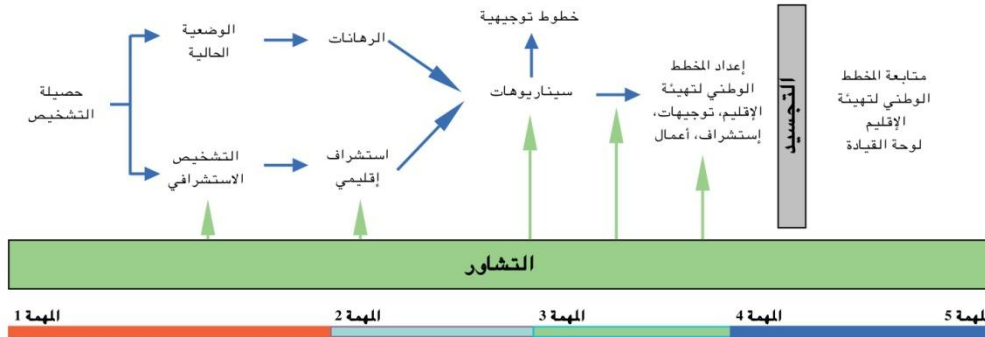
ويجب أن تعتمد تهيئة الإقليم بالتالي على مسار للقرار المتخذ بعد نقاش ينطلق من أعلى إلى أسفل، وعلى مسار المشاركة والمبادرة بالمشروع ينطلق من أسفل إلى أعلى، بمعنى ممارسة الديمقراطية التشاورية المحلية.

2.4 نحو منطق شراكة "عمومية - خاصة"

إن هذا النوع من الشراكة هو أحد الثوابت في تفعيل التنمية المعولة، حتى ولو تطلب الاستجابة لخاصيات كل بلد.

وفي إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، تتولى الدولة تحديد وتوجيه ومرافقة التنمية الاقتصادية، باتخاذ الإجراءات التشريعية والتنظيمية الضرورية، مع ضمان التضامن الإقليمي الوطني. ويضمن القطاع الخاص بصورة تدريجية تجنيد مجمل القوى الإنتاجية على أساس الترتيبات المتخذة من طرف الدولة.

غير أن منطق الشراكة يتجسد بين هذين الفاعلين الرئيسيين بدعم من هياكل التنسيق التي توضع على المستوى الوطني وكذا الولايات وبفضل الهياكل التي أنشأتها الدولة أيضا وجاءت لتدعم القطاع الخاص : شركات الاقتصاد المختلط للتهيئة (SEMA) والمؤسسات العمومية للتهيئة (EPAM) :



5. استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم : أية مراحل؟ أي توجيه مرحلي؟

يجب أن يطبق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بصورة تدريجية، فهو مخطط ذو قيمة من حيث محتواه، ومن حيث مسار تنفيذه.

1.5 مرحلتان لتنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

1.1.5 المرحلة الأولى تمتد إلى 2015 : الانتقال من السياسة الطوعية لتهيئة الإقليم مع الصعود القوي للشركاء العموميين والخواص.

تهيمن على هذه المرحلة استعرف أيضا الانتقال من السياسة الطوعية للدولة من خلال تجسيد المخططات التوجيهية القطاعية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد، والمعدة في إطار مخطط إنعاش ودعم النمو والمخطط الخماسي.

لكن هذه المرحلة ستعرف أيضا الانتقال من السياسة الطوعية إلى الدور القوي أكثر فأكثر للمنحوق للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. وقد يصبح هذا ممكنا بفضل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومختلف الأدوات التي ينص على إنشائها.

2.1.5 ما بعد 2015 : مرحلة الشراكة

وتتميز هذه المرحلة بمشاركة أكثر أهمية للقطاع الخاص في تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليمية ضمن منطق الشراكة العمومية والخاصة المدعمة.

وتلعب الدولة دورا متزايدا في الضبط والتحكيم الذي أصبح ممكنا من خلال وضع مختلف أدوات تهيئة الإقليم. وستكون للفاعلين الآخرين من الجماعات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني فرصا للقيام بأعمال هامة.

وتستمر الدولة في ضمان أربع وظائف هامة في ميدان تهيئة الإقليم هي :
* تحدد وتجسد السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، مع الاقتصاد على تقديم الإطار العام والتوجيهات الكبرى.
* تلعب دور المرافق والوجه لكنه دور محدود طبقا للإمكانيات التقنية والمالية.

* تبقى الضامن للتضامن الوطني والاجتماعي والاقتصادي.
* لها دور أساسي كمحفز وشريك وهي وظيفة تصبح "حاسمة" في المرحلة الثانية من الطابع التشاركي.

تقييم تكلفة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم غير قابل لتقييم تكلفته.

فالرهان الكبير والأهم لهذا المخطط هو أن يكون قابلا للتطبيق ولأجل ذلك يجب أن :

- 1 - يكون متسجما في تشخيصه وفي إشكاليته وفي اختياراته الأساسية.
- 2 - أن يكون قابلا للتمويل، ولأجل ذلك يجب أن تنتقل الجزائر من اقتصاد الربع الذي يقوم على المحروقات والنفقات العمومية إلى نمو داخلي يقوم على اقتصاد خلاق للثروة.

ويفرض هذا الخيار نفسه، وعليه أن يبنى كما هو الشأن في جميع الأمم على : التطور التكنولوجي والمنافسة العالمية.

6. أدوات تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)

1.6 برامج العمل الإقليمي (PAT)

برامج العمل الإقليمي هي برامج عملية وملموسة تترجم الخطوط التوجيهية وبرامج العمل للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ويبلغ عددها عشرين برنامجا وسيتم تزويدها بميزانيات خاصة.

2.6 هياكل الدعم للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

يفترض تجسيد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وضع الوسائل الخاصة بهذه السياسة : المالية والتقنية والبشرية. وتعتبر هذه النقطة

* تشجيع بروز هندسة إقليمية خاصة ذات كفاءة وخاصة من خلال مكاتب الدراسات المؤهلة مهنيا.

3.6 أدوات تمويل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

توجد حاليا بعض الترتيبات، يتعين تدعيمها، وفي بعض الحالات إعادة تنشيطها.

ينص قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة رقم 01 - 20 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 على تقديم مساعدات لعدد معين من البرامج والأعمال، مساعدات على الإستثمار، واعتمادات ذات علاقة مع مخططات العمل الإقليمي "PAT".

ويستحسن مضاعفة جميع هذه الوسائل المالية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

4.6 الأدوات المحفزة لتهيئة الإقليم

يتعلق الأمر سواء بالترتيبات الجديدة أو ببعض الترتيبات الموجودة، لكن يتعين تجديدها كونها قديمة أو لم يسبق أن طبقت.

1.4.6 الصندوق الوطني للتهيئة وجاذبية الإقليم (FNAAT)

يتعين العمل على إعادة تنظيمه، كون هذا الصندوق لا يزال غير عملي بعد، بسبب غياب النصوص التنظيمية والاعتمادات الضرورية. وسيسمح بتمويل علاوة تهيئة الإقليم، وخلق مناصب العمل وخلق وتوسع الأنشطة واحتضان أنشطة البحث وخلق هندسة إقليمية.

2.4.6 علاوات تهيئة وتنمية الإقليم (PADT)

وتشمل المستوى الوطني والمستوى المحلي، وهي علاوات موجهة للمستثمرين الذين يشترون ويحافظون ويطورون الأنشطة في مناطق بأهداف تهيئة الإقليم.

الأخيرة هامة على الخصوص، كون تجسيد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سوف يتطلب عددا هاما من المهنيين والمحترفين المؤهلين الذين ينتمون إلى مختلف التخصصات.

غير أن الوضعية الحالية تتطلب تأهيل مختلف المصالح المعنية بتنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

الهندسة الإقليمية في خدمة المشاريع الإقليمية

تكوين هندسة إقليمية رهان كبير لإنجاز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

إن التهيئة الإقليمية ليست فقط استراتيجية، كما أنها ليست برامج عمل إقليمية، بل هي أيضا مشاريع عمومية وخاصة ميدانية، تتطلب المهارة والموارد البشرية المكونة من أجل تركيب وترقية المشاريع، هذا هو دور الهندسة الإقليمية.

إن مجموع مقترحات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، خصوصا ما تعلق منها بالمقترحات المؤسساتية للحكم الإقليمي على مستوى الدولة ومصالحها المركزية والمقترحات المقدمة على المستوى الإقليمي في الولايات والبلديات، ستحتاج تكوين وتوظيف إطارات مؤهلين في ميدان التهيئة الإقليمية.

في حين تتميز الوضعية الحالية في هذا الميدان ببعض النقائص.

وعليه، لقد أصبح من الضروري تكوين محترفين في التنمية وتهيئة الإقليم من أجل إنجاز جيد للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم والسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم.

وفي هذا الإطار، تشجع الهندسة الإقليمية تركيب وترقية المشاريع الإقليمية وتهدف على الخصوص إلى :

- * دعم قدرات التفكير والتحليل الاستراتيجي على التخطيط والمتابعة، والتقييم.
- * تشجيع نجاح أصحاب وحاملي المشاريع الاستثمارية وخاصة الشباب المبدع.

خلاصة عامة

إن أهمية التنظيم ستطفي أكثر فاكثر على أهمية التخصيص

في عالم تتم فيه المنافسة أكثر فاكثر بواسطة الاختلاف والتميز فإن قدرة الأقاليم على مختلف المستويات، لتكوين صور مميزة ذات هوية قوية بإنتاج نمطي تكون أكثر تنافسية مقارنة بأقاليم مجاورة أو بعيدة، وسيصبح رأس المال البشري والمعرفة، ودخول الفاعلين المحليين إلى الشبكة (الخواص والعموميين على الخصوص) وشبكات الاتصال والربط بالنظام العالمي (النقل، المواصلات السلوكية واللاسلكية، البحث الجامعي، الطبي...) ضروريا أكثر فاكثر لبناء معرفة محلية وإنتاج ذي معنى.

الرهانات الوطنية والتحديات الكبرى لتهيئة الإقليم

1 - من الزاوية الاجتماعية : هناك فوارق كاسنة بين الفئات الاجتماعية والإقليمية (المناطق الريفية، الحضرية، الهضاب العليا، الساحل، الجبل، السهوب) : إنها مشاكل مجتمع برتمه، تمر حلولها عبر سياسة تقوم على الإنصاف والتضامن.

2 - على الصعيد المجتمعي : إننا نصدد مسار انتقال تاريخي : ظهور اختلافات بين النخب التي تتجه نحو "القيم الأحادية الثواة الجديدة" الناجمة عن الانفتاح والعولمة وبين أغلبية السكان.

3 - وعلى صعيد التطابق بين الاجتماعي والمجتمعي يوجد البلد في مرحلة حرجة وحاسمة من تطوره : تحول أغلبية السكان إلى حضريين وتركزهم في المدن.

تهيئة الإقليم مشروع مجتمعي وفن سياسي متجه نحو العمل.

سياسة تهيئة الإقليم هي البوتقة التي يجب أن تنصهر فيها مختلف أشكال التعاون والتكامل قصد تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد والامكانيات

3.4.6 عقود تنمية الإقليم

لم يسبق أن تم تنفيذ هذه العقود المنصوص عليها قانونا. فقد كان مقررا إبرام عقود تجمع الدولة بواحدة أو عدة جماعات محلية وشركاء اقتصاديين آخرين، قصد إنجاز أعمال وبرامج محددة انطلاقا من المخططات التوجيهية.

ويمكن هذه العقود أن تشمل العديد من الأعمال في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وخاصة في إطار برامج العمل الإقليمي "PAT" كما يمكنها أن تجر ضمن هذا المنطق العديد من الشركاء الممولين في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

4.4.6 تقييم ومتابعة وقيادة تسيير المخطط الوطني لتهيئة الإقليم حزمة من الأهداف

تتكون ترتيبات المتابعة من حزمة من الأهداف مترابطة، لإطار منطقي يتمثل في استراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وتسمح هذه الحزمة بقياس الأهداف النوعية وفي الوقت نفسه الأهداف الكمية، كما تسمح أيضا بتحديد مسؤولية كل واحد وتستخدم كقاعدة لإنشاء إطار منطقي.

ويشكل هذا الأخير أداة لانسجام استراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يحدد من خلاله الفاعلون تدخلاتهم.

وسيسمح الإطار المنطقي أيضا بمتابعة تقييم الأعمال السابقة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

وسيكون هذا التقييم بمثابة أداة ثمينة للتحسين والتعديلات المحتملة التي يجب إدخالها من أجل إنجاز أفضل للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

5.4.6 المجلس الوطني لتهيئة الإقليم

سيتم إنشاء لجنة متابعة، زيادة على ذلك، في إطار المجلس الوطني لتهيئة الإقليم قصد السهر على تطبيق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

سنة على الأقل. ويجب أن تكون أدوات التوجيه هذه موضوع مراجعة دورية، وعند الحاجة، دون أجل، وبطريقة تمكن من تكييف محتواه بصفة مستمرة مع التغيرات، على أن يكون الهدف منها ضمان وحدة وجاذبية وتنافسية الأقاليم ونوعية الحياة فيها.

يجب أن يكتسي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بعدا استراتيجيا ومنهجيا هاما بالاعتماد على معرفة جيدة بالوضعية الحالية للإقليم ورهاناته. ويتعين أن يحدد التوجيهات الأساسية للدولة بهذا الخصوص للعشرين سنة القادمة.

إن أمة لا تعتمد في الانطلاق على قوى المستقبل، تنتهي بعدم الانتماء إلى هذا المستقبل : إذ أن كل إقليم يحمل مشروعا مستقبليا لا يمكن أن يتعرض للاندثار...

وبالنظر لاستحقاق 2030 هناك فرصة كبيرة، في رؤية العشرين سنة القادمة مثل العشرية الأخيرة تدخل في التاريخ كفترة للتنمية المستدامة والتقدم بالنسبة للإقليم الوطني وليس كفترة فرص ضائعة ومجهودات مهدورة وإخفاقات بالرغم من حجم الموارد المالية المجددة.

ويجب أن يغير المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وجهة الجزائر، في إطار تنفيذ فعلي للسياسات الضرورية لتجسيد الالتزامات المعلنة في برنامج التنمية الوطنية.

فلا تهدف سياسة التهيئة الإقليمية فقط إلى إعادة التوزيع بل يجب أن تحفز وتدفع وتوجه وتخلق الثروات. إن سياسة تهيئة الإقليم المكرسة اليوم من طرف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم مستوحاة من منهجية تتمثل في البرغماتية والتشاور وتعتمد على استراتيجية رفض التجانس وترمي إلى تحقيق هدفين : الازدهار والإنصاف للجميع وفوق هذا كله يقع على عاتقها واجب تقوية الجزائر برمتها.

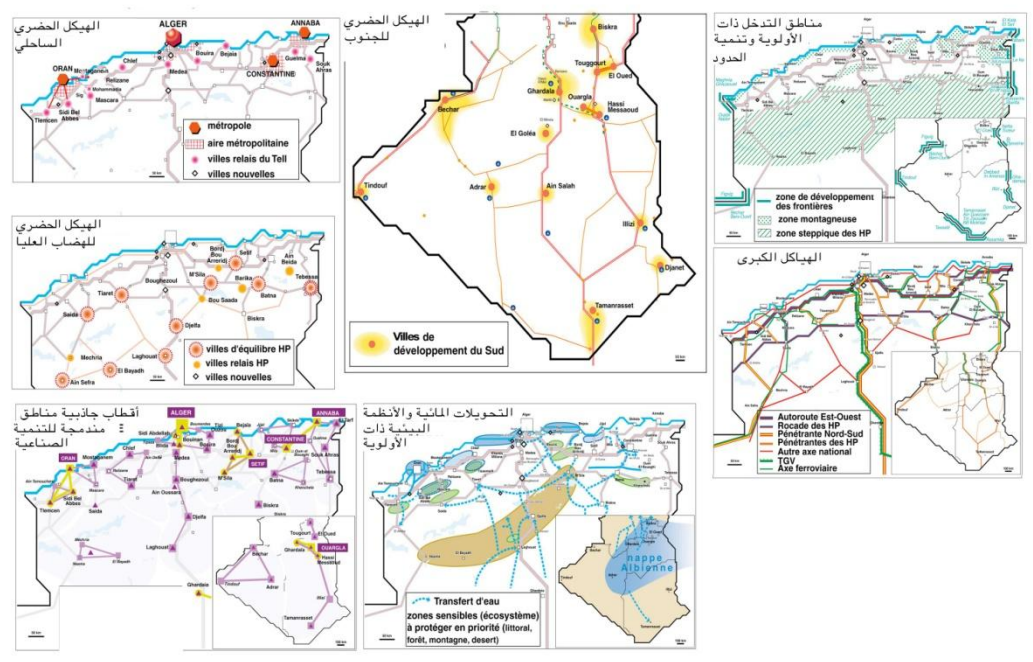
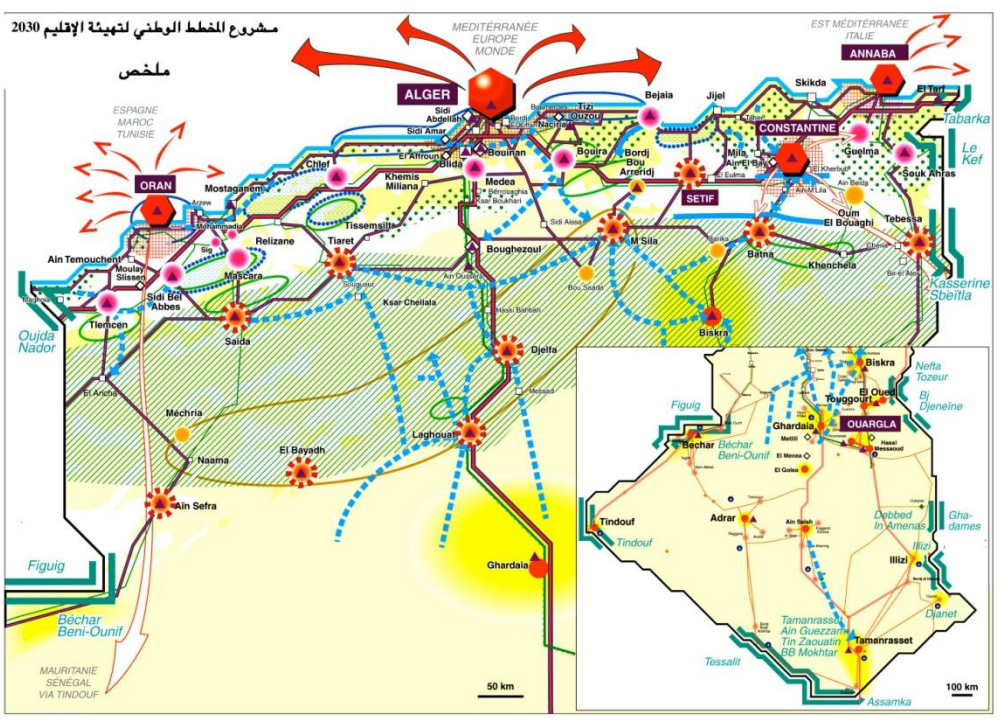
المجددة، وبعيدا عن كونها مسألة حكومية أو مهمة قطاعية فإنها تتخذ شكل مشروع مجتمعي يقوم على نظرة مستقبلية يتعين تجسيدها من خلال مسعى متعدد الأبعاد يقوم على مختلف أشكال التكامل المحلي، والوطني الذي يتغذى من القدرات المتبادلة والاندماج في مستوى التبادل الدولي.

إنه لمن الواضح أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يجب أن تحكمه الدقة، كون خطاب تهيئة الإقليم غالبا ما كان عاما ونظريا، ولهذا السبب، تتدرج المقترحات ضمن أفاق العمل الميداني والتنفيذ المقدمة في شكل برنامج للعمل الإقليمي "PAT" ذي طابع عملي.

فالوارد البشرية موجودة، والموارد المالية مجتدة وقدرات التنمية قائمة، وسيكون المشكل في كيفية استعمالها على أرض الواقع، فوثائق تهيئة الإقليم (SNAT 2030) ليست بوثائق قابلة للتقدم، إذ تهدف قبل كل شيء إلى الإشارة إلى المخاطر المحقة وإظهار الفرص والخيار الأفضل والاتجاه الأمثل إلى مستقبل لا يعرفه أحد مسبقا.

لقد خصصت استنتاجات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لمسألة العمل الفوري، فعندما يقدم "مشروع" لمدة عشرين سنة، يتمثل السؤال الذي يبرز منطقيا في معرفة من أين نبدأ. ويرد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على ذلك بتقديمه الأعمال التي يمكن القيام بها في العاجل، ولقد تم الشروع فيها بأشكال مختلفة، في إطار البرنامج الرئاسي، غير أنها ستدعم وسيتم الإسراع في وتيرتها بشكل واضح بفضل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هذا.

وتتطلب القطعية مع الطرق المركزة والتوجيهية للتهيئة المنتهجة إلى حد الآن، وجعل تصور جديد للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم يقوم على التشاور الواسع قدر الإمكان، وتكون في الوقت نفسه نظرة بعيدة تمتد إلى عشرين



مراحل وأهداف إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 2030)

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو فعل تعلن من خلاله الدولة عن مشروعاتها الإقليمية. ويبين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الطريقة التي تعتمدها من خلالها الدولة ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في الإنصاف الاجتماعي، الفعالية الاقتصادية والإسناد البيئي في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلد برمته بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.

وهو بهذا، أداة تعكس وتشكل التوجيهات الاستراتيجية للتهيئة المستدامة للإقليم.

إنه محصلة مسار طويل من النضج موسوم بعدة مراحل تم إعدادها وفق أهداف هذا المخطط.

1 - أهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

تنبع من التزامات الدولة المحددة على الخصوص بموجب القانون رقم 01 - 20 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ويتعين على الدولة ضمان مواجهة المعوقات، وتصحيح الفوارق في ظروف الحياة، ودعم الأنشطة الاقتصادية حسب مواقعها والتحكم في نمو المدن وتنظيمها، وتصحيح الاختلالات الإقليمية وإيجاد بدائل للتهيئة الموروثة عن الماضي.

2 - تفرع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى مخططات قطاعية وإقليمية

يكرس هذا المسعى على الصعيد المؤسساتي مرحلة رئيسية من **التحديد الجماعي لمشروع مستقبلي**.

وهكذا سيتم الإعلان عن أربعة (4) مخططات :

- مخططات توجيهية قطاعية،
- مخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية،
- مخططات مجالات تاهيل وعصرنة المدن الكبرى،
- مخططات تهيئة الولاية.

وعلى الصعيد التصوري، يبرز هذا المسعى إرادة التجديد والعصرنة ويندرج ضمن المبادئ الواردة في التنمية المستدامة.

3 - المسعى التساهمي : من أجل ملامة أكبر للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم

يشكل مسعى إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم فرصة نادرة وجد موحدة بالنسبة لجميع الدوائر الوزارية.

وتجدر الإشارة إلى **المسعى التساهمي الواسع** الذي يندرج ضمنه إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم فقد عقدت لجنة ما بين القطاعات التي جمعت مختلف الوزارات القطاعية المعنية بتهيئة الإقليم اجتماعات بصفة منتظمة وقامت **بمسعى تشاوري** مع الفاعلين الإقليميين على امتداد إعداد المخطط، وبموازاة ذلك هناك مسعى استشاري تساهمي تم خلال الملتقيات حول المواضيع واللقاءات المنتظمة.

إن هذا المسعى سمح بتحقيق الانسجام بين الأهداف والبرامج الخاصة بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومختلف أهداف وبرامج الوزارات من خلال مخططاتها الرئيسية.

إن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو إنتاج مسعى أفقي فيما بين القطاعات والوزارات ويجب أن يتجلى هذا الطابع في المرحلتين الكبيرتين للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم :

1 - إنشاء إعداده من خلال :

- * اجتماع اللجنة المشتركة بين القطاعات
- * اجتماعات العمل بين مكاتب الدراسات المعنية و وزارة التهيئة العمرانية والبيئة ومختلف الوزارات.

ب - أثناء تجسيده :

- * تجسيد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يتركز على :
- * إنجاز العمليات الخاصة بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم

* إنجاز برنامج القطاعات الأخرى المندمجة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

اعتماد التوجيهات القطاعية على لوحة القيادة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم التي تقتدر تشكيلة في الترتيبات التقنية لمناخية تسمح بـ :

* التقييم الدوري لمستوى إنجاز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

* التأكيد من وجود الانسجام وتحديد أوجه الاختلال والتناقضات وعدم التناسب بين الاستراتيجيات القطاعية ومشاريع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم مع الاستراتيجيات موضوع مشاريع يجري إنجازها من طرف مختلف الوزارات.

ويكمن الهدف المنشود من خلال هذا المسعى في ملامة الأبعاد الإقليمية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم من طرف جميع الفاعلين.

4 - المهام الخمس التي أدت إلى إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

المهمة 1 : الحسيلة، التشخيص، الاتجاهات، الإشكاليات والرهانات.

تشكل هذه المهمة من الحسيلة القطاعية والفضائية للتشخيص الإقليمي، والرهانات الإقليمية والتوجهات القطعية والبدائل ودور الفاعلين وعناصر الضبط.

لقد تم استكمال هذه الأعمال النوعية بمقاربة نوعية تقوم على مؤشرات اجتماعية - اقتصادية وبيئية.

وقد استخدمت نتائج هذه الأعمال كقاعدة لبناء مختلف السيناريوهات.

المهمة 2 : توجيهات عامة، سيناريوهات

حاول المسعى الاستشاري الإقليمي في مرحلة ثانية، تحديد الإمكانيات المستقبلية للإقليم الوطني بتعريف التوجهات الرئيسية الماثلة، إمكانية بروز رهانات وتحديات ومختلف الردود عليها. وقد غدت هذه الأخيرة مختلف السيناريوهات.

تم تحديد أربعة سيناريوهات استشرافية :

- * **السيناريو 1 : "التوازن الطوعي" في الفقرة الخاصة بهيمنة الدولة.**
- * **السيناريو 2 : "ديناميات التوازن" التي تبرز علاقات جديدة بين السلم والداخل.**
- * **السيناريو 3 : "إقليم تنافسي" ويسلط الضوء على تنظيم فضائي لقوى السوق.**
- * **السيناريو 4 : "إقليم متناثر" ويظهر الآثار المدمرة لإقليم غير منظم.**

لقد تم اعتماد سيناريو **"ديناميات التوازن"** مع تسجيل ضرورة إدماج العناصر اللازمة للتنافسية والجاذبية لشار إليها في السيناريو 3.

السيناريو المقبول : "التوازن الإقليمي والتنافسية"

الخطوط التوجيهية

- المخططات التوجيهية للبيئي
- المخططات التوجيهية للخدمات
- المخططات التوجيهية لتهيئة المدن الكبرى.
- مخططات تهيئة الولايات.
- مخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية.
- المخططات التوجيهية لتهيئة المدن الكبرى.
- مخططات تهيئة الولايات.

لقد سمح هذا السيناريو بتحديد الخطوط التوجيهية الأربعة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتحديد المخططات السابق ذكرها.

المهمة 3 : كيفية إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

سمحت الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم في مرحلة ثالثة من تحديد الاستراتيجيات الكفيلة ببلوغ هذا المستقبل المأمول للإقليم الوطني.

وتم تحديد أربعة خطوط توجيهية منسجمة، متمفصلة ومندمجة :

- * نحو إقليم مستدام
- * خلق ديناميات إعادة التوازن الإقليمي
- * خلق شروط الجاذبية والتنافسية
- * تحقيق الإنصاف الإقليمي
- ويضاف إلى هذا البعد الأفقي المتمثل في الحكم.

5 - تقديم عام للوثائق السبع عشرة (17) التي ارتكز تحضير المخطط الوطني لتهيئة الإقليم عليها

الوثيقة 1 - الكتاب الأخضر لتهيئة الإقليم : أرضية للنقاش الوطني حول تهيئة الإقليم

اعتمد هذا الكتاب على إنجاز تشخيص إقليمي يبرز الرهانات والتحديات التي يواجهها الإقليم الوطني. و التهديدات المحدقة بالرأسمال البيئي الوطني توضح رهانات الانتقال الاقتصادي والاختلالات بين الأقاليم، وحاجيات ساكنة شابة، التي هي من بين أهم التحديات التي يتعين مواجهتها.

ولقد سمح أيضا بتقديم المراجع الكفيلة بالقيام بالاختيار الأفضل بالنسبة للمستقبل. ويقدم حصيلة سريعة لكنها دقيقة حول وضعية الإقليم، شكلت قاعدة للنقاش الوطني.

الوثيقة 2 - التشخيص الإقليمي : معانية شاملة لشغل الإقليم الوطني

تقدم هذه الوثيقة خلاصة ملفات المواضيع للوضعية القطاعية والغضائية للجزائر. وتشكل هذه الوثيقة نقطة انطلاق للتفكير المؤدية إلى إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

الوثيقة 3 - الحصيلة القطاعية لشغل الإقليم

وتجمع هذه الوثيقة ملفات مختلف الموضوعات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية للوزارات، مع ملخص يشمل الغضاءات التسع للبرمجة الإقليمية.

الوثيقة 4 - اتجاهات شغل الإقليم ومخاطر الاختلالات الإقليمية في أفق 2030

يتعلق الأمر بتحليل استشرافي يحدد الاتجاهات والظواهر الناشئة والقطعة المحتملة للإقليم في حالة فرضية تواصل هذه الاتجاهات.

ويغطي هذا التحليل تسعة ميادين : السكان، الماء، التراث الطبيعي، والثقافي، الإعمار والنظام الحضري، رأس المال البشري، الهياكل، نظام الإنتاج التكنولوجي والانفتاح على الخارج، والحكم الراشد للإقليم.

وفي مرحلة رابعة تم إنجاز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يتفرع إلى أربعة (4) خطوط توجيهية ويتولد عن هاته الخطوط عشرون (20) برنامجا للعمل الإقليمي (PAT).

المهمة 4 : تجسيد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

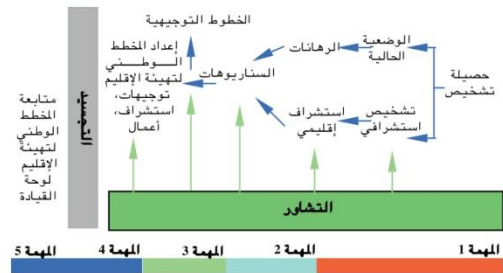
توضع كفايات تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتعرف الأدوار الخاصة بالدولة والجماعات الإقليمية وتحدد أيضا وظائف المؤسسات التوجيهية التي تشكل أدوات للسياسة الإقليمية والعلاقات بين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية.

3 عناصر ينبغي تفصيلها :

- الندوة الوطنية لتهيئة الإقليم،
- الأمانة التقنية المنبثقة عن الندوة الوطنية لتهيئة الإقليم،
- المرصد الوطني للإقليم (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة - الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم)

المهمة 5 : متابعة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، التقييم، القيادة، لوحة القيادة

توضع لوحة القيادة في شكل إطار منطقي يسمح بمتابعة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم



السيناريو 2 : دينامية التوازن

تهدف في الوقت ذاته إلى خلق توازن بين مناطق الساحل ومناطق الهضاب العليا (إنشاء المدن الجديدة) بل وأيضا التوازن بين الريف والمدينة والتوازن المستدام للإقليم.

السيناريو 3 : الإقليم التنافسي

يقوم على رهان لعبة قوى السوق المدعومة لأقلية الأقاليم مع متطلبات الاقتصاد.

السيناريو 4 : الإقليم المتناثر

سيناريو اللامقبول لأنه يبقّي على الاتجاهات الحالية ويتعارض مع الديناميات الإقليمية.

الوثيقة 9 - السيناريو المقبول : التوفيق بين التوازن الإقليمي والتنافسي

يهدف إلى إعادة توازن مستدام بين مكونات الإقليم وتكييف الأقاليم الجزائرية مع متطلبات الاقتصاد المعولم.

الوثيقة 10 - الخطوط التوجيهية الأربعة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم

ترمي إلى التوفيق المنسجم بين المتطلبات الأربعة لتهيئة الإقليم : بناء إقليم مستدام، خلق ديناميات إعادة التوازن الإقليمي، خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم، وتحقيق الإنصاف الإقليمي

الوثيقة 11 - خيار الهضاب العليا : خيار استراتيجي

تمثل الهضاب العليا ورقة هامة لتنمية الجزائر.

وتجمع ثلاث فضاءات للبرمجة الإقليمية تشمل 14 ولاية سهبية : ستة مواضيع ذات أولوية تبرز هذا الخيار الاستراتيجي : كبح التسحل، إعادة نشر سكان التل في الهضاب العليا، التحكم في التعمير، التسيير المدمج وتأمين الموارد من الماء، والتربة، حماية وتأمين المواقع السلسلة وتطوير الفلاحة وإعادة تنشيط الريف، جاذبية الإقليم بربط الهياكل، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الطاقات المتجددة وتنمية أقطاب الجاذبية.

الوثيقة 5 - الرهانات الإقليمية لأفاق 2030

تم التعرف على ست رهانات إقليمية يتقاطع المزايا والتفائض والغرض والتهديدات للإقليم تتمثل في : إعادة شغل الإقليم، تكييف النظام الحضري مع متطلبات المستقبل، التنافسية الإقليمية، الإنصاف الإقليمي، الاستدامة الإقليمية والحكم الراشد للإقليم.

الوثيقة 6 - الحكم الراشد للإقليم

تعالج هذه الوثيقة رهانات الحكم الراشد وأهمية المقاربة التساهمية من أجل ملائمة أفضل للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ويجب أن يشمل الحكم الراشد جوانب الشراكة العمومية والخاصة، ومشاركة المجتمع المدني، ومسائل اللامركزية واللامركزية على الخصوص.

الوثيقة 7 - نموذجية الإقليم : الفضاءات الناشئة

تقوم هذه النموذجية على معالجة المعطيات الإحصائية المؤقلمة التي تبرز الديناميات الإقليمية مع التوفيق بين المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية، وسمحت هذه المعالجة بإعداد خريطة جغرافية تمثيلية بنماذج إقليمية.

وقد أمكن في الأخير، وضع سيناريوهات تسمح برسم الفضاءات الكبرى للبرمجة الإقليمية.

الوثيقة 8 - السيناريوهات الأربعة لتهيئة الإقليم : الصور الأربعة لجزائر الدد

تمت صياغة عدة خيارات كبرى للتهيئة انطلاقا من الرهانات الستة الأساسية التي تم التعرف عليها بالنسبة للإقليم الوطني.

السيناريو 1 : التوازن الطوعي

ويعتمد على تنمية قوية للهضاب العليا والجنوب تكبح التنمية الفوضوية للساحل وتعمل على توازن الإقليم.

الوثيقة 12 - التفرعات القطاعية : تفصل بين القطاعات والأقاليم

حتى ولو لم يتضمن القانون رقم 01 - 20 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة إشارات قطاعية فإنه يوصى بالانسجام بين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنمية القطاعات. هذا الانشغال الإقليمي مضاف إلى بالخصوص في التقرير فيما يخص بعض المجالات الأفقية التي تهم مجموع الإقليم والقطاعات المنتجة والنشاطات ذات الطابع الاستراتيجي.

الوثيقة 13 - التفرعات الإقليمية : أخذ الفوارق الإقليمية بعين الاعتبار

ويشمل الفضاءات الحساسة والمدن الكبرى وفضاءات البرمجة الإقليمية.

الوثيقة 14 - أقطاب الجاذبية : من أجل أقاليم مفتوحة على الابتكار والمعرفة

هذه الوثيقة هي خلاصة تفكير استراتيجي لسياسة وطنية لخلق أو تدعيم هذه الأقطاب.

الوثيقة 15 - أقطاب الجاذبية الريفية

إن هدف أقطاب الجاذبية الريفية هو التطوير الأمثل للمناطق الريفية بجذب المستثمرين وتطوير التعاون بين جميع عائلات الفاعلين المعنيين بتنمية هذه المناطق.

الوثيقة 16 - برنامج التهيئة الساحلية (PAC)

يتناول الجزء السادس عشر إطار التدخل وتهيئة الساحل.

الوثيقة 17 - الاستراتيجية الصناعية والتنمية الغضائية : استراتيجية وسياسية للاندماج والتنمية الصناعية.

يحدد هذا التقرير الإطار الاستراتيجي للتنمية الصناعية للجزائر. عدة إشارات ومساك لتفكير تغذي هذا التقرير.

وتم اقتراح استراتيجية من خمسة أبعاد هي : إعادة اقتحام الأسواق الداخلية، إعادة الاعتبار للحظيرة الصناعية لإنتاج المواد الوسيطة ونشرها،

واستغلال الغاز الطبيعي بوضع الإنتاج عبر كامل التراب الوطني وتوفير الشروط الكفيلة ببعث صناعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، إنشاء مناطق مندمجة للتنمية الصناعية وأقطاب تقنية متخصصة.

6. الأدوات القطاعية والغضائية لتفرعات المخطط الوطني لتهيئة الإقليمية

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بالمعنى التام للكلمة، يوفر وثائق التخطيط التي توجه العمل القطاعي للوزارات (المخطط التوجيهي للبنى التحتية الكبرى) والعمل الغضائي للمجموعات المحلية والمنتخبين (مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية، والمخطط التوجيهي لتهيئة المدن الكبرى...).

* التفرعات القطاعية :

المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى، والخدمات الجماعية ذات المصلحة الوطنية.

* التفرعات الإقليمية

- مخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية.

- المخططات التوجيهية لتهيئة المدن الكبرى.

- سياسة المدينة.

- المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل.

- نظم تهيئة أقاليم الكتل الجبلية.

1.6 المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المصلحة الوطنية

تشمل هذه المخططات التوجيهية القطاعية وعددها 21 مخططا ما يأتي :

1 - المخطط التوجيهي للفضاءات الطبيعية والمناطق المحمية

2 - المخطط التوجيهي للماء

3 - المخطط التوجيهي للطرق والطرق السريعة

4 - المخطط التوجيهي للسكك الحديدية

5 - المخطط التوجيهي للمطارات

6 - المخطط التوجيهي للموانئ البحرية

7 - المخطط التوجيهي للتنمية الفلاحية

8 - المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائثيات

9 - المخطط التوجيهي لشبكات الطاقة

10 - المخطط التوجيهي للخدمات والهياكل في ميدان المواصلات السلكية

واللاسلكية والمواصلات والإعلام.

11 - المخطط التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي.

12 - المخطط التوجيهي للتكوين

13 - المخطط التوجيهي للصحة

14 - المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

15 - المخطط التوجيهي للمواد والخدمات والتجهيزات الثقافية الكبرى

16 - المخطط التوجيهي للمناطق الأثرية والتاريخية

17 - المخطط التوجيهي للرياضة والتجهيزات الرياضية الكبرى

18 - المخطط التوجيهي للانتشار الغضائي الصناعي

19 - المخطط التوجيهي للنقل

20 - المخطط التوجيهي للقواعد اللوجيستية

21 - مخطط تهيئة رواق الطريق السيار شرق - غرب

لقد جرى إعداد ودراسة مجمل المخططات التوجيهية القطاعية من طرف

الحكومة خلال سنة 2007، باستثناء المخططات التوجيهية القطاعية المتعلقة بالقواعد اللوجيستية والنقل ورواق الطريق السيار شرق - غرب التي هي حاليا في طور الإعداد.

ويحدد كل مخطط سياسته الخاصة بالقطاع قصد تمكين "السلطات الإقليمية" الولاية والمنتخبين المحليين... من جمع واعتماد وتعريف الإسقاطات، والتغيرات وأولويات العمل على المستوى الإقليمي. ويدور كل مخطط حول (5) خمسة محاور أساسية :

1 - الفرضيات، الاتجاهات، المتغيرات

2 - برامج العمل للعشرين سنة المقبلة

3 - نظم الأولويات

4 - رزمة الإنتاج

5 - مسألة التمويل

المخطط التوجيهي للنقل

يخضع إعداد هذا المخطط إلى منطق الانسجام بين المخططات القطاعية للطرق والطرق السريعة والسكك الحديدية والموانئ البحرية والمطارات.

ويتعلق الأمر، من خلال هذا المخطط، ببناء توافق مشترك بين مجمل المتدخلين في قطاعات النقل، زيادة على المنطق القطاعي في ميدان التجهيزات والهياكل. ويتمثل الهدف المحدد في رسم إطار واضح بالنسبة لكل متدخل، إطار متكامل ومتفصل في شكل :

1 - خدمات النقل لمختلف أشكال الاستخدام المعنية.

2 - تنظيم فعال لشبكات النقل والشبكة اللوجيستية، قصد الجمع بين الفعالية اللوجيستية والاستخدام الأمثل لطرق الإقليم.

3 - هيكلية وتنظيم الإقليم.

التفرعات الفضائية :

الأهداف :

ضمان الانسجام بين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ومخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية، ومخططات تهيئة المدن الكبرى ومخططات تهيئة الولايات والمخطط التوجيهي لتهيئة الساحل، وبرنامج تهيئة الشاطئ، ووثائق أخرى للتخطيط الإقليمي مفيدة لتطبيق هذه الوثائق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

وقد ترجم هذا الاهتمام بالانسجام في مرحلة إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من خلال :

* أخذ معطيات مخطط التهيئة لفضاءات البرمجة الإقليمية بعين الاعتبار تبعاً لمستوى تقدمها.

* نتائج مختلف الندوات الجهوية.

* أهداف التوجيهات الإقليمية وبالتالي مراقبة مدى الانسجام، معايير الاختلالات والتناقضات، النظر في أوجه عدم التناسب والملاءمة بين الاستراتيجيات الإقليمية ومشاريح المخطط الوطني لتهيئة الإقليم مع الاستراتيجيات والبرامج المتضمنة لمختلف وثائق التخطيط الإقليمي.

الطريقة

يشمل التوجه الفضائي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم بصفة مباشرة مناطق البرامج التسعة (9) ويعتمد أساساً على أعمال ومشاريع برنامج التهيئة الإقليمية التي تركز بصفة فعلية أهدافها واستراتيجياتها وتضم مواضيع على مستوى مختلف فضاءات البرمجة الإقليمية، وتعتمد التفرعات الفضائية على لوحة القيادة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم والترتيبات التقنية لمتابعة المخطط.

2.6 مخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية :

تم الشروع في إعداد المخططات التسعة لتهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية.

وتشمل هذه المخططات فضاءات البرمجة الإقليمية التالية :

مخطط تهيئة رواق الطريق السيار " شرق - غرب "

يهدف هذا المخطط أساساً إلى استباق وتوجيه الآثار الاجتماعية الاقتصادية المترتبة على مرور الطريق السيار شرق - غرب الذي من شأنه بعث تحفيز فضاءات اقتصادية وسكنية من خلال تمركز مدرّوس للسكان والنشاطات، وتحكم في العقار (عرض أراض مهينة لمشاريع سكنية وصناعية وسياحية).

المخطط التوجيهي للقواعد اللوجيستية

ويتعلق الأمر من خلال هذا المخطط بـ :

- 1 - تحديد المقاييس والمعايير من أجل تهيئة أراضيات للقواعد اللوجيستية خارج الموانئ، ومتوقعة حول خط السكة الحديدية والطرق السيارة والمطارات.
- 2 - تفادي حدوث اختلالات في شبكة النقل
- 3 - تنظيم سلاسل لوجيستية لتوزيع السلع في هذه القواعد مع إنشاء أنشطة وخدمات ملحقة بالنقل والتوصيب والتخزين والخدمات الفندقية والإطعام وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

الطريقة :

* إعداد لوحة للتفرعات خاصة بالمباشرين والقطاعات على أساس أعمال ومشاريع خاصة بكل مخطط لتهيئة الإقليم بسبب طابعها العملي.

* القطاعات المعنية هي التي تناولها الـ (21) مخططاً توجيهياً للبنى التحتية والخدمات الجماعية ذات المصلحة الوطنية.

وقد تم تجميع هذه المخططات التوجيهية في خمسة (5) ميادين كبرى لأسباب تتعلق بالوضوح وحسن فهم وإدراك لوحة التوجهات لمختلف القطاعات :

- 1 - ميدان البيئة والتراث.
- 2 - الميدان الاقتصادي.
- 3 - ميدان النقل والمواصلات.
- 4 - ميدان التكوين.
- 5 - ميدان الصحة والرياضة.

على مستوى التل :

* فضاءات البرمجة الإقليمية "شمال - وسط" وتتضمن عشر (10) ولايات هي : الجزائر، البليدة، بومرداس، تيبازة، البويرة، المدية، تيزي وزو، بجاية، الشلف وعين الدفلى

* فضاءات البرمجة الإقليمية "شمال - شرق" وتتضمن ثماني (8) ولايات : عنابة، قسنطينة، سكيكدة، جيجل، ميله، سوق أهراس، الطارف وقالة.

* فضاءات البرمجة الإقليمية "شمال - غرب" وتضم سبع (7) ولايات : وهران، تلمسان، مستغانم، عين تموشنت، غيليزان، سيدي بلعباس ومعسكر.

على مستوى الهضاب العليا :

* فضاءات البرمجة الإقليمية "الهضاب العليا وسط" تتضمن ثلاث (3) ولايات : الجلفة، الأغواط والمسيلة.

* فضاءات البرمجة الإقليمية "الهضاب العليا - شرق" وتتضمن ست (6) ولايات : سطيف، باتنة، خنشلة، برج بوعريّيج، أم البواقي وتيسة.

* فضاءات البرمجة الإقليمية "الهضاب العليا - غرب" وتتضمن خمس (5) ولايات : تيارت، سعيدة، تيسمسيلت، النعامة والبيض.

على مستوى الجنوب :

* فضاءات البرمجة الإقليمية "جنوب غرب" وتتضمن ثلاث (3) ولايات : بشار، تيندوف وأدرار.

* فضاءات البرمجة الإقليمية "جنوب شرق" وتتضمن أربع (4) ولايات : غرداية، بسكرة، الوادي وورقلة.

- فضاءات البرمجة الإقليمية "الجنوب الكبير" وتضم ولايتي (2) تامنغست وإيليزي.

ويتضمن إعداد مخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية المراحل الخمس الأساسية التالية :

- 1 - التشخيص والاتجاهات والرهانات الكبرى للعشرين سنة المقبلة.

2 - سيناريوهات التنمية والخيار البديل من أجل مستقبل ممكن ومأمول.

3 - التوجيهات الأساسية والمآور الاستراتيجية للتهيئة.

4 - مخطط برنامج التهيئة وأولويات الإنجاز.

5 - لوحة القيادة لمتابعة وتقسيم إنجاز المخطط.

وفقاً للتقدم فإن دراسات إعداد مخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية، هي حالياً في مختلف مراحل الإنجاز :

مخطط تهيئة فضاء البرمجة الإقليمية شمال - غرب : تم إنجاز المراحل الأربعة (4) الأولى من الدراسة (التشخيص، السيناريوهات، المآور الاستراتيجية، وخطة البرنامج) ويجري إعداد المرحلة الخامسة (5) لوحة القيادة.

مخطط تهيئة فضاء البرمجة الإقليمية شمال - وسط : المراحل الأربع (4) تشمل المراحل التي تم إنجازها في هذا المستوى، التشخيص، الرهانات، السنايويوهات، والمآور الاستراتيجية الأولية.

مخطط تهيئة فضاء البرمجة الإقليمية شمال - شرق : المراحل الخمسة (5) المنجزة توجد في طور الدراسة والتشاور على مستوى الولايات المعنية والقطاعات.

مخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية للهضاب العليا (وسط - غرب) : شملت الأشغال التي تم إنجازها مراحل التشخيص، الرهانات والسيناريوهات والمآور الاستراتيجية.

مخطط تهيئة فضاء البرمجة الإقليمية للهضاب العليا الشرقية : شملت الأعمال التي تم إنجازها مراحل التشخيص وتحديد سيناريوهات التنمية.

المخططات الثلاثة لتهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية للجنوب : وتشمل الأعمال الجارية مراحل التشخيص.

وتوجد مجمل الأعمال المنجزة في الوقت الراهن في مرحلة التشاور والدراسة من طرف لجان المتابعة للولايات التسع (9) لفضاءات البرمجة الإقليمية ومن طرف لجنة ما بين القطاعات التي تتكون من ممثلي الدوائر الوزارية والهيئات العمومية والمنتخبين والخبراء.

ثانيا - المجلس الوطني للمدينة

طبقا لأحكام المادة 20 من القانون رقم 06 - 06 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006 والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة، سيتم إنشاء المجلس الوطني للمدينة الذي يعتبر إطارا للتشاور وتنسيق السياسة الوطنية للمدينة.

* إن المجلس الوطني للمدينة هو سلطة لاتخاذ القرار في ميدان سياسة المدينة.

ثالثا - النظام الحضري الوطني :

كما هو منصوص عليه في مخطط العمل رقم 10 للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم المتضمن النظام الحضري المتسلسل والمتفصل، تم الشروع في إنجاز دراسة لهذا الغرض قصد التمكن من :

* **تحديد الوظائف والعلاقات لمختلف درجات المدينة في إطار النظام الحضري**

* إنشاء شبكات للمدن بما فيها المدن الجديدة القدرة على إقامة تنسيق وتعاون بين شركائها.

رابعا - سياسة المدينة باتم المعنى

ترسم الدولة سياسة المدينة، وتضمن مسارها وتحدد أهداف وإطارات وأنوات هذه السياسة، وذلك بالتشاور مع المجموعات الإقليمية.

تهدف سياسة المدينة إلى توجيه وتنسيق كل التدخلات، وخاصة تلك المتعلقة بما يأتي :

. العمران ،

. التحكم في مخططات النقل والتنقل والمروء ،

. التسيير الحسن للخدمات القاعدية المرتبطة بالبيئة والأمن والشبكات المختلفة والتهيئة الحضرية وتحسين إطار الحياة والنظام الانتاجي الذي يسمح للمدينة بالحياة.

و طبقا للنصوص التشريعية السارية، فإن المواطنين يشاركون في برامج وأعمال سياسة المدينة.

3.6 المخططات التوجيهية لتهيئة المدن الأربع (4) الكبرى : الجزائر وهران وقسنطينة وعنابة

لقد تم الشروع في إعداد دراسات المخططات الأربعة (4) لمدن الجزائر، قسنطينة، وهران وعنابة وهي في طور الإنجاز.

* محتوى المخطط التوجيهي لتهيئة المدن الكبرى الأربع (4)

يتضمن هذا المخطط التوجيهي أربعة (4) محاور كبرى :

1 - رسم حدود فضاءات المدن الكبرى.

2 - التشخيص القطاعي والإقليمي والاجتماعي والاقتصادي.

3 - المخطط التوجيهي لتهيئة المدينة الكبيرة والبرنامج الأولوي للتدخل.

4 - آليات الإنجاز والمتابعة.

وتدعم هذه المحاور الأربعة (4) وثائق بيانية على مستوى 1/50000 من أجل إعادة تمثيل فضاءات المدن الكبرى وأطلس المخطط التوجيهي لتهيئة المدن الكبرى.

سياسة المدينة :

إن سياسة المدينة تم تكريسها بالقانون رقم 06 - 06 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة، وتم تأكيده بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم من خلال برنامج خاص يتكفل بالمشاكل التي تواجهها المدينة الجزائرية، وتستند على هيكات وأعمال.

1 - المرصد الوطني للمدينة :

أنشئ المرصد الوطني للمدينة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07 - 05 المؤرخ في 8 يناير سنة 2007 والمتضمن تشكيلة المرصد الوطني للمدينة وتنظيمه وسيره، قصد القيام بالمهام التالية :

* متابعة وتطبيق سياسة المدينة.

* إعداد الدراسات حول تنمية المدن.

* إنتاج وضبط مدونة المدن.

* يقترح للحكومة كل التدابير التي من شأنها ترقيّة السياسة الوطنية للمدينة.

4.6 المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل (SDAL)

لقد شرع في دراسة إعداد المخطط الرئيسي لتهيئة الساحل وهي بصدد الإنجاز.

محتوى المخطط الرئيسي لتهيئة الساحل :

1 - رسم حدود منطقة الساحل، التشخيص الجغرافي والاجتماعي والبيئي والاقتصادي وسلم الرهانات في منطقة الساحل.

2 - الخريطة ووجه نظام للإعلام الجغرافي في منطقة الساحل.

ويسمح نظام الإعلام هذا بمتابعة إنجاز أهداف المخطط الرئيسي لتهيئة الساحل.

3 - **تفرعات البعد الاستراتيجي للمخطط التوجيهي لتهيئة الساحل :** التوجيهات واختيار سيناريو والخطوط التوجيهية وبرامج العمل من أجل حماية وتأمين منطقة الساحل.

تحديد العناصر الهيكلية والفاعلين الرئيسيين لسياسة مدمجة في منطقة الساحل.

4 - إجراءات وكيفيات الإنجاز

يقترح المخطط الرئيسي لتهيئة الساحل إجراءات ملموسة ذات أولوية ومفصلة وفقا لحالة استجالاتها وأهميتها.

وقد جرى تدوين هذه الإجراءات في برنامج شامل للعمل الإقليمي خاص بالمناطق الساحلية.

5 - كيفيات متابعة وتقييم إنجاز المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل.

* سيتم وضع المؤشرات الدائمة لمتابعة أعمال تنفيذ هذا المخطط، ويتعلق الأمر بثلاثة أنواع من المؤشرات، تتمثل في مؤشرات المسار والنتائج والآثار .

5.6 نظام تهيئة إقليم الكتل الجبلية

من خلال خيار "الهضاب العليا" فإن إعادة التوازن الديناميكي لإقليم الساحل الداخلي يهدف إلى كبح التسحل وكذلك إلى إعادة تنشيط جاذبية الأقاليم الأخرى بهدف تمكينها من الشروع في تنمية اقتصادية تدريجية تأخذ بعين الاعتبار الخاصيات البيئية للأوساط.

وضمن هذه النظرة يعد القانون 04 - 03 المؤرخ في 23 يونيو سنة 2004 والمتضمن حماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة مرجعا تشريعيها هاما من أجل تهيئة مستدامة لهذه المناطق الهشة ذات القدرات الطبيعية المستهدفة (الغلاحة، الموارد المنجمية، الخزانات المائية، أماكن الراحة والترفيه والسياحة...)

ويهدف هذا القانون الذي يؤسس لمبدأ التنمية المستدامة بالتركيز على هشاشة هذه الأوساط والعواقب الناجمة عن السلوك الإنساني على الخصوص إلى عقلنة استخدام وشغل هذه الفضاءات، وكذا إلى حماية الأوساط وخاصة الحساسة منها، بما في ذلك الأنظمة البيئية من خلال أنماط تنمية وتسيير مستدام يهدف إلى العمل على استقرار السكان من خلال إعادة تنشيط التسيير الاقتصادي ووضع اقتصاد جبلي يحترم البيئة ويضمن الموارد الخاصة به ويضع آليات تسيير فيما بين القطاعات ومسار موسع للتكيف من أجل تنسيق أفضل.

ولقد تم الشروع في هذه العملية مع الانطلاق في دراسات تحديد المناطق الجبلية وإضفاء طابع عليها وتصنيفها وهي في طريق الاستكمال فيما يخص المنطقة التالية الغربية ووسط البلاد. ولقد جاءت مرحلة دراسة السلاسل الجبلية، هذه لتدعم وتعزز أهداف سياسة التجديد الريفي، التي تهدف بدورها إلى إنعاش هذه الفضاءات الريفية في المناطق الجبلية.

وبالعودة إلى المرسوم التنفيذي رقم 05 - 469 المؤرخ في 10 ديسمبر سنة 2005 الذي يحدد الدراسات والاستشارات المسيقة وكذا مجمل الشروط والكيفيات والإجراءات التي تسمح بتحديد وترتيب المناطق الجبلية وكذا تجميعها في سلاسل جبلية، فقد شرعت الحكومة في إعداد دراسات بالنسبة للعشرين (20) سلسلة جبلية التي تم تعريفها وتحديدتها على المستوى الوطني وهي كالتالي:

1 - جبال تلمسان، تلاغ، سعيدة والضاية.

2 - جبال تاراراس، السبع شيوخ وتساله.

3 - جبال بني شقروان

13 أكتوبر سنة 2010م الجزيرة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 61 125	3 - تجميع المناطق الجبلية مع أخذ المقاييس الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية في السلاسل الجبلية بعين الاعتبار. 4 - إنشاء بنك للمعلومات على مستوى السلاسل التي يمكن الاعتماد عليها لاحقا في التحليل ووضع السياسات المستقبلية، والذي من شأنه السماح بالمساهمة في إعداد أنظمة تهيئة الإقليم لتلك السلاسل الجبلية. ترتكز استراتيجية تهيئة أقاليم الجبال على إعداد وتطبيق قواعد تهيئة إقليم السلاسل الجبلية التي يحكمها القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية المشار إليه، هدف القواعد يرمي من خلال مسار يعتمد على الدراسات والاستشارات الموسعة إلى تحديد مجموع الأنظمة المرتبطة بإقامة المرافق والبنى التحتية وكذا الغضاءات والمواقع الطبيعية الواجب حمايتها والامكان المعرضة للمخاطر الطبيعية. تحليل المعطيات الأولية لتطور التوزيع الجغرافي للسكان من خلال الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 حسب مقارنة تهيئة الإقليم قدم الإحصاء العام للسكان والسكن (2008) المعطيات الأولية حول التوزيع الجغرافي للسكان. ويتضح من خلال معالجة هذه المعطيات، وفق مقارنة تهيئة الإقليم، كما تم تناوله في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، بروز العناصر التالية : يبلغ عدد السكان الذين يقطنون في الجزائر عند تاريخ إجراء الإحصاء العام للسكان والسكن 16 أبريل سنة 2008 : * 34,1 مليون نسمة من بينهم 230.000 من الرجل يتمركزون في الهضاب العليا والجنوب (الجلقة، البيض، النعامة، الأغواط، الوادي، تامنغست). * 86% من السكان يقيمون في التجمعات السكانية (+5%) بالنسبة لسنة (1998) * 14% يقيمون في مناطق متفرقة (-5%) مقارنة بالنسبة لسنة (1998)	4 - جبال الظهرة، زكار وشينوة 5 - جبال الوشريس 6 - جبال البلدة والمدية 7 - جبال جرجرة 8 - جبال الببيان 9 - جبال الحضنة 10 - جبال أولاد نايل 11 - جبال البابور 12 - جبال جيجل، القل وسكيكدة 13 - جبال إيدوغ 14 - جبال مجردة 15 - جبال منطقة قسنطينة 16 - جبال الأوراس والنعاشة 17 - جبال العمور 18 - جبال القصور 19 - جبال الأهقار 20 - جبال الطاسيلي ناچر ويكمن الهدف من هذه الدراسات في تقديم تحليل معمق للسلاسل الجبلية وتكملة المعلومات الإحصائية والجغرافية (رقمنة الخرائط) الضرورية لتوصيف وتحليل وضعية المناطق الجبلية. إعداد هذه الدراسات يتضمن أربعة محاور : 1 - تحديد البلديات المعتبرة مناطق جبلية وتصنيف المناطق الجبلية (المناطق الجبلية المرتفعة، الجبال المتوسطة، المرتفعات والمناطق المجاورة). 2 - التمييز بين المناطق الجبلية في ميدان الكشف (كثافة جد كبيرة، كبيرة، متوسطة، ضعيفة، وجد ضعيفة) وتمييز كل منطقة.
---	---	--

وبلغ نمو عدد السكان 5.128.827 نسمة في الفترة ما بين 1998 و 2008.

تطور متوسط نسبة الزيادة السنوية كالتالي :

1977 - 1966	3.21%
1987 - 1977	3.06%
1998 - 1987	2.15%
2008 - 1998	1.6% (إحصاء السكان والسكن سنة 2008)

انخفاض مستمر في نسبة نمو السكان

ويبرز تطور الوزن لكل من التجمعات السكانية الإقليمية الكبرى (التل، الهضاب العليا، الجنوب) ضمن المجموعة الوطنية (الجزائر) ما يلي :

التل ويتشكل من ولايات الشمال - غرب (6 ولايات) وشمال - وسط (10 ولايات) والشمال - شرق (8 ولايات) ويسجل بذلك في سنة 2008 وزنا نسبيا يمثل 63% وهي نسبة منخفضة مقارنة بسنة 1998. وقد سجل هذا الاتجاه نحو الانخفاض في الغضاء شمال - شرق، في حين عرف الغضاء شمال - غرب استقرارا نسبيا. وقد عرف الغضاء شمال - وسط خلافا لذلك، حركتين متعاكستين، في أهم تركيبيتهما :

* التاج الأول للمنطقة التي تتكون من ولايات الجزائر، تيبازة، البلدة وبومرداس والتي عرفت تزايدا في وزنها الديمغرافي، الذي يترجم مساهمة خارجية - هجرة - السكان من ولايات التاج الثاني أو المناطق الحرومة (مناطق ذات ظروف صعبة)، التي تم التطرق إليها في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وهي ولايات جبلية تتمثل في ولايات عين الدفلى، الشلف، المدية، البويرة، بجاية، تيزي وزو، و ولايتي الهضاب العليا، تيارت وتيسمسيلت.

* وعرفت ولاية الجزائر استقرارا، وتوزع نموها الديمغرافي حول بلديات محيطها الجغرافي - البلديات ما قبل المناطق الحضرية - الواقعة حول المرتفعات أو في سهول الساحل.

وكخلاصة، فيما يتعلق بالغضاء شمال - وسط، فقد تزايد التسلل على مستوى التاج الأول، في حين استمر نزيف منطقة التاج الثاني أو المناطق الحرومة (أو مناطق ذات الظروف الصعبة).

- الغضاء شمال - غرب : بالرغم من الاستقرار النسبي الذي عرفته، فإن ولايتي وهران ومستغانم شهدتا نسبة عالية من السكان على عكس ولايات غيليزان، عين تيموشنت وتلمسان التي عرفت نزيفا. في حين تعرف كل من ولايتي معسكر وسيدي بلعباس استقرارا نسبيا. إن تمايز التنمية في كل ولاية من هذه الولايات يفسر هذا التوجه وكذا وضعية الحدود الغربية المتعلقة بعين تيموشنت وتلمسان.

- الغضاء شمال - شرق : عرف هو الآخر انخفاضا نسبيا من حيث الوزن : في حين عرفت ولايات قسنطينة، سكيكدة، عنابة، الطارف، سوق اهراس زيادة نسبية، أما ولايتي قالمة وجيجل فتعرفان نزيفا. وتعتبر ميلة ولاية مستقرة نسبيا لجاورتها لقسنطينة.

- الجنوب : الوزن الديمغرافي ضمن مجموع التراب الوطني لاجل الجنوب (9 ولايات) يتشكل من الغضاءات الثلاث للجنوب الغربي، والجنوب الكبير والجنوب الشرقي، ويشهد نموا منذ سنة 1998 في حدود 9,5% وهذا التطور الإيجابي للنمو الديمغرافي هو نتيجة أساسية لولايات الجنوب الشرقي (الوادي، بسكرة، غرداية) وتسجل تيندوف وإيليزي نسبة نمو عالية (6,26% و 4,45%) أما بشار فتسجل نسبة دون المعدل المحلي (2,5%).

- الهضاب العليا : تطور الوزن الديمغرافي للهضاب العليا يلفت الانتباه على الخصوص، بالنظر لأهمية هذه المنطقة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم من جهة ومن حيث الدروس المستخلصة من الإحصاء العام للسكان والسكن (2008) من جهة أخرى.

126

الجزيرة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 61

13
أكتوبر سنة 2010م

13 أكتوبر سنة 2010م الجزيرة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 61 127	– النزوح الريفي للسكان نحو الهضاب العليا لأسباب متعددة. ويمكن تلخيص هذه الوضعية انطلاقا من المعطيات المستخلصة من الإحصاء العام للسكان والسكن سنة 2008 : (1) لم يعرف التل تخفيفا بالرغم من وزنه الديمغرافي بالنسبة للمجموع الوطني، وإنما تم إفراغ جباله نحو الساحل. (2) مدينة الجزائر مستقرة بحجم سكانها المقيمين، أما زيادة عدد سكانها فيعود إلى البلديات المتاخمة و ولايات تيبازة، البليدة، بومرداس، مع اتجاه السكان نحو الاستقرار في المناطق الساحلية. (3) تعتبر ولايات تيبازة والبليدة وبومرداس الوجهة المفضلة للسكان النازحين من الولايات الجبلية للتل والهضاب العليا التابعة للمناطق ذات الظروف الصعبة أو المناطق المحرومة للوسط. (4) في الغرب، ولايتا وهران ومستغانم، وفي الشرق قسنطينة وسكيكدة وعنابة، هي أيضا مستقطبة لسكان الولايات الأخرى التابعة لهذه الفضاءات على التوالي. (5) تعرف الهضاب العليا الوسطى على الخصوص تزايدا كبيرا وفوضويا في عدد السكان القادمين من التل والولايات المجاورة للمناطق المتاخمة، مع توجه كبير لسكان المناطق المبعثرة نحو المناطق العمرانية (استقرار سكان المناطق الرعوية). (6) تعود حركات الهجرة والتجمعات السكانية على مستوى مقرات الولايات في الهضاب العليا إلى التحسن النسبي لإطار الحياة وكذا لأسباب متعددة على مستوى المناطق الجبلية والسهبية. فقد تجاوزت مناطق الهضاب العليا قدرات استيعابها الديمغرافي. وأمام هذا المعطى الجديد الناجم عن الإحصاء العام للسكان والسكن سنة 2008 فإن الأمر يتعلق بإجراء دراسات دقيقة (*) بخصوص الأعمال التي يتعين القيام بها باعتبارها استراتيجية للرد على :	يتشكل هذا الإقليم من 14 ولاية تتوزع على ثلاثة فضاءات (الهضاب العليا الغربية، الهضاب العليا وسط، الهضاب العليا الشرقية)، وقد عرفت في سنة 2008 وزنا ديمغرافيا يقدر بـ 27.3 % مقابل 26.5 % في سنة 1998. وتعتبر معدلات النمو الديمغرافي المسجلة في كل من فضاءات الغرب والوسط والشرق، مرتفعة مقارنة بالمعدل الوطني (1.6 %) ويتراوح هذا المعدل بين 3.8 % بالنسبة للهضاب العليا وسط و 1.95 % بالنسبة للهضاب العليا غرب و 1.51 % بالنسبة للهضاب العليا شرق. ويشكل انخفاض النمو الديمغرافي في ولايتي سطيف و برج بوعريرج لغزا بالنظر للقناعات القائمة على نسبية استقطابهما وحركتهما الاقتصادية. وتمثل الفرضية الأكثر احتمالا لهذا الاتجاه في عدم تجانس التنمية في هاتين الولاياتين. فالمناطق الجبلية للولايتين المجاورتين لولاية بجاية، تتمتع بنفس الخاصية المتمثلة في النزوح، أي أنها ولاية غير مستقطبة. ويعتبر النمو الديمغرافي للهضاب العليا وخاصة منطقة الهضاب الوسطى المتكونة من ولايات الجلفة الأغواط والمسيلة نموا عشوائيا، مع تمركز شديد للسكان على مستوى مقرات الولايات والدوائر والبلديات مثل الجلفة (7.9 %) أو أفلوا (7.3 %). ويبحث هذا النمو على الاعتقاد أن إعادة الانتشار المقترح في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يترجم في الواقع مفارقة الجاذبية وغيابها، بينما يتعلق الأمر بإعادة انتشار سكان المناطق المشتتين في هذه الولايات واتجاههم نحو مقرات الولايات وحتى المقرات الثانوية، وتساهم الولايات المجاورة على غرار المدية وتيارت بنسبة 40 % في تشكيل هذه النسبة من التدفق السكاني نحو الهضاب العليا في هذه الولايات الثلاث. وتزداد نسبة المساهمة الخارجية للنزوح نحو الهضاب العليا للوسط بـ 5 مرات أكثر سرعة عنها في الهضاب العليا الغربية، و 1.5 مرة أكثر سرعة عنها في الهضاب العليا الشرقية. ولا يقوم إعادة التوازن المقترح في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم باتجاه الهضاب العليا انطلاقا من إعادة توزيع السكان والنشاطات بل يقوم فقط على : – الديمغرافيا (ارتفاع النمو الديمغرافي الطبيعي الذي يفوق بكثير المعدل الوطني).
---	---	---

13 أكتوبر سنة 2010م الجزيرة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 61 128	1 – الاستدراك اقتصاديا واجتماعيا من خلال تنمية مكثفة للهضاب العليا، قصد تفادي الهجرة البشرية والتراجع المادي والتوجه المحتمل لهؤلاء السكان نحو التل، وعلى الخصوص نحو الساحل المتشعب. 2 – القيام بنفس الشيء على مستوى المناطق ذات الظروف الصعبة من خلال تنمية مكثفة كذلك المطيقة على المناطق الجبلية. 3 – الاستفادة من الاستثمارات الهامة في البنى التحتية المهيكلية للإقليم الوطني من الشرق إلى الغرب. وتعتبر المخططات الخماسية المقبلة الإطار الملائم لتجسيد هذه الاستراتيجية المقترحة في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم. (*) ملاحظة : إن استشراف السكان في أفق سنة 2030 هي من الأهمية بكان بالنسبة للتخطيط الإقليمي، ذلك أنها تغذي عملية ضبط الاحتياجات الاجتماعية المستقبلية والتشغيل والسكن والصحة، والتدريس إلخ... وقد لوحظ في هذا الإطار معيارا جديدا مرتبطا بالتغير الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري منذ سنوات 2000، وهذا التغير له صلة بنمو نسبة الزيجات العاكس لسنوات ما قبل 2000، وتمت ملاحظة هذه الظاهرة من خلال الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008 : 2.133.297 زواج بين 2000 و 2008 (يمعدل زواجا سنويا) مقابل 1.265.569 زواجا بين 1990 و 2000 (أي معدل 126.500 زواجا سنويا). وبالنسبة لسنة 2008 فقد بلغ العدد 331.190 زواجا. ولهذا السبب يجب انتظار زيادة في عدد الولادات، وأن عدد السكان في سنة 2030 سوف يقترب من 50 مليون نسمة بدلا من 45.6 مليون نسمة المتوقعة. إن تمييز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المخصوص عليه في القانون رقم 01 – 20 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، سوف يتكفل بهذا الجانب.
---	---